بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم التمويل والمصارف

رسالة ماجستير بعنوان

" أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية "

"The Effect of Credit Worthiness on the Credit Facilities at Commercial Banks Working in Jordan"

إعداد الطالبة:

خلود علي ظاهر الرشدان

الرقم الجامعي

0620503007

إشراف الدكتور

جمعه محمود مصطفى عباد

2009

"أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية
على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية"

" The Effect of Credit Worthiness on the Credit Facilities at Commercial Banks Working in Jordan "

إعداد الطالبة

خلود علي ظاهر الرشدان

الرقم الجامعي

0620503007

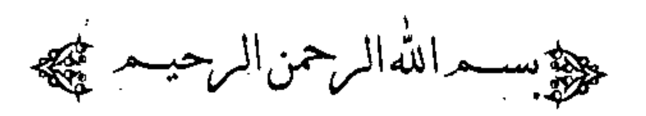
إشراف الدكتور

جمعة محمود مصطفى عباد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. جمعة محمود عباد	مشرفا ورئيساً	....
أ.د. هيل عجمي الجنابي	عضواً	....
د. سالم سفاح العون	عضواً	....
د. محمد محمود العجلوني	عضواً	....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف من كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ 8 / 7 / 2009.



﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾

صدق الله العظيم

الإهـــــــــــداء

إلى من جُعلت الجنـة تحت أقـدامها نمـوذج الصبر والعطاء والحب غير المشروط والتي علمتني أن لا مستحيل مع الإرادة

.... والدتي

براً وإحساناً .... عرفاناً بالجميل لما أوصلتني إليه أهديك هذا العمل لتفتخر به

.... والدي

إلى قرة عيني .... ونور قلبي وسر عزيمتي وإلهامي وإيماني

.... إبني علي

إلى رفاق دربي وعوني دائماً .... إخواني وأخواتي وصديقاتي

إلى من كان له فضلٌ علي وعرفاناً لأهل الفضل بفضلهم

إلى كل من ساعد في إخراج رسالتي إلى حيز الوجود

إليهم جميعاً

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

خلود الرشدان

شكر وتقدير

ربي اعني ولا تعن عَلَي ، وانصُرني ولا تنصر عَلَي ، وامْكُر لي ولا تمكُر عَلَي ، واَهْدِني ويَسِر هداي إلي، وانصُرني على من بَغى عَلَي ، اللهم أجعلني لك شاكراً ، لك ذاكراً ، لك مطواعاً ، إليك مُخبتاً ، إليك أوّاهاً منيباً .

الحمد لله رب العالمين والشكر له سبحانه الذي هداني ووفقني إلى إنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع . والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وما توفيقي الا بالله العلي العظيم .

لا يسعني في هذه المناسبة التي شرفت فيها أن أكون في هذا المقام، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان من الدكتور جمعه محمود عباد الذي اشرف على هذا العمل منذ أن كان فكرة فأعطاني من وقته الكثير وأفادني من علمه الغزير، وذلل لي الصعاب بمتابعته الحثيثة ونصائحه القيمة إلى أن أصبحت رسالة جامعية تشق طريقها إلى النور سائلة العلي العظيم أن يحفظه ويرعاه وان يجزيه عني خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص شكري واحترامي لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة، واخص بالشكر والتقدير العميد الدكتور سالم العون والدكتور محمد عثمان العجلوني الذين تفضلا مشكورين بقبول الاشتراك بمناقشة هذه الرسالة رغم كثرة مشاغلهم، وإبداء توجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر الكبير في أغناء رسالتي وإثرائها . سائلة المولى القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء .

وكما أتوجه بجزيل الشكل وعظيم الامتنان للدكتور سليمان محمد الحوري الذي قدم لي يد العون والمساعدة في انجاز هذه الرسالة، سائله العلي العظيم ان يحفظه الله ويرعاه ويجزيه عني خير الجزاء . وأتوجه بالشكر الجزيل للدكتور حسين الزيود والدكتور رياض ابي زيد الذين قدما لي يد المساعدة والعون حفظهما الله ورعاهم .

كما وأتقدم بالشكر إلى أختي وصديقتي الدكتورة عبير العبادي لتواصلها معي طوال سنوات دراستي حفظها الله ورعاها .

وأخيرا اكرر شكري وامتناني إلى كل من ساعدني وساهم معي في إعداد هذه الرسالة وإخراجها إلى حيز الوجود .

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص الدراسة

" أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية
في البنوك التجارية الأردنية "

"The Effect of Credit Worthiness on the Credit Facilities at Commercial Banks Working in Jordan"

إعداد الطالبة: خلود علي ظاهر الرشدان
إشراف الدكتور: جمعه محمود مصطفى عـباد

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤشرات والمعايير المعروفة ب منظومة 5C's المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الائتمانية؛ لتحديد مؤهلات عملائها وقدرتهم على سداد القروض للبنك، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر هذه المؤشرات في التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية بالإضافة إلى تحديد أهميتها النسبية وفائدتها للبنوك.

اعتمدت الدراسة على استبانة قامت الباحثة بإعدادها وتم توزيع 106 استبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والجانب النظري المرتبط بالتسهيلات الائتمانية حيث تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية في حين اشتملت عينة الدراسة على ضباط ومسئولي التسهيلات الائتمانية في المراكز الرئيسية والفرعية.

أظهرت نتائج الدراسة التي توصلت إليها الباحثة إلى أن إدارة القروض في البنوك التجارية الأردنية تستخدم فعلا هذه المؤشرات التقييمية، وتختلف الأهمية النسبية لاستخدام هذه المؤشرات في عملية التحليل الائتماني. كما تبين نتيجة التحليل الإحصائي أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الجدارة الائتمانية لتقييم العميل من حيث: شخصيته، قدرته على السداد، رأس ماله والضمانات المقدمة والظروف المحيطة بالعميل، وبين قرار منح الائتمان للعميل.

وفي نهاية الدراسة أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات يمكن للبنوك التجارية الاستفادة منها في تطوير سياستها الائتمانية.

الفصل التمهيدي

المبحث الاول: المنهجية

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات السابقة

المقدمة:

تعد التسهيلات الائتمانية بأنواعها من أهم أنشطة المصارف التقليدية التي تقدمها للعملاء وأكثرها ربحية، وتحرص المصارف على عدم تعثرها، وذلك من خلال التركيز على عناصر التحليل الائتماني للعميل. وبما أنّ التسهيلات تمثل الجانب الإستثماري من موجودات البنك التجاري، فلا بد من اتباع سياسة ائتمانية ذات جودة عالية؛ توازن من خلالها بين العائد الإستثماري، وبين المخاطر المترتبة على هذا الائتمان والتي تتمثل بمخاطر عدم التسديد. وتعد المخاطر أحد خصائص النشاط الإقتصادي، لذا فإن قدرة البنك على تحديد وإدارة مخاطره تعتبر أمراً هاماً في تحديد ربحيته على المدى البعيد وتعزيز استقراره. من خلال استقراء البيانات المالية للبنوك التجارية يتبن بأنّ هناك نسب تعثر في التسهيلات الإئتمانية وأيضاً تسهيلاتٍ ائتمانيةٍ غيرعاملةٍ وفقاً لتعريف البنك المركزي الأردني لها، وهذا ما تم إيضاحه في مشكلة البحث، حيث تتناول الدراسة الحالية أثر مؤشرات الجدارة الإئتمانية على التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

لقد ساعدت مراجعة الادبيات النظرية بتوضيح المفاهيم النظرية التي تشكل الاطار النظري لهذه الدراسة ولاستيعاب المفاهيم النظرية تمت مراجعة البحوث والدراسات التي تناولت تلك المفاهيم النظرية بالاختبار والتحليل وبينت العلاقات فينا بينهما والمقاييس التي استخدمتها والنتائج التي توصلت اليها.

تم عرض محتويات الدراسة باربعة فصول تناول الفصل الاول منهجية الدراسة ، فيما تناول الفصل الثاني مراجعة الدراسات السابقة والاطار النظري وشمل الفصل الثالث على تعريف الجدارة الائتمانية والتحليل الائتماني وختمت الدراسة بالفصل الرابع الذي تضمن مناقشة نتائج التحليل الاحصائي للموضوعات التي تناولتها الدراسة والاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

المبحث الاول

المنهجية Methodology

1: 1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5Cs والمتضمنة تحليل مقدرة العميل وشخصيته ورأس المال والضمانات والظروف الاقتصادية والذاكرة الائتمانية للعميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية.

1: 2 أهمية الدراسة:

إن اتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية ليس بالأمر السهل، بل هناك إجراءات منطقية تسلسلية يحكمها القرار الائتماني، يتضمن تجنب المخاطر المتوقعة. ومن ثم فهي تؤثر بشكل مباشر على سيولة وربحية البنك ونتيجة أعماله، من هنا فإن خدمة تقديم القروض للعملاء يتطلب وجود إدارة مصرفية للمخاطر التي يمكن أن ينطوي عليها قرار منح ائتماني للقروض، كما هو معروف فإن قرارات القروض غير المدروسة والمخالفة للسياسات الائتمانية قد تعرض البنك إلى مخاطر مالية صعبة.

لذلك تكمن أهمية الدراسة الحالية في الجوانب التالية:

1. تشخيص أهم المؤشرات التي تستخدمها البنوك التجارية الأردنية في تحديد قدرة العميل على سداد الإلتزامات المالية المترتبة عليه مستقبلا.
2. تسعى الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات، التي تسهم قدر الإمكان في تطوير عملية التسهيلات الائتمانية المصرفية بناءً على أسس سليمة، والتي نأمل أنْ تساهم ولو بجزءٍ يسير في المساعدة في التقليل من أخطار تعثر التسهيلات الائتمانية غير العاملة، مما يساعد هذه البنوك على المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني.
3. تنبع أهمية الدراسة من مدى مساهمتها في تقديم إطار نظري يفيد في تحديد أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

4. تبحث هذه الدراسة عن المعلومة التي يعتبرها مسؤولو التسهيلات الائتمانية مهمة في تحليل الملاءة المالية للعميل طالب الائتمان. وكذلك فإن الدراسة تحاول تحديد أولويات هذه المعلومات في الوصول إلى القرار الائتماني.

5. يؤمل أن تسهم نتائج الدراسة الحالية في زيادة وعي القائمين على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، مما سيساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة عوامل القصور أو المشكلات التي قد تظهر كنتيجة لمنحها للعملاء.

1 3 **مشكلة الدراسة**:

تتسم قرارات منح الائتمان بالأهمية: لأنها تنعكس سلباً وإيجاباً على أهداف المصرف العامة وسلامة السيولة والمركز المالي للمصرف، ولأنها ذات أثر كبير في الحفاظ على أموال المودعين والمساهمين والمالكين من الضياع، لذلك تبرز حاجة المصارف التجارية لوضع سياسات ائتمانية تتسم بالوضوح والشمول والمرونة والواقعية، وذلك عبر تطبيق مؤشرات الجدارة الائتمانية الخاصة بالعميل من خلال دراسة شخصية العميل، وقدرته على السداد وسمعته إضافة إلى مركزه المالي.

وتكمن مشكلة الدراسة الحالية في أنه يوجد قصور في التحليل الائتماني، وفي الإجراءات أو الدراسات التي تقوم بها البنوك التجارية الأردنية من خلال عدم قيامها بتحليل مؤشرات الجدارة الإئتمانية الخاصة بالعملاء طالبي الائتمان والتي تسبق عملية منح الائتمان، **وعلى ضوء ذلك تسعى هذه الدراس للإجابة على التساؤلات التالية:**

1. ما هو أثر تحليل مقدرة العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
2. ما هو أثر تحليل شخصية العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
3. ما هو أثر تحليل رأسمال العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
4. ما هو أثر تحليل الضمانات المقدمة من قبل العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
5. ما هو أثر تحليل الظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية؟
6. ما هو أثر الإحتفاظ بذاكرة ائتمانية محدثة عن العميل في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية؟

1: 4 فرضيات الدراسة:

تأسيساً على الجوانب النظرية التي تناولت أسس منح القرار الائتماني ونتائج الدراسات السابقة، والبيانات المالية تم صياغة فرضية رئيسية انبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر لعناصر القرار الائتماني5Cs في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر لتحليل شخصية العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثانية.

لا يوجد أثر لتحليل قدرة العميل قي قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الثالثة.

لا يوجد أثر لتحليل رأسمال العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الرابعة.

لا يوجد أثر لتحليل الضمانات المقدمة من قبل العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الفرضية الخامسة.

لا يوجد أثر لتحليل الظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

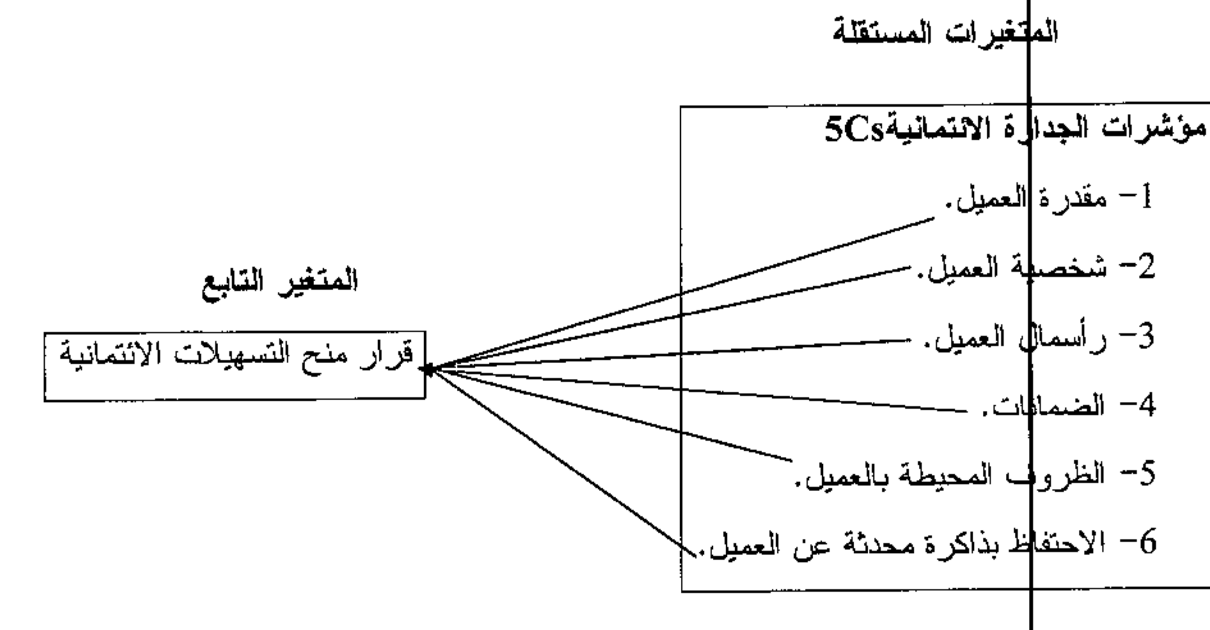
الفرضية السادسة.

لا يوجد أثر في الإحتفاظ بذاكرة ائتمانية عن العميل والحد من تعثر التسهيلات الائتمانية.

1 5 المخطط الإجرائي للدراسة:

يبين الشكل (1−1) المخطط الإجرائي للدراسة الذي يحوي مجموعتين من المتغيرات: المجموعة الأولى تمثل المتغيرات المستقلة وهي مؤشرات الجدارة الائتمانية والمجموعة الثانيـة والتي تمثل المتغير التابع وهو قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الشكل (1-1): المتغيرات المستقلة والتابعة.



1: 6 **منهجية الدراسة**:

تم استخدام التحليل الوصفي الإستدلالي لقياس متغيرات الدراسة، من خلال استبانة قامت الباحثة بإعدادها بعد الإطلاع على الدراسات السابقة والجانب النظري المرتبط بالتسهيلات الائتمانية وتعثرها والتحليل الائتماني، وتم توزيع الإستبانة على ضباط الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، بهدف التوصل إلى نتائج تخدم البنوك التجارية في تحقيق الكفاءة والفاعلية من خلال حسن توظيف الأموال المتاحة للبنوك.

1: 7 **مجتمع وعينة الدراسة**:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية وهي البنك العربي، بنك الاردن، بنك القاهرة عمان، بنك المال الاردني، البنك التجاري الاردني، البنك الاردني الكويتي، البنك الأهلي الاردني، بنك الاسكان للتجارة والتمويل، بنك الاستثمار العربي الاردني، البنك الاردني للاستثمار والتمويل، بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على ضباط ومسؤولي التسهيلات الائتمانية في المراكز الرئيسية والفرعية في عمان، اربد، المفرق والزرقاء، وتم اختيار إدارة التسهيلات الائتمانية كعينة للدراسة؛ لأنه على مستواها تتم عملية منح التسهيلات الائتمانية.

1: 8 **أساليب جمع البيانات**:

أ- **المعلومات الثانوية:** اشتملت المعلومات الثانوية على: الكتب والمقالات والمجلات والنشرات. أما الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة فقد تم الحصول عليها من المكتبات ومن شبكات الإنترنت.

ب- **المعلومات الأولية:** تمثلت في استبانة وزعت على ضباط ومسؤولي التسهيلات الائتمانية في المراكز الرئيسية والفرعية في البنوك التجارية الأردنية باعتبارها الوسيلة الأفضل لجمع البيانات حول موضوع الدراسة.

1 9 أداة الدراسة:

قامت الباحثة بتصميم استبانة (انظر الملحق رقم 1) لاختبار أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الاردنية. وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من ستة مجالات هي:

- المجال الأول: قدرة العميل وتكون من (10) فقرات.
- المجال الثاني: شخصية العميل وتكون من (18) فقرة.
- المجال الثالث: رأسمال العميل وتكون من (9) فقرات.
- المجال الرابع: الضمانات المقدمة من قبل العميل وتكون من (11) فقرة.
- المجال الخامس: الظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل وتكون من (9) فقرات.
- المجال السادس: الذاكرة المحدثة عن العميل وتكون من (22) فقرة.

وتم توزيع (106) استبانة على مسؤولي وضباط الائتمان، حيث قامت الباحثة بتوزيعها بنفسها وتم إجراء مقابلات مع مسؤولي الائتمان في هذه البنوك.

1 10 التعريفات الإجرائية لـمتغيرات الدراسة (1):

- **الائتمان المصرفي:** هوعملية منح التسهيلات بأشكالها المختلفة المباشرة وغير المباشرة لآجالٍ محددةٍ وفق شروط معينة، مقابل الحصول على عائد لتحقيق أهداف البنك.
- **مخاطر الإئتمان:** هي المخاطر التي يواجهها البنك، عندما يعجز المقترض عن الوفاء برد الدين وفوائده وفقاً لمواعيد الإستحقاق المتفق عليها، وهي مخاطر تؤثر على ربحية البنك وكذلك على حقوق المساهمين فيه، نتيجة لعدم السداد أو تأجيل السداد أو نتيجة التسوية مع العميل بالتنازل عن الفوائد مع جزء من الدين.
- **مؤشرات الجدارة الائتمانية:** هي مؤشرات رئيسية لقياس قدرة العميل على تسديد ديونه وتدعى5Cs لأن كل عامل يبدأ بحرف c باللغة الإنجليزية وهي:

1. مقدرة العميل Capacity: وهي تشير إلى مدى قدرة العميل على إدارة نشاطه وتحقيق أرباح بدرجةٍ كافيةٍ، لتمكنه من تسديد معظم الإلتزامات الحالية والمستقبلية.
2. شخصية العميل Character: هي تمثل مجموعة من السمات التي تتوفر عن العميل والتي تحدد رغبته في الدفع، وثقة المصرف في العميل تعتمد على شخصيته وسمعته.
3. رأسمالْ العميل Capital: يقصد برأسمالْ العميل مدى اعتماد العميل على رأسماله المملوك في ممارسة نشاطه، وبنفس الوقت تبين حقوق الملكية مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل عملياتها المختلفة.
4. الضمانات[2] Collateral: هي الأصول التي تمتلكها الشركة والتي يمكن استخدام بعضها كضمان في سداد القرض في حالة عدم كفاية الأرباح، وتقلل هذه الضمانات من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك.
5. الظروف المحيطة بالعميل Conditions: وتشمل الظروف الإقتصادية والتجارية والائتمانية السائدة والمؤثرة على منح الائتمان المصرفي. وهذه الظروف قسم يتعلق بالمصرف والآخر يتعلق بالمناخ الإقتصادي والتجاري السائد.
6. الذاكرة المحدثة عن العميل Updated on the Client's Memory: وهي الاحتفاظ بملفات مالية تتضمن المعلومات الخاصة بكل عميل عن الضمانات ومصادر سداد القرض.

(1) طلعت عبد الحميد، أساسيات إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، 1986، ص149-152.
(2) سمير سليم حمود، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص35.

المبحث الثاني

مراجعة الدراسات السابقة Review of Empirical studies

2: 1 الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع مخاطر الائتمان بالكتابة والنقاش والبحث من العديد من الإقتصاديين والمصرفيين والماليين لهذه المسألة، حيث أشار العديد من الباحثين إلى موضوع الجدارة الإئتمانية لدى المؤسسات البنكية في دراساتهم وأبحاثهم، حيث كانت تدور حول عدة جوانب من الموضوع. وتتناول الدراسة في هذا الجزء مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع. واستفادت الباحثة من شبكة المعلومات العالمية Internetونظام DAI المتخصص بملخصات الأطروحات الجامعية وقواعد البيانات المتخصصة مثل:ERIC و EBSCO قاعدة البيانات في جامعة اليرموك وجامعة آل البيت. وتاليا عرض للدراسات التي توصلت إليها الباحثة وفق ترتيبها زمنيا من الأقدم إلى الأحدث.

1. **أجرى المومني (2000) [1] دراسة بعنوان:**

" التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية".

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الأردنية وعلاقتها بالجدارة الإئتمانية، بهدف ترتيب هذه العوامل وفق أهميتها من وجهة نظر المستجيبين عينة الدراسة.

ومن أجل إيجاد العلاقة بين هذه العوامل والتعثر المصرفي قام الباحث بتحديد أهم العوامل المؤثرة ومدى قوة تأثيرها باستخدام مقياس ليكرت وإعطاء أوزان لإجابات المستجيبين وعددهم 38 فردا يعملون في 19 مصرفاً أردنياً. ومن ثم قام بإيجاد معامل الإرتباط بين كل عامل من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تسهيلاتٍ إئتمانيةٍ متعثرةٍ، وبين بقية العوامل الأخرى، وذلك لإيجاد العوامل الأكثر قوة وتأثيراً، وقد أظهرت النتائج وجود تسعة عوامل مؤثرةً، تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة في المصارف الأردنية عينة الدراسة، وتبين أن معظم

---

(1) منذر المومني، <u>التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية</u>: أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد6، 2000، ص231-260

العوامل المؤثرة في التسهيلات الإئتمانية المتعثرة، يمكن أن تزول في حالة قيام المصارف الأردنية عينة الدراسة بكتابة وصياغة سياسات ائتمانية واضحة ومدروسة.

2. وأجرى لطفي (2002) دراسة بعنوان:

" مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والإئتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن".[1]

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم المصادر التي يعتمد عليها مسؤلو الإقراض والائتمان في المصارف الأردنية؛ من أجل الحصول على المعلومات التي تساعدهم في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض، وأيضا هدفت الدراسة إلى إختبار ما إذا كان إستخدام تلك المصادر يختلف بإختلاف بعض العوامل الديموغرافية. حيث تم الإعتماد على إختبار T للفروقات الإحصائية من أجل معرفة أهم مصادر المعلومات المستخدمة، ودلت النتائج على أن مسؤولي الإقراض والائتمان يعتمدون على كافة مصادر المعلومات المبحوثة في هذه الدراسة. ودلت النتائج أيضاً على أن كافة المصادير المستخدمة لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي للمقرض.

ومن أبرز التوصيات التي أوصت بها هذه الدراسة، أنه لابد عند وضع القوانين المتعلقة بالإفصاح من معرفة حاجات مستخدمي المعلومات، بحيث تلبي تلك القوانين الحاجات الأساسية لهؤلاء المستخدمين للمعلومات، ومن أهمهم مسؤولو الإقراض والائتمان في البنوك التجارية.

3. وأجرى الطراونة (2003) دراسة بعنوان:

" التحليل الإئتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية[2]".

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤشرات والمعاييرالمستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية في تحليلاتها الإئتمانية لتحديد أهلية العملاء وقدرتهم على تسديد القروض، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية المستخدمة. وتكونت عينة الدراسة من جميع مديري التسهيلات الائتمانية في المراكز الرئيسية للبنوك التجارية الأردنية وبعض موظفو القروض في هذه البنوك حيث بلغ عدد أفراد العينة (51) فرداً. وبعد تطبيق أداة الدراسة خلص

---

(1) منير لطفي، "مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسئولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 29، العدد 1، 2002.

(2) مدحت الطراونة، التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية الاردنية، المجلد 32، العدد4، 2003، ص809– 1012

الباحث إلى مجموعة من النتائج مفادها أن إدارة القروض في البنوك التجارية الأردنية تستخدم فعلا مجموعة من المؤشرات التقييمية المالية والمحاسبية والتسويقية والإقتصادية.

كما أوضحت الدراسة أن المؤشرات على إختلافها كانت ذات أهمية نسبية متفاوتة. وأوصت الدراسة بضرورة دراسة محتوى المؤشرات والتأكد من جودتها بما يخدم أهداف البنك ويسهل له التعامل مع العملاء.

4. كما أجرت أبو عزة (2004) دراسة بعنوان:

" أهمية التحليل الإئتماني في عملية منح التسهيلات الإئتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية"[1].

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قيام المصارف التجارية الأردنية بدراسة العناصر الخمسة للتحليل الإئتماني لتقييم ملاءة كبار عملائها قبل منح الائتمان، وإلى تحديد مدى كفاءة عملية التحليل الإئتماني في عملية إتخاذ قرار منح التسهيلات الإئتمانية في المصارف الأردنية، وأيضاً تجديد مدى ارتباط مشكلة التسهيلات الإئتمانية المتعثرة بدراسة وضع العميل قبل منح الائتمان، والتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة الديون المتعثرة المتعلقة بكبار العملاء التي مست بعض المصارف التجارية الأردنية.

أما أبرز توصيات الدراسة فكانت؛ أنه يجب أن تقو المصارف التجارية الأردنية بدراسة العناصر الخمسة لعملية التحليل الإئتماني عند تحديد الملاءة المالية لكبار عملائها، وكذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية الأردنية بالتطبيق الفعلي للضوابط اللازمة لعملية منح القروض والإلتزام بالسياسة الائتمانية لديها وتعليمات البنك المركزي عند اتخاذ القرار الائتماني الخاص بكبار العملاء. وعدم الاعتماد على الأسس الذاتية، وأوصت أيضاً بضرورة التخفيف بأكبر قدر ممكن من درجة التركيز الائتماني لعدد محدد من العملاء؛ باعتبارها أهم أسباب مشكلة تعثر الديون، وكذلك يجب تدقيق البيانات المالية ودراسة الجدوى الإقتصادية التي يقدمها كبار العملاء من قبل مدقق قانوني معتمد لدى المصرف، والتأكد من صحتها قبل إتخاذ القرار الائتماني، وعدم الاعتماد على عنصر الثقة والمعرفة الشخصية. وأخيراً أوصت هذه الدراسة بضرورة إجراء دراسات أخرى تتناول موضوع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه.

---

(1) ليلى أبو عزة شارف، <u>أهمية التحليل في عملية منح الائتمان لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية</u>، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، 2004.

5. وأجرت الخطيب (2004)[1]. دراسة بعنوان:

" تكلفة الإئتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية ".

وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر تكلفة الإئتمان المصرفي المقدم للعملاء كلا على حدا، مع تضمينها تكلفة المخاطر التي يعرض لها حتى يتم السداد، وقدمت الدراسة نموذج محاسبي متكامل يأخذ في الحسبان العوامل والمؤشرات التي يتوقع تأثيرها في الائتمان المصرفي. كما اشتملت الدراسة على التحليل الائتماني المفترض أنّ يقوم به المصرف لطالب القرض في جميع مراحله المختلفة.

6. وأجرى (Chaudhhary & Ishfaq)[2]، 2004 دراسة بعنوان:

" الجدارة الإئتمانية للمقترضين الباكستانيين الريفيين".

وهدفت الدراسة إلى تقديم تقرير أساسي لاحتمالية إعادة دفع القروض من قبل المقترضين الباكستانيين، وحاولت الدراسة توضيح المشكلات الائتمانية التي قد يتعرض لها المقترض كنتيجة لهذه القروض، وتكونت عينة الدراسة من 224 مقترضا من الأرياف تعاملوا مع بنوك تجارية باكستانية، حيث أشارت الدراسة أن منح القروض في الباكستان لا يعتمد على مراجعة الجدارة الائتمانية للعميل، مما قد يسبب العديد من المشاكل عند سداد القرض وقد يؤدي إلى تراكم العديد من القروض المتعثرة لدى البنوك.

---

(1) منال الخطيب، <u>تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية</u>، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة حلب، 2004.

(2) **Chaudhhary, M & Ishfaq**, M, **<u>Credit Worthiness of Rural Borrowers of Pakistan</u>**, Since Direct Journal, Vol4,Issue3, 2004, Pp34-78.

7. كما أجرت (Gisella & Mastrelo, 2005)[1] دراسة في إيطاليا بعنوان:

" الأساليب النوعية لتحليل مؤشرات الجدارة الإئتمانية البنكية".

وهدفت الدراسة إلى تقييم أساليب البنوك الإيطالية في تقديم القروض لعملائها إعتمادا على مجموعة من المعايير النوعية. وبإتباع منهجية نوعية قامت على تحليل مجموعة من قرارات القروض المقدمة للعملاء من قبل مجموعة من البنوك الإيطالية، توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب لاستخدام أسلوب المؤشرات النوعية، ومنها: التحليل الإحصائي لوضع العميل، وهو نوع من أنواع التحليل غير قائم على الأرقام وإنما قائم على بعض مؤشرات النوعية، مثل: السمعة والقدرة على السداد والتعاملات السابقة، إلا أن ما يواجه البنوك من صعوبات في هذا المجال يبرز من خلال عد القدرة على تحديد أيها الأهم أو الذي يمكن الإعتماد عليه أكثر في عملية معرفة قدرات العميل على السداد لغايات منحه القرض.

8. وبدوره أجرى (Al- Gudah, 2005) دراسة بعنوان:

" تقييم مخاطر الإئتمان في قطاع البنوك الأردنية في الفترة من (2000– 2004)[2]".

وهدفت هذه الدراسة إلى قياس ومقارنة الكفاءة ودور إدارات البنوك في تقييم خطر الإئتمان بحيث يستعملان النسب المالية والإنحدار، وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى إيجاد بعض العوامل لإدارة البنوك بحيث تستعمل لتوقع الخطر الإئتماني. وأبرز توصيات هذه الدراسة أنه يجب على البنوك أنْ تطور التقنيات التي يستخدمها لتقييم خطر الإئتمان لأنها تعتمد على التقييم العلمي لمعالجة الخطر، وأوصت الدراسة أيضا باستعمال مؤشرات الجدارة الائتمانية لتطوير نموذج لقياس خطر الإئتمان، ويجب على البنوك أنْ تأخذ بعين الإعتبار ديونها المعدومة لمواجهة الأخطار التي تواجهها ويجب على البنوك أنْ تؤسس أقسام لمتابعة الخطر الإئتماني لكي ترسم خطة للخطر بكل أوجهه.

---

(1)Gisella, F & Mastrelo, G,A,2005, **Fuzzy Way to Evaluate the Qualitative Attributes in Bank Lending Creditworthiness**, Information Processing and Security Systems Journal. 10 (7): p. 387-389.

(2)Al-Gudah, Wesam "**Evaluation of Credit Risk Management at Banking Sector In Jordan During The Period** (2000-2004), Master Thesis, Yarmouk University.

9. **كما أجرى الدغيم والأمين وانجرو (2006) دراسة في الجمهوريةِ العربيةِ السوريةِ بعنوان: "التحليل الإئتماني ودَورهِ في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري[1]".**

وهدفت الدراسةُ إلى شرح مفهوم الإئتمان وأسسه ومعاييره، وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الإئتماني، وكذلك هدفت إلى ابراز أهمية متابعة الإئتمان للتحقق من إستمرار العميل في وضع يُمكنهُ من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المَصرف من الضياع. ولتَحقيق هذه الأهداف تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث، وكذلك جمع الملاحظات والبيانات وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصرفي الصناعي يعاني من حجم كبير من الديون التي تتخللها إشكالات وتقصير، والتقصير الحاصل في إدارة هذه الأزمة يرجعونه إلى كادر المصرف بموضوع الملاحقات والمتابعة القانونية في كل فرع من الفروع، وتقصير إدارات الفروع، ومحامي المصرف الذين يتابعون القضايا. كما أشارت الدراسة إلى عدم إعتماد المصرف على نظام موضوعي لتصنيف مخاطر الإئتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكمية. وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.

10. **وأجرى (Benczur & Illut, 2006) [2]. دراسة في إسبانيا بعنوان: " القروض المصرفية و التاريخ الإئتماني".**

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تاريخ العميل الإئتماني في منح البنك قرضا له. وتكونت عينة الدراسة من 3 بنوك إسبانية طبق الباحثان عليها دراستهما، حيث قاما بتحليل وثائقها وتوزيع أداة دراسة تتضمن بعض المؤشرات الإقتصادية لقدرة العميل وإستبانه أخرى تتضمن متغيرات تختص بأخطاء يمكن أن يقع فيها الموظفون.

---

(1) الدغيم، عبد العزيز والامين، ماهر و نجرو، إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي في التطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد28، العدد3، 2006، ص ص191-210.

(2) Benczur, P & Illut, C, **Determents of Spreads on Sovereign Bank Loans.** The Role of Credit History, JEK Journal, v30, 1, 2006, P11

وبعد جمع البيانات وتحليلها خلصت الدراسة إلى أن سمعة العميل المالية وتاريخه السابق في التعامل مع البنك تلعب دورا أساسيا في الموافقة على منحه القرض، وفي تحديد حجم القرض، حيث يقوم الموظفون بدراسة هذه المؤشرات قبل منحه القرض وأثناء عملية السداد.

11. وأجرى البحيصي والكحلوت (2007) [1] دراسة بعنوان:

" العوامل المؤثرة في مدى إعتماد مسئولي الإئتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني " دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إعتماد البنوك العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند إتخاذ قرار منح الإئتمان، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض تم إعداد إستبانة خاصة تم توزعها على موظفي الإئتمان في البنوك العاملة في فلسطين وعددهم 76 موظفاً. ثم تم تحليل البيانات الواردة في هذه الإستبانة بإستخدام عدة تحليلات إحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة ضعيفة من الإعتماد على التحليل المالي في إتخاذ القرار الإئتماني في البنوك العاملة في فلسطين. في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، قدم الباحثان التوصيات التالية:

- ضرورة زيادة الإهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الإئتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر.
- ضرورة العمل على زيادة درجة التفويض الممنوحة للفروع ولمسئولي التسهيلات.
- ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات طالبة الإئتمان بتقديم معلومات مالية موثوق فيها، عدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للشركة من شأنها التأثير على قرار منح الإئتمان، وبتقديم معلومات مالية لأكثر من سنة مالية مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات.
- ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بما يلزم مدققي الحسابات بأخلاقيات المهنة الأمر الذي يساهم في الحصول على قوائم مالية حقيقية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات.

---

(1) عصام البحيصي وخالد الكحلوت، **العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد، 2، 2007، ص 581 – 606

12. وأجـرت Evelyn, Marcellina, Erasmus, Christer and Hakan, 2008 دراسة بعنوان: " نظام إدارة مخاطر التسهيلات الإئتمانية في تنزانيا[1]".

وهدفت الدراسة إلى تطوير نموذج مفاهيمي لفهم نظام إدارة مخاطر التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية في تنزانيا وأثره على الديون المتعثرة والقطاع المالي بشكل عام. ولتحقيق هذا الهدف قام فريق البحث بمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة حول الموضوع خاصة في الدول النامية، كما تم تحليل وثائق البنوك التنزانية وإجراء مقابلات مع كبار الموظفين المختصين في هذه البنوك. وبعد جمع البيانات وتحليلها خلصت الدراسة إلى أن النظام الحالي يعمل ضمن نظام إقتصادي غير فعال و لا يحقق مفهوم الجودة الإئتمانية المطلوبة لمنح القروض، وهذا على عكس الدول المتقدمة التي تمتلك أنظمة تسهيلات إئتمانية عالية الفعالية. كما أشارت الدراسة أن البيئة التي يعمل فيها نظام التسهيلات الإئتمانية مهمة جدا في تفعيل هذا النظام وإستغلاله بشكل حسن.

2: 1: 1 ملخص الدراسات السابقة:

أشار العديد من الباحثين إلى موضوع الجدارة الإئتمانية لدى المؤسسات البنكية في دراساتهم وأبحاثهم حيث كانت تدور حول عدة جوانب من الموضوع، فمن خلال هذه الدراسات تم تلخيص أهم الأبعاد والعينات التي تم بحثها والتي تناولتها هذه الدراسات، وبالتالي نلاحظ بأن معظم الباحثين من خلال دراساتهم قاموا بدارسة جوانب محددة فقط مثل الرقابة على الإئتمان المصرفي، وتحليل مخاطره، و تحليل العلاقة بين محددات مستوى السيولة وبين حجم التسهيلات الإئتمانية، ومصادر المعلومات المستخدمة عند تقديم التسهيلات الإئتمانية، والجدارة الإئتمانية للعملاء.

يلاحظ بان معظم الدراسات السابقة تناولت عينة صغيرة من البنوك وكانت هذه البنوك في دول مختلفة من العالم، كما ركزت الدراسات السابقة على تحليل عناصر الجدارة باستخدام أدوات متعددة منها الإستبيانات والمقابلات وتحليل الوثائق.

أما بالنسبة للدراسات التي أجريت في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد لاحظت الباحثة أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى مؤشرات الجدارة الإئتمانية للعميل المقترض من البنوك التجارية، فعلى سبيل المثال تطرقت دراسة أبو عزة (2004) إلى دراسة العناصر الخمسة للتحليل

---

(1) Evrlyn, R., Marcellina, C., **Erasmus, K., Christer, P and Hakan**, B, Credit Risk Management System of a Commercial Bank in Tanzania, International Journal of Emerging Markets. Vol2, Issue3, 2008, p. 323 - 332

الإئتماني لتقييم ملاءة كبار عملائها قبل منح الائتمان، إلا أنها لم تشر إلى مؤشرات الجدارة الإئتمانية للعملاء الصغار مثل الموظفين وطالبي القروض الصغيرة خاصة أنهم يشكلون فئة كبيرة من عملاء البنوك. كما يلاحظ على باقي الدراسات الأردنية إغفالها لهذا الجانب ومطالبتها في توصياتها بإجراء دراسات حول الموضوع. واشارت دراسة الطراونة من حيث المشكلة الى البحث في المؤشرات المناسبة التي يمكن استخدامها في التحليل الائتماني بقصد منح التسهيلات الائتمانية ولم تتطرق الى منظومة 5C's حيث اعتمدت على نسب مالية مثل نسب التداول ونسبة الديون / حقوق الملكية، هامش الربح، وتوصلت الدراسة الى ان التحليل المالي لا يقتصر على على تحليل البيانات الواردة بالقوائم المالية بل هو وسيلة لاكتشاف التلاعب والخلل اما عينة الدراسة فقد اشتملت على البنوك الرئيسية فقط ولم ياخذ الفروع بالاعتبار واوصت الدراسة بالتركيز على الوضع المالي للعميل وقدرته على الوفاء في المدى القصير.

2: 1: 2 **ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة**:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي بحثت نفس الموضوع بأنها طبقت في عينة كبيرة وممثلة من البنوك التجارية الأردنية الرئيسية وفروعها، واشتملت العينة على الموظفين المختصين والقائمين على أمر التسهيلات في هذه البنوك، مما سيبين ويعكس دقة النتائج وشموليتها. وكذلك تتميز هذه الدراسة بأنها تناولت أبعاد متعددة للمؤشرات الجدارة الإئتمانية المعروفة بمنضومة 5C's للعملاء سواء أكانوا من العملاء الكبار أو من صغار العملاء وسواء كان الائتمان قصير او متوسط او طويل الاجل.

كما وتتميز الدراسة الحالية عن سابقاتها من الدراسات بأنها تأتي إستجابة لتوصيات العديد من الدراسات مثل المومني (2000)؛ لطفي(2002) وغيرها من الدراسات حول إجراء دراسات عن أثر مؤشرات الجدارة الإئتمانية على التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

وتتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات في هدفها والذي يسعى الى التوصل إلى نتائج يمكن أن تقدم للبنوك التجارية الأردنية لخدمتها في تحقيق الكفاءة والفاعلية من خلال حُسن توظيف الأموال المتاحة للبنوك.

وأخيرا استفادت الباحثة من الاطلاع على الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظـــري للدراسة الحالية. كما إستفادت منها في تطوير أداة الدراسة، ومن خلال التعرف علـــى منـــاهج البحث المختلفة التي إعتمدتها الدراسات السابقة، ومن خلال إفادتها مـــن مـــضمونها الفكـــري والمنهجي أيضاً.

الفصل الثاني

Theoretical Fromework الاطار النظري

المبحث الاول: نشاة وتطور البنوك التجارية الاردنية.

المبحث الثاني: مفهوم الائتان المصرفي.

المبحث الثالث: مفهوم التسهيلات الائتمانية وتصنيفاتها.

المبحث الاول

نشاة وتطور البنوك التجارية الاردنية

2: 1: 1 نشأة المصارف التجارية ووظائفها:

تعد المصارف التجارية إحدى أهم المؤسسات المالية النقدية وأقدمها، وتعتبر وظيفتها الأساسية قبول الودائع الآجلة والجارية من الأفراد والمؤسسات، وإعادة استخدمها لحسابها الخاص في منح الإئتمان للأفراد والوحدات المصرفية وغير المصرفية. وإضافة إلى ذلك فإن لها دوراً في تمويل الوحدات الإقتصادية المختلفة والتي يفيد إنفاقها على دخلها من خلال عملية منح الإئتمان[1].

أما عن نشأة المصارف التجارية فالواضح أنها نشأت كمحصلة للظروف والمتطلبات الإقتصادية التي نشأة في أوروبا وخاصة إيطاليا، حيث كان التجار في إيطاليا يقومون بإيداع أموالهم لدى ما عرف باسم (الصيارفة) بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع.

إلا أن هذه الوظيفة الكلاسيكية تغيرت وأصبحت تأخذ شكل الإقراض الذي استمر وتطور بشكل كبير، مما أدى بالتالي لإزدياد ثقة جمهور المتعاملين مع المقرض أو الصيرفي. مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري[2].

ويعرف (Moulton 2000) البنك: بأنه مؤسسة مالية يمكن للأفراد والمؤسسات أن يودعو أموالهم فيها، وهي مؤسسة تمتلك نظاماً يسهل عملية تحويل الأموال من الأفراد والمؤسسات إلى أفراد آخرين ومؤسسات أخرى، كما يقدم البنك خدمات الإقراض والتسهيلات المالية المختلفة ضمن مجموعة من القوانين و التشريعات التي يعتمدها[3].

كما يعرف المصرف التجاري بأنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها "؛ بمعنى أن المصرف يعمل كوعاء تتجمع فيه الأموال والمدخرات لإستخدامها إما لغايات إستثمارية أو ليعاد

---

(1) Haward, C, **Management Policy for Commercial Banks**. Englewood: New Jersey, 2001, p.147.

(2) زياد رمضان، وجودة، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، 1995، ص11-13.

(3) Moulton, B, **Measurement of Banking Services in the USA National Income and Product Account: Recent Changes and Outstanding Issues**, Washington DC: Government Printing office, 2000, P. 10.

إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة منها، أو إفـادة المجتمـع منهـا عـن طريـق استثمارها والمصرف التجاري:عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بقبول الودائع وتنفذ عملية التمويل وتقديم كافة الخدمات المالية التي تسمح بها قوانين وتعليمات البنك المركزي التي يتبع له[1].

ويُعرَفُ (Fixler & Zieschang, 2003) **المَصرف:** بأنه احد أنواع المؤسسات المالية التي تركز نشاطاتها في قبول الودائع ومنح الإئتمانات وإستثمار أموال المُودعين ضِمنَ أسلوبٍ قانوني منظم يتبع التشريعات والقوانين التي تصدرها الدول عبر مصرف رئيسي البنك المصرفي[2].

من خلال ما سبق يمكن للباحثة أن تستنتج أن المصرف التجاري هو عبارة عن مؤسـسة مالية نقدية تقوم بعملية الوساطة بين المستثمرين والمدخرين من خلال الحصول على الأمـوال الفائضة لديهم وضخها في أيدي من لديهم عجز، أو الأفراد الذين يرغبون في الإقتـراض إمـا لغايات العمل أو لغايات أخرى. من هنا يمكن للباحثة أن تستخلص الجوانـب التاليـة لتعريـف المصرف التجاري.

- المصرف هو مؤسسة مالية تتعامل بالنقود. ٦٧٧٧٩١
- غرض المصرف الرئيسي العمل كوسيط مالي بين رأس مال ومجالات الإستثمار المختلفة.
- تقدم المصارف التجارية على إختلاف أنواعها وأحجامها الخدمات المالية للعمـلاء تحـت إشراف البنوك المركزية.

2: 1: 2 **وظائف البنوك التجارية:**

تشكل المصارف التجارية أو النظام المصرفي، رغم وجود مصارف أخرى إلى جانبهـا؛ فالمصارف التجارية هي المؤسسات الإئتمانية التي تقوم بصفة أساسية بقبول الودائع، وتتعامـل بالإئتمان قصير الآجل وتقوم بخلق الإئتمان، أي أن لها وظائف متعددة يمكن أن تؤديهـا فـي الإقتصاد القومي[3].

(1) أكرم الحوراني، **النقود**، سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 1995، ص136.
(2) Fixler, D and Zieschang, K, **The Productivity of the Banking Sector**, Canadian Journal of Economics, 32(1): p. 547-69.
(3) Prather, C, **Money and Banking**: NY: Irwin Press, 1986, p.147.

وعلى الرغم من أن الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية هي قبول الودائع ومنح القروض، إلا أنها تقوم بوظائف نقدية وغير نقديةٍ يمكن أن تنقسم إلى وظائف كلاسيكية قديمة ووظائف أخرى حديثة[1]. أما أهم وظائف المصارف التجارية حسب تصنيف Erwin فهي:

أولا: قبول وتلقي الودائع:[2]

لعل مهمة قبول الودائع هي أقدم وظائف المصارف وأكثرها شيوعا اليوم، وهي السبب في تطور المصارف من شكلها الأول عبر الصيارفة وصياغة الذهب إلى مؤسسات تعمل ضمن تشريعات وقوانين تضعها الدول ولذلك تسمى المصارف التجارية مصارف الودائع.

ثانيا: منح الائتمان (الإقراض):

وهذه الوظيفة تتمثل في تقديم المصرف التجاري مبالغ نقدية إلى الأفراد والمؤسسات ورجال الأعمال. لأمد قصير لا يتجاوز في الغالب العام الواحد، وذلك حتى تمكن هؤلاء من مزاولة أعمالهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه مسبقا، ومن الطبيعي أن يحتسب البنك نسبة معينة من القرض كربح له تحت اسم الفائدة والتي تحتسب على أساس سنوي[3].

ثالثا: خصم الأوراق التجارية:

وفي هذه الحالة يقوم المنتجون وتجار الجملة ببيع منتجاتهم لأجل قصير، بحيث يلتزم المستثمرون بدفع أثمان المشتريات بعد مدة محددة من تاريخ الشراء لا تتجاوز السنة الواحدة وهنا يعمل المصرف كوسيط بين التاجر والمشتري[4]. ويضيف رمضان[5] مجموعة من الوظائف على تقديم خدمات متنوعة فيها ما ينطوي على إئتمان ومنها ما لا ينطوي على إئتمان.

ويمكن للباحثة القول بأن للمصارف التجارية دوراً هاماً في حياة الناس في الإقتصاد القومي من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات، وما تتمتع به من قدرات على خلق النقود بمعنى إصدار نقود الودائع أو إصدار وسائط الدفع، فهي تمثل الوساطة

---

(1) زياد رمضان، وجودة، **ادارة البنوك، مرجع سابق**، ص14.
(2) Erwin, R, **Money and Banking**, Ed, CTO press, 1985, P.147.
(3) مجدي شهاب، **الاقتصاد النقدي**، بيروت، الدار الجامعية، 1998، ص245.
(4) جعفر الجزار، **البنوك في العالم**: أنواعها وكيف نتعامل معها، بيروت، دار النفائس، 1984، ص50.
(5) زياد رمضان، وجودة، **ادارة البنوك، مرجع سابق**، ص16-18.

من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض والوحدات الإقتصادية ذات العجز (المقرضين والمقترضين) وتؤدي وظيفة الوساطة المالية بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات المالية الجليلة لمختلف الوحدات الإقتصادية على مختلف نشاطاتها.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية وظائف أخرى أهمها[1]:

1. وظيفة التوزيع: حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجية ويتم ذلك بالطرق الائتمانية، ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تقوم بهذا النشاط.
2. وظيفة الإشراف والرقابة: حيث تتولى المصارف توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها إستُخدِمَت في الغرض الذي رُصدت من أجله وحققت الأهداف التي حددت مسبقا.

2: 1: 3 **سمات البنوك التجارية**:

وللبنوك التجارية ثلاثة سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض. وسيتم إستعراض كل سمة من هذه السمات[2].

أولا: الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثير بالتغير بإيراداتها مقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى وفقا لفكرة الرفع المالي حيث يُقال بأن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي.

---

(1) زياد رمضان، وجودة، ادارة البنوك، مرجع سابق، ص16.
(2) منير الهندي، ادارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة 2006، ص6-12.

ثانيا: السيولة:

حيث يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية من ودائع تستحق عند الطلب، حيث ينبغي على البنك أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة. ففي الوقت الذي تستطيع فيه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد وجود إشاعة عن عدم توفر سيوله كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

ثالثا: الأمان:

حيث يتسم رأسمال البنك التجاري بالصيغر. إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% ويعني هذا صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، ولذلك فإنه لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأسماله فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد يفقد البنك جزءاً من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان الإفلاس[1].

2 :1 :4 مخاطر المصارف التجارية:

يعد العمل المصرفي عمل المخاطر، لأن المخاطرة عنصر رئيسي في العمل من المصرفي، وهناك علاقة قوية بين المخاطرة والعائد فكلما إرتفعت المخاطرة ارتفعت الأرباح، أما بالنسبة للسيولة فوجود السيولة يقلل المخاطرة، وكلما زادت السيولة تقل الربحية[2]. أما أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية أثناء تأديتها لأعمالها تتمثل في المخاطر التالية:

أولا: مخاطر السيولة:

يشير مفهوم مخاطر السيولة إلى المخاطر الحالية والمتوقعة للأرباح ورأس المال عندما لا يتمكن المصرف من مواجهة إلتزاماته، وخاصة أن تعرض إلى خسائر غير مقبولة وغير متوقعة. وتتضمن مخاطر السيولة عدم القدرة على إدارة التغيرات في مصادر التمويل، كما تظهر مخاطر السيولة إذا واجه المصرف تغييرات في ظروف السوق والتي من الممكن أن تحد من قدرة المصرف على تسييل موجوداته الثابتة مع الأخذ بعين الإعتبار الحد من الخسارة في قيمتها.

---

(1) منير الهندي، **إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق**، ص157

(2) عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، بيروت، الدار الجامعية، 2002، ص276-27.

كما يشير مقياس السيولة إلى نسبة السيولة أو النقود المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع، إضافة إلى الزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر النقدية المحتملة ويتحدد هذا الأمر من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات المصرف من السيولة لمقابلة المسحوبات وتمويل القروض والإئتمانات التي يقدمها المصرف لعملائه، وتتمثل المصادر النقدية للمصرف إستثمارات نقدية قصيرة الأجل. ومع كلا المتغيرين يتضمنان تقديرات تقريبية فإن أموال القرض تستلزم قدراً أكبر من الموجودات النقدية وزيادة في الخصومات، حيث تعتبر هذه العلاقة مؤشراً أولياً لقياس مخاطر السيولة[1].

ثانيا: مخاطر سعر الفائدة:

تشير مخاطر سعر الفائدة إلى تعرض الأوضاع المالية للبنك إلى تغيرات في سعر الفائدة. وبشكل أساسي تظهر مخاطر سعر الفائدة من تطابق بين موجودات البنك وإمكانياته وبين الموازنة الحالية للمصرف. كما يمكن أن تنتج مخاطر سعر الفائدة من التفاوت بين الأصول وعوائدها إذا ما قارنها مع تكلفة الخصوم ويحدث هذا التفاوت إذا ما تغير سعر الفائدة في السوق. أما المقياس الأول لقياس هذا الخطر فهو معدل التقلب للأصول الخطرة والناتجة عن التغير والتي تتأثر بتغير معدل الفائدة، وبالتالي تعكس معدل المخاطر التي يمكن للبنك ان يتحملها[2].

وتتعرض البنوك لأربعة أنواع من المخاطر هي:

1. المخاطر الأساسية: وتظهر المخاطر هنا عندما ينتج الطلب على الكلف والموجودات على أسس مختلفة، فقد يعرض أحد البنوك أسعار فائدة تختلف عن أسعار بنك آخر، وبالتالي تتحرك هذه الأسس التي تحوي سعر الفائدة باتجاهات مختلفة مما يؤدي إلى حدوث تغيرت متوقعة في العوائد والتكاليف[3].
2. مخاطر منحى الطلب: وتتمثل المخاطر هنا في الفروق بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وأسعار الفائدة طويلة الأجل؛ فأسعار الفائدة قصيرة الأجل تكون أقل من أسعار الفائدة طويلة الأجل، ويمكن للبنوك أن تحقق أرباحاً عبر إقتراض الأموال قصيرة الأجل (**عند مستويات فائدة متدنية**) ثم تقوم بإستثمار الموجودات طويلة الأجل (**عند مستويات فائدة مرتفعة**). إلا أن العلاقة

(1) ابو قحف، <u>الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سابق</u>، ص277.
(2) احمد عبد الفتاح، <u>بيئة البنوك الأردنية</u>، مجلة المصارف الأردنية، 1992، ص12.
(3) Greeo, H, **Econometric Analyses**. New York. Upper Saddle Riven Inc, p.11.

بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وبين أسعار الفائدة طويلة الأجل قد تتغير بشكل سريع؛ مما قد يؤدي إلى تغيرات غير متوقعة في العوائد والأرباح[1].

3. مخاطر إعادة التسعير: وتبرز هذه المخاطر من خلال الموجودات والممتلكات التي يتم إعادة تسعيرها بأوقات مختلفة ونسب مختلفة، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك قرض ذا نسب مختلفة فإنه سينتج للمصرف فائدة إضافية عندما ترتفع أسعار الفائدة والعكس صحيح. إلا أنه في حالات وجود سعر محدد للفائدة فإن هامش الفائدة سوف يكون متقلب حسب أسعار السوق[2]

ثالثا: مخاطر الائتمان:

وهي المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا سواء بالنسبة للإستثمارات في الأوراق المالية أو القروض Loans، ويمكن الكشف عن هذه المخاطر بالنسبة للقروض غير المضمونة أو التي ليست من الدرجة الأولى، ويمكن أن تعتبر القروض المستحقة الدفع أو الخسائر الناجمة عن ذلك مقياسا مناسبا، وتزيد مخاطر الإئتمان بازدياد القروض التي ليست من الدرجة الأولى ويقابله زيادة في العوائد، مما يعني بأن البنك بإمكانه تخفيض مخاطر الإئتمان من خلال الإحتفاظ بنسبة قليلة من القروض[3].

رابعا: مخاطر رأس المال:

تشير مخاطر رأس المال في المصارف التجارية إلى درجة انخفاض قيمة الأصول الموجودة في المصرف مما قد يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، ويمكن قياس مخاطر رأس المال في المصارف التجارية من خلال معرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، وهنا يلاحظ أن هناك علاقة بين مخاطر رأس المال مع معامل الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية [4].

خامسا: المخاطر السوقية:

وهي المخاطر المنتظمة التي تنشأ نتيجة التغير في الظروف الاقتصادية والسياسية أي تغير المناخ الاقتصادي والسياسي العام للدولة وهذه المخاطر تنعكس تأثيرتها على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة وتشمل.

---

(1) Greeo, H, **Econometric Analyses**. Previous Reference, p.12.
(2) Greeo, H, **Econometric Analyses**. Previous Reference, p.14.
(3) الهندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص12.
(4) أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص278.

1. مخاطر التضخم وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية.
2. مخاطر أسعار الصرف. وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات. الأمر الذي يقتضي الماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.
3. مخاطر سعر الفوائد. وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق والتي يكون لها اثر على عائدات البنك

سادسا: مخاطر العمليات (التشغيلية):

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعا حديثا على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار إتفاقية بازل II، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي إلا أن أمر إبرازه والإهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهته والتحوط له يعتبر أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول (مثل أزمة المكسيك في نهاية العام 1994 والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام 1997 والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين)، والتي أدت إلى إنهيار بنوك كبيرة وألحقت خسائر جسيمة لإقتصاديات هذه الدول وبالتالي هددت الإستقرار المالي.

بشكل عام أدت البنوك والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالإستقرار المالي، إلى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحكومة، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، ورقابة الجهات الحكومية والضعف الواضح في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية، وتزايد الإعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-Banking)، بالإضافة إلى تزايد إعتماد البنوك على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والمتمثل بالإسناد الخارجي (Outsourcing)، الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الإهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية[1].

---

(1) نصر عبد الكريم، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II**: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس في جامعة فيلادلفيا، 2007، ص50-52.

المبحث الثاني

مفهوم الائتمان المصرفي

2: 2: 1 الائتمان المصرفي:

تعتبر عملية مَنح الإئتمان أساسية في العمل المصرفي، حيث أنها تحظى بحصة الأسد من إستخدامات مصادر الأموال في المصارف. وتطور مفهوم الإئتمان المصرفي بتطور النشاطات الإقتصادية وتوسعها[1] بحيث أصبح الآن مرتبطا بمفهوم الضمانات المصرفية؛ التي تشترط الكثير من المصارف الحصول عليها قبل تقديم التمويل المطلوب، وهو ما يعرف باسم القروض المضمونة، ولقد أصبح القرار الإئتماني الآن يستند على هذا المفهوم بشكل كبير إضافة إلى عوامل أخرى تأخذها إدارة المصرف بعين الإعتبار قَبْلَ مَنح الإئتمان، وهي الحصول على المعلومات عن العميل ودراسة مركزه المالي، وطبيعة نشاطه والغرض من القرض، وغيرها من العوامل المهمة.

وتعد عملية قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت إليه هذه الممتلكات لقاءَ حِراستِها والمحافظة عليها.

ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عملية الإقراض لقاءَ فوائد وضمانات تختلف بإختلاف طبيعة العمليات وأحجام القروض. أما عملية الإقراض ذاتها فكانت تتم من ممتلكات المُقرض نَفسهُ. وبعد ذلك تطور الأمر كنتيجة لتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، مما أدى إلى تحول العملية المصرفية من مجرد قبول الودائع والمدخرات إلى عمليات تقديم التسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال.

---

(1) ليلى أبو عزه شارف، أهمية التحليل في عملية منح الائتمان لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2004، ص10.

2: 2: 2 تعريف الإئتمان:

أن أصل معنى الإئتمان في الإقتصاد هو القدرة على الإقراض، وإصطلاحاً هو إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، أما في الإقتصاد الحديث فيراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند إنتهائها بدفع قيمة الدين، وهنا يمكن إعتبار الإئتمان بأنه صيغة تمويلية تعتمدها المصارف بأنواعها[1].

واستمد الائتمان تعريفه أصلا من كلمة (Credit) (بالإنجليزية) التي جاءت في اللفظ اللاتيني Creds التي تعني الإعتقاد. حيث أشتقت منها (Cred) التي تعني الثقة، من هنا عرف البعض **الإئتمان** بأنه الثقة التي يوليها البنك للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لإستخدامه من أجل غرض معين خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه مسبق، ولقد اتفق العديد من الباحثين والمؤلفين على هذا التعريف للإئتمان المصرفي[2].

إلا أن هناك بعض التعاريف الأخرى الأكثر تفصيلا للإئتمان المصرفي وتتكامل مع بعضها البعض، ومن أهم هذه التعاريف:

إن الإئتمان المصرفي: وعدا بالوفاء لأجل مبلغ القرض مضافاً إليه في معظم الأحيان قيمة محددة سلفا (الفائدة)، حيث يعتمد القرض أساسا على الثقة المتبادلة مابين طرفي الإئتمان (المدين والدائن)أي البنك والعميل.

وتعرف أيضا وظيفة الائتمان في قيام المصرف التجاري بتقديم مبالغ من المال إلى المواطنين لآجل قصير[3]، بحيث يساعدهم على الإستمرار في قيامهم بأعمالهم رغم عدم توفر النقد السائل لديهم، ويقوم هؤلاء الأشخاص برد المبلغ الذي حصلوا عليه في موعد الإستحقاق بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليهم[4].

كما يعرف الإئتمان أيضا من وجهة نظر الإقتصاديين بأنه" تأجير لرأس مال أو لقوة شرائية إعتماداً على الثقة التي تستحقها محل تجاري معين كما يتضمنه الإئتمان من مخاطرة كبيرة، بحيث يستثمر المقترض رأس المال حتى يستطيع رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه.

(1) منال، الخطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على احد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 2004، ص4.
(2) جميل سالم الزايدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، دار وائل للنشر، 1999، ص41-43.
(3) إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مقدمة في النقود والبنوك، مصر، 1982 ص120-121.
(4) عبد المطلب عبد الحميد. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. القاهرة: الدار الجامعية، 2008، ص103-104.

وأما القانونيون، فقد عرفوا الإئتمان بأنه إعطاء حرية التصرف الفعلي في مال عيني أو في قوة شرائية في مقابل الوعد برد نفس الشيء أو مال معادل له [1] خلال فترة زمنية معينة نظير الخدمة المؤداة وللخطر الذي يمكن أن يتعرض له. من هنا يتضح أن العناصر التي تكشف عن جوهر الإئتمان وطبيعته وفق هذا المفهوم هي الثقة وارتباط الإئتمان بالعقد والزمن.

كما يعرف الإئتمان بأنه " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لإستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وضمن شروط معينة لقاء عائد مالي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من إسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد [2].

ومن جهة أخرى يعرف (Mary, 2006) الائتمان أنه إتاحة مبلغ مالي للعميل لإستخدامه في أغراض مختلفة على أن يتم سداد هذا المبلغ تحت مجموعة من الشروط التي يضعها المصرف ومقابل عائد مادي يتفق عليه المصرف والعميل مسبقا[3].

ويعرف الإئتمان كذلك بأنه صفة أساسية في القروضLoans التي تمنحها البنوك لعملائها من الأفراد والهيئات والبنوك التجارية الأخرى حيث يحمل هذا الإستثمار في طياته مخاطر عدم قيام المقترضين في سداد القرض وفوائده.

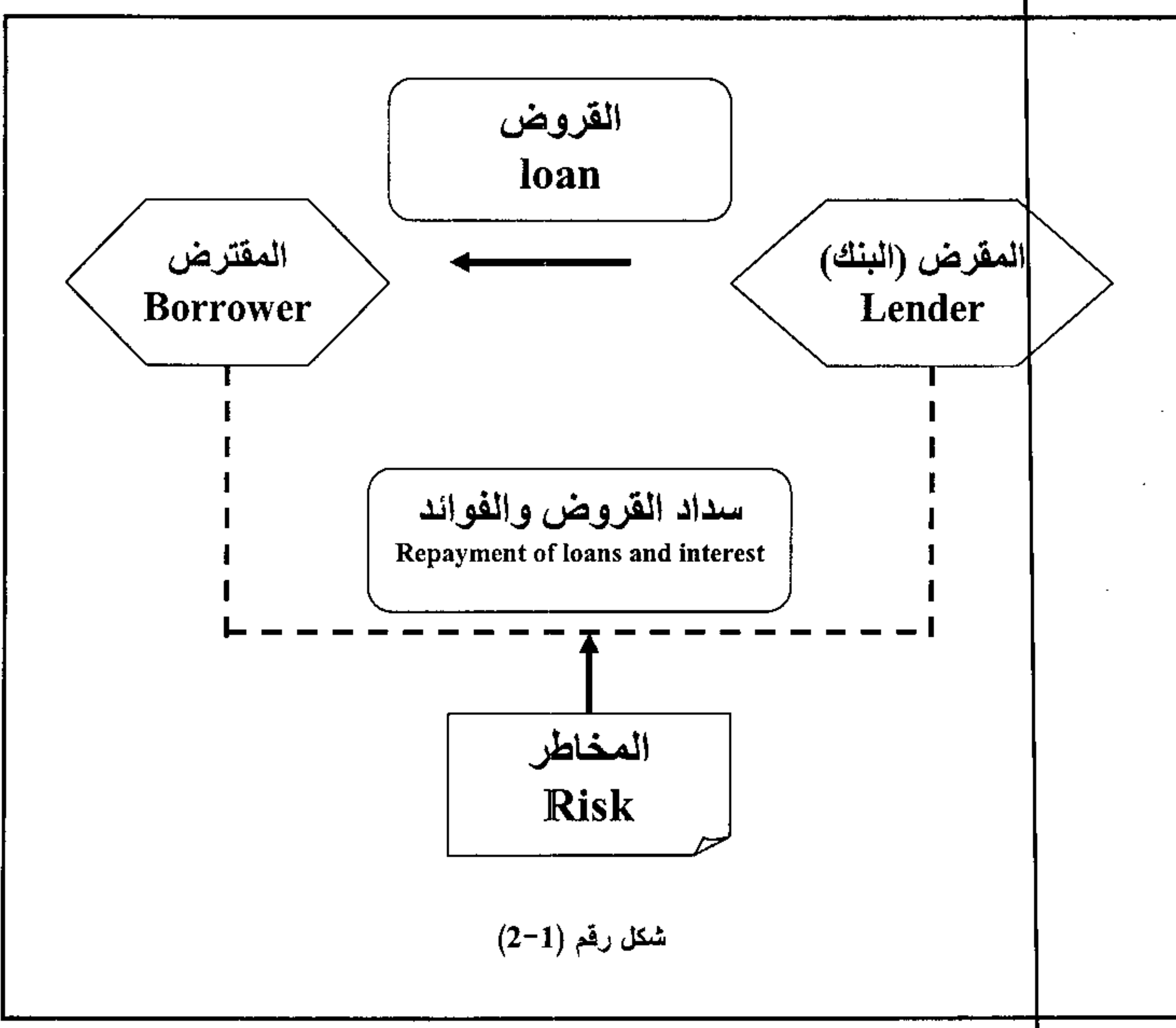
---

(1) عبد الحميد الشواربي، **ادارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، القاهرة: منشاة المعارف، 2002، ص62-63.

(2) إيمان، ا نجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**: المصرف الصناعي السوري نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، قسم المحاسبة، 2007، ص17.

(3) Mary, S, **Credit Worthiness Requirements**. NY: Printace Hall Inc, 2006, P2.

الشكل (1-2) مفهوم الائتمان المصرفي[1]



شكل رقم (1-2)

المصدر: طارق طه، (1999).

(1) طارق طه، إدارة البنوك، المعهد العالي للحاسب الآلي، الإسكندرية، 1999، ص126.

بناءً على ما تقدَمَ يُمكن للدارسة أن تستنتجَ أنَ عملية الإئتمان عِبارة عنْ تِلكَ القُروض التي تقدِمُها المَصارف لِعُملائِها مِنض الأفراد والمؤسسات، على أن يتعّهد هؤلاء بسدادِ هذه القروض علاوةً على الفوائد والعمولات المستحقة عليهم، والتي يتم دفعها على شكل أقساط محددة زمنياً أو دفعةٍ واحدةٍ. ويمكن ملاحظة أيضا ً أن العلاقة بين الطرفين تقتضي بالضرورة تقديم العميل للضمانات التي تكفل للمصرف إسترداد أمواله، إذن فهذا المعنى ينطوي على ما يسمى بالتسهيلات الإئتمانية.

2 :2: 3 **أسس منح الإئتمان**:

الائتمان المَصرفي[1]. يتم بناءً على قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي:

أ. توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني إطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الإئتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيسد المحددة لذلك.

ب. تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المَصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ج. السيولة: يعني إحتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف – النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالإقتراض بضمانها من المصرف المركزي– لمقابلة طلبات السحب دون أي تاخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

د. المواءمة: وتكون المواءمة بين الغرض من القرض ونوع الضمان المقدم وطبيعة النشاط الذي يقوم به العميل، والمواءمة أيضاً بين توجيه الإئتمان إلى غرض معين وبين الصالح العام للمجتمع. وأيضا بين آجال القروض وطبيعة وهيكل الودائع لدى البنك التجاري، ويجب أن

---

(1) عبد العزيز دغيم، ماهر الأمين وإيمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي في التطبيق على المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص195–196.

تتوفر المواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعمل الواحد وبين حجم موارده المستثمرة في نشاطه.(1)

هـ. الإعتبارات القانونية للضمان العيني: حيث تنص المادة 770 مدني على أنه إذا كان الشئ المُؤمَنْ عليهِ مُثقلاً برهنٍ حيازي أو برهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينيه فأن الحقوق تنتقلُ إلى التعويض المستحق للمَدين بمقتضى عقد التأمين.وهي خط الدفاع الثاني ويمثل مركز العميل خط الدفاع الاول. ومن الخطأ مقارنة مركز العميل وحده لان ذلك يقود البنك الى الوقوع في مصيدة قسمة الغرماء عند تعثر المدين المقترض.

و. التبادل: ويعني انه عند صرف القرض يتعن نقل الضمان الى البنك وفي حالة السداد يعاد الضمان الى ملكية العميل.

ز. توزيع المخاطر الائتمانية: ويعني ذلك عدم تركيز الاقراض في قطاع واحد. او في نشاط واحد بل يجب ان تنوع البنوك التجارية التعامل مع مختلف القطاعات عند تقديم التسهيلات الائتمانية تحت مبدء لاتضع البيض كله في سلة واحدة.

ح. الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي، المتمثل بالقوانين والتعليمات وقرارات مجلس الادارة التي يصدرها البنك المركزي بهذا الخصوص ومن خلال ايضا الوسائل والاساليب الموجهة للائتمان كما ونوعا وسعرا بما يشبع الحاجات الائتمانية للأنشطه المختلفه.

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقا لحاجة السوق، وهي عبارة عن: إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة – لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

(1) محمد سويلم، **ادارة البنوك وبورصات الأوراق المالية**، الإسكندرية، 1992، ص146.

المبحث الثالث

مفهوم التسهيلات وتصنيفاتها

2: 3: 1 أنواع التسهيلات الائتمانية وتصنيفاتها:

لقد تعددت واختلفت وتنوعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وذلك نظرا لتعدد وتنوع حاجات الأفراد ورغباتهم وتعدد أنشطتها الاقتصادية واتساع حجمها، وتعتبر وظيفة منح الائتمان من أهم واخطر الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية. وتنبع هذه الخطورة من كون أن الأموال التي تقوم هذه المصارف بمنحها واستخدامها هي في الأصل ليست ملكا لهذه البنوك وإنما هي ملك للمودعين.[1]

ومن هنا تنبع أهمية رسم السياسة الائتمانية السليمة من قبل البنوك التجارية والتي تحقق سلامة وحسن استخدام المودعين المتاحة لهذا البنك، إضافة لتحقيق العوائد المناسبة له.ومن هنا تعددت الأشكال المختلفة للتسهيلات الائتمانية. حيث أصبحت تحوي العديد من الأنواع والتقسيمات وذلك حسب الأغراض المختلفة، ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي:
تاريخ الاستحقاق ، الضمان ، حسب عدد البنوك المقرضة، حسب الغرض ، حسب القطاعات ، حسب نوع العملة، حسب الطريقة والاسلوب واخيرا حسب طبيعة النشاط.

أولا: تصنيف التسهيلات من حيث تاريخ الاستحقاق .Classification by Maturity
وتقسم هذه التسهيلات إلى ثلاثة فترات رئيسية وهي:

أ. التسهيلات قصيرة الآجل[2] Short- Term Facilities:

وهي التسهيلات التي لا تزيد مدة أجالها عن سنة واحدة وتعتبر هذه التسهيلات من أهم توظيفات واستخدامات هذه البنوك، وفي الواقع العملي تجدد هذه التسهيلات دوريا وبتاريخ الاستحقاق مما يقلل الفرق مابين التسهيلات القصيرة والمتوسطة.وتقوم البنوك التجارية بالتوقف عن تقديم هذه التسهيلات للمتعاملين إذا وجدت أية معلومات تشير إلى تعثر نشاط المتعامل، وهنا يتم تعديل اتفاقية القرض أو إلغائها نهائيا.

---

(1) أحمد النمري، مبادئ في العلوم المصرفية، دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، 1981، ص136.
(2) حمزة الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص148.

ب. التسهيلاتُ متوسطةُ الأجل[1] Intermediate Facilities:

والتسهيلات عادةً لتمويل المشاريع الإستثمارية المتعددة ويحدد لهذه التسهيلات برنامج سداد يرتبط بحجم التدفقات المالية المتوقعة للمشروع والتي يُستدل عليها من خلال الدراساتِ الإقتصاديةِ للمشروع. وتسدد هذه التسهيلات عادةً على دُفعاتٍ متساويةٍ أو بدفعةٍ واحدة. أو دفعات متساوية ماعدا الدفعة الأخيرة التي تكون أكبر أو أصغر من الدفعات السابقة.وعادةً ما تكون هذه التسهيلات مضمونة بأصلٍ أو بأي نوع من أنواعِ الضمانات الأخرى.

ج. التسهيلاتُ طويلةِ الأجل[2] Long - Term Facilities:

سنوات أو خمسة عشر عاماً وتستخدم هذه التسهيلات أساساً من أجل تمويل مشروعات جديدة أو من أجل تطوير المشروعات القائمة، وتقدم هذه التسهيلات في العادة من قبل بنوك متخصصة، مثل البنوك العقارية أو البنوك الصناعية وغيرها.

ومخاطر هذه التسهيلات مرتفعة حالها حال التسهيلات متوسطة الأجل ومن هنا تأتي أهمية إتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل الحد من هذه المخاطر، ومن هذه الإجراءات يطلب من طالب القرض تقديم كتاب تعهد يتعهد بموجبه بعدم ممارسة أي نشاط قد يؤثر سلباً على قدرته على السداد، وكذلك يتعهد بعدم التصرف بالبيع أو الرهن للغير أو التوسع دون أخذ موافقة المقرض. وتطلب بعض البنوك ضماناتٍ إضافيةٍ كالعقارات والأراضي. ويلاحظ أن بعض التسهيلات طويلة الأجل عندما تكون قيمها كبيرة جدا يتم تمويلها عن طريق التجمعات البنكية، بحيث تقتسم هذه البنوك منح الإئتمان والمخاطرة والأرباح فيما بينها كلا حسب نسبة مشاركته.وفي التسهيلات الإئتمانية تكون نسبة الفائدة أعلى نسبياً من القروض القصيرة الأجل وذلك من أجل حماية البنك من تقلبات أسعار الفائدة طوال مدة التسهيل الإئتماني.

ثانيا: تصنيفُ التسهيلاتُ الإئتمانية حسب الضمان Classification by Security:

إن الضمانات هي وسائل الهدف منها هو تحصين البنك ضد خطر المتعاملين فهذه الضمانات تساعد البنك على إستعادة حقوقه والتقليل من خسارته عند تعثر المتعامل وتوقفه عن السداد بموعد الإستحقاق، وذلك عن طريق التصرف بهذا الضمان، ويشعر الضمان المتعامَل بإستمرار بأخذ الحيطة والحذر في التصرفِ بالتسهيلاتِ الممنوحة له عن طريق البنوك المختلفة.

---

(1) الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص149.
(2) عبد العزيز الدغيم، ماهر أمين و إيمان انجرو، رسالة ماجستير، مرجع سابق، 2006، ص197.

وتقسم التسهيلات تبعا للضمان إلى قسمين:

1. التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بضمان: Secured Credit Facilities:

والضمانات هنا قد تكون رهوناتٍ نقديةٍ أو عقاريةٍ أو رهنِ الأسهم والسندات أو رهونات سيارات و بضائع وموجودات ويمكن أن تكون الضمانات شخصية مثل كفالة المتعاملين المعروفين جيدا للبنك والذين يتمتعون بالسُمعةِ الجيدةِ والمراكزَ الماليةِ المليئةِ والكبيرةِ، في مجال النشاطات التي يمارسونها[1].

2. التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من غير ضمانUnSecured Credit Facilities:

حيث يَمنح هذه التسهيلات بضمان توقيع المتعامل نفسه. أو بوعد المتعامل بالدفع، إذ لا يقدم المتعامل أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالتسديد، ويمنح هذا النوع من الإئتمان بعد التحققض من المركز المالي للمتعامل ومن مقدرته على الوفاء بالوقت المحدد من جهة قوة الضمانات فهناك وجهات نظر مختلفة، حيث يرى البعض أن الضمانات بحد ذاتها ليست الضمان الوحيد للبنك من اجل استرداد أمواله وفي هذه الحالة تزداد أعباءَ العاملينَ في البنوك من جهة تأدية كامل واجباتهم حول تدقيق جميع البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية عن المتعامل، ومدى قدرته على السداد، وكذلك السُمعة التي يتمتع بها وطبيعة نشاطه الذي يمارسه والظروف الإقتصادية المحيطة بالنشاط الذي يمارسه، ومن وجهة نظر أخرى للمصرفيين يرى البعض أن الضمان هو أساس عملية منح التسهيلات الإئتمانية ويعولون عليه كثيراً، ويحتل عندهم المكانة الأولى للقيام بالموافقة على منح التسهيلات الإئتمانية للمتعاملين معهم.

ثالثا: تصنيف التسهيلات الإئتمانية تبعاً لعدد البنوك المقرضة:

ويتم التميز هنا مابين التسهيلات الإئتمانية المقدمة والممنوحة من قبل بنك تجاري واحد أو تسهيلات الإئتمانية المقدمة من قبل التجمعات البنكية (Syndicated Loans)، التي تضم عددا من البنوك والتي عادة ما تكون تسهيلات طويلة الأجل لتمويل مشاريع ضخمة لمدة طويلة، وتكون درجة المخاطرة فيها عالية تتوزع على البنوك المشاركة للتقليل من درجة المخاطرة.[2]

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، <u>البنوك الشاملة: عملياتها وادارتها، مرجع سابق،</u> 2008 ص 117.
(2) الزبيدي، <u>إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق</u>، ص 150-151.

رابعا: تصنيف التسهيلات الإئتمانية حسب الغرض أو الغاية من التمويل:

Classification by Purpose:

نميز هنا مابين التسهيلات الإئتمانية المقدمة من تمويل جزء من رأس المال لمشروع معين أو من أجل توفير السيولة التي اللازمة لتوفير جزء من الإحتياجات المطلوبة للمشروع. ويوجد هناك تمويل من أجل الإنفاق الإستثماري في حالة الرغبة في زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع أو التجديد.

خامسا: تصنيف التسهيلات الإئتمانية وفقاً للقطاعاتِ الإقتصاديةِ المختلفة:

ويوجد نوعان من التسهيلات الإئتمانية: وهي إئتمان مقدم للقطاع الخاص (قطاع الأعمال) وآخر مقدم للقطاع العام (القطاع الحكومي).

سادسا: تصنيفُ التسهيلاتِ الإئتمانية تبعاً لنوع العُمْلَةِ المُستخدَمَةِ في التمويل:

وتُمنح هذه التسهيلاتُ بالعُملةِ المَحليةِ أو بالعُملاتِ الأجنبيةِ، ويؤخذ بعين الاعتبار أن منح التسهيلات الإائتمانية بعملاتس أجنبيةٍ يكونُ وفقَ شروطٍ معينةٍ لِما لهُ مِنْ أثرٍ مُباشرٍ على حَجْمِ الكُتلةِ النقديةِ بالعُملاتِ الأجنبيةِ لدى البنوك.

سابعا: تصنيف التسهيلات الإئتمانية تبعا لطريقة وأسلوب التسديد:

وفقا لهذا التصنيف هناك تسهيلاتٍ إئتمانيةٍ يتم سدادها مرة واحدة أو دفعة واحدة في نهاية فترة القرض ويتم منح هذه التسهيلات لغرضٍ معينٍ ويتم سحبها مرة واحدة، وتسديدها دفعة واحدة مع الفوائد والعمولات، والتسهيلات الإئتمانية التي يتم تسديدها على دفعات أو أقساط محددة بالمبلغ والتاريخ المحدد، حيث يتم تسديدها وفق جدول زمني محدد من حيث قيمة الأقساط وتواريخ دفعها، وهذه الأقساط قد تكون متساويةُ القيمة أو غير متساوية القيمة.

ثامنا: تصنيف التسهيلات الإئتمانية تبعاً لطبيعة النشاط الممول:

وجاء هذا النوع من التسهيلات حسب نوع وطبيعة النشاط الممول، فمنها ما هو نشاط تجاري أو صناعي، أو زراعي، أو خدميا، أو خدمي، أو عقاري، أو نشاط تعديني، وهذا التصنيف هام لغايات التحليل الإقتصادي ويأتي ضمن هذا التصنيف الأنواع التالية من التسهيلات الإئتمانية التالي:

أ- التسهيلات التجارية[1].

وتمنح مثل هذه التسهيلات للقطاعات التجارية، وتهدف هذه التسهيلات إلى دعم العمليات التجارية قصيرة الأجل، مثل تمويل رأس المال للمشروعات التجارية ويزيد الطلب على هذه التسهيلات بزيادة نشاط القطاعات التجارية.

ب- التسهيلات الصناعية.

وهذه التسهيلات تُمنح للمشاريع الصناعيةِ بشتى أنواعِها، سواء تمويل عملية التأسيس أي تمويل شراء الآلات والمُعدات، أو تمويل التوسعات وتحديث خطوط الإنتاج، أو تمويل شراء المواد الخام، ويكثر الطلب عادة على هذا النوع من التسهيلات في الدول الصناعية وهذه التسهيلات من نوع متوسط وطويل الأجل.

ج - التسهيلات الزراعية.

هي التسهيلات التي تمنح للقطاع الزراعي، من أجل تمويل الإحتياجات الموسمية للمزارعين، مثل شراء أسمدة البذور، والأعلاف وغيرها من إحتياجات زراعيةٍ. وهذا النوع من التسهيلات فوائده منخفضة نسبياً.

د- التسهيلات العقارية.

وهي التسهيلات التي تمنح من أجل تمويل إنشاء الأبنية، والمجمعات التجارية، شراء الشقق والأراضي لغاية الإتجار بها. ويزيد نشاط هذه التسهيلات بزيادة نشاط القطاع العقاري وعادةً ما تكون ضماناتها هي العقارات والأراضي.

هـ- التسهيلات المقدمة للمتعهدين.

وهي التسهيلات التي تمنح للمقاولين والمتعهدين من أجل تمويل مشاريعهم ولشراء المواد المختلفة اللازمة للتنفيذ.

---

(1) Robert O. Edmister ,: **Financial Institutions Market and Management** ,second Edition.McGraw – Hill , Book Company ,1981, p. 202.

و- التسهيلات المقدمة لأصحاب المهن.[1]

وهي التسهيلات التي تمنح لأصحاب المهن كالأطباء، المهندسين، الفنيين، وغيرهم من أصحاب المهن، وعادةً ما تمنح هذه التسهيلات بشكلٍ مكثف من خلال برامج تقوم بها البنـوك سواء التجارية أو المتخصصة.

ز- التسهيلاتُ الشخصية.

وهي التسهيلات التي تمنح للأفراد من أجل تمويل شراء السلع والخدمات، وتمويل أيضاً بعض الإحتياطياتِ الطارئةِ للأفراد.

تاسعا: التسهيلاتُ الإئتمانية تبعاً لطبيعتِها كمباشرة وغير مباشرة:

التسهيلاتُ الإئتمانية المباشرة:

وتشكل هذه التسهيلات دعماً مباشراً للمتعامل من أجل تمويل الإحتياجـات المختلفـة، وتضم هذه التسهيلات الأنواع الرئيسية التالية:.

1- حساب جاري مَدين:

يعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعا في كثير من البلدان كالأردن، وحساب الجاري المَدين هو حساب يمكن أن يكون دائن أو مدين بين طرفي العقد البنك والمتعامل، مقابل الإتفاق على تحديد سقف أعلى للحساب الجاري، والجاري المدين يكون المتعامل مدين تجاه البنك، ومن الناحية العملية فان الجاري مدين ينتقل من تسهيل قصير الأجل لتمويل الإحتياجـات الطارئـة للمتعامل وينتهي بإنتهاء الغرض منه، إلى تمويل طويل الأجل وحيث يتم تجديد حساب الجاري مدين عند الإستحقاق دوريا[2].

2- القروض النقدية:

وهي عبارة عن المبالغ المقدمة من قبل البنك للمتعامل نقدا، وتحتسب الفائدة من تـاريخ تقديم القرض مباشرة و وتعتبر هذه القروض أبسط صور التسهيلات الإئتمانية، ويلجأ لهذه العديد من الأفراد محدودي الدخل، ويسدد القرض على أقساط محددة، دون أن يحق للمتعامل سَـحب هذه الأقساط، أو الدفعات بعد تسديدها، وهذا يميز هذه القروض عن الجاري مدين الذي تتم فيه عمليات السحب والإيداع بصورة متكررة وحسب الحاجة.

---

(1) Robert O. Edmister ,: **Financial Instutions Market and Management** ,second Edition.McGraw – Hill , Book Company , p. 204.

(2) حسين التميمي، عبد الله السنفي، **أساسيات إدارة المصارف**، دار الحكمة اليمانية، الطبعة الاولـى، 1995، ص105.

3- خصم الأوراق التجارية:

يتم ذلك من خلال عمليات خصم الكمبيالات، سواء الكمبيالات التجارية التي تنشأ عن عمليات البيع الأجل أو عن طريق خصم الكمبيالات البنكية المحررة لأمر البنك والتي تكون على شكل سلف للموظفين.

2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

يقوم هذا النوع من التسهيلات على عدم تقديم دعم مالي مباشر للمتعامل، وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله، وذلك عن طريق قيام البنك بضمان المتعامل لتنفيذ الإلتزامات المادية عليه وتضم هذه التسهيلات الأنواع الرئيسية التالية.

1- الإعتماداتُ المستندية Letter of Credit:

ويكفل البنك هنا المتعامل معه بدفع قيمة الإعتماد تبعاً للشروط الواردة في الإعتماد، وتعتبر هذه الطريقة وسيلة دفع مضمونة تحفظ حقوق كل من البائع والمشتري، وهي أية ترتيبات بغض النظر عن إسمها أو مضمونها حيث يقوم البنك فاتح الإعتماد بناءاًعلى طلب وتعليمات المتعامل بدفع قيمة الإعتماد للمستفيد مقابل تقديم المستنداتِ المنصوص عليها والمطابق للشروط، وقد سميت الإعتمادات المستندية بهذا الاسم؛لأن تنفيذها مرتبط بتقديم مستندات معينة، وهذا يؤكد أهمية البنوك في تمويل التجارة الخارجية المتمثلة بفتح الإعتمادات المستندية.

2- **الكفالاتِ الصادرة: حيثُ يكفلُ البنكَ المُتعَامِل بتنفيذِ الإلتزاماتِ الماديةِ، أو أي إلتزام بشروطٍ مُعينةٍ تِجاهَ الجِهةِ التي تُصدَر الكفالةِ لصالِحِها. وتضمُ الكفالات الأنواعَ التالية:**

أ. كفالة الدخول في العطاءات: وذلك لضمان الإشتراك بالعطاء ودلالة على جدية المتعامل بالإشتراك بالعطاء وقد تكون الكفالة مبلغا محددا أو نسبة معينة من قيمة العطاء.

ب. كفالة حسن التنفيذ: ويحصل عليها المتعامل من البنك ويقدمها لجهة العطاء، وذلك لضمان القيام بتنفيذ المشروع.

ج. كفالة الدفعة الاولى: يقدمها العميل لجهة العطاء، ويكون الغرض منها إعادة قيمة الدفعة المقدمة في حالة عدم وفاء المتعامل بالتزاماته.

د. كفالة الصيانة: وهي كفالة يقدمها العميل لجهة العطاء لصيانة المشروع من أية مخالفات للعقد بعد الإنتهاء منه والتسليم النهائي.[1]

---

(1) حسين التميمي، عبد الله السنفي، أساسيات ادارة المصارف، مرجع سابق، 1995، ص 107.

3- **الأوراق المقبولة والمكفولة:** وهنا يضيف البنك كفالته على السحوبات العائدة للإعتمادات المستندية الصادرة أو بوالص التحصيل الواردة، وذلك بعد قبولها من العميل، ويكفل البنك هنا العميل بتسديد قيمة هذه السُحوبات او السندات في تواريخ الإستحقاق.

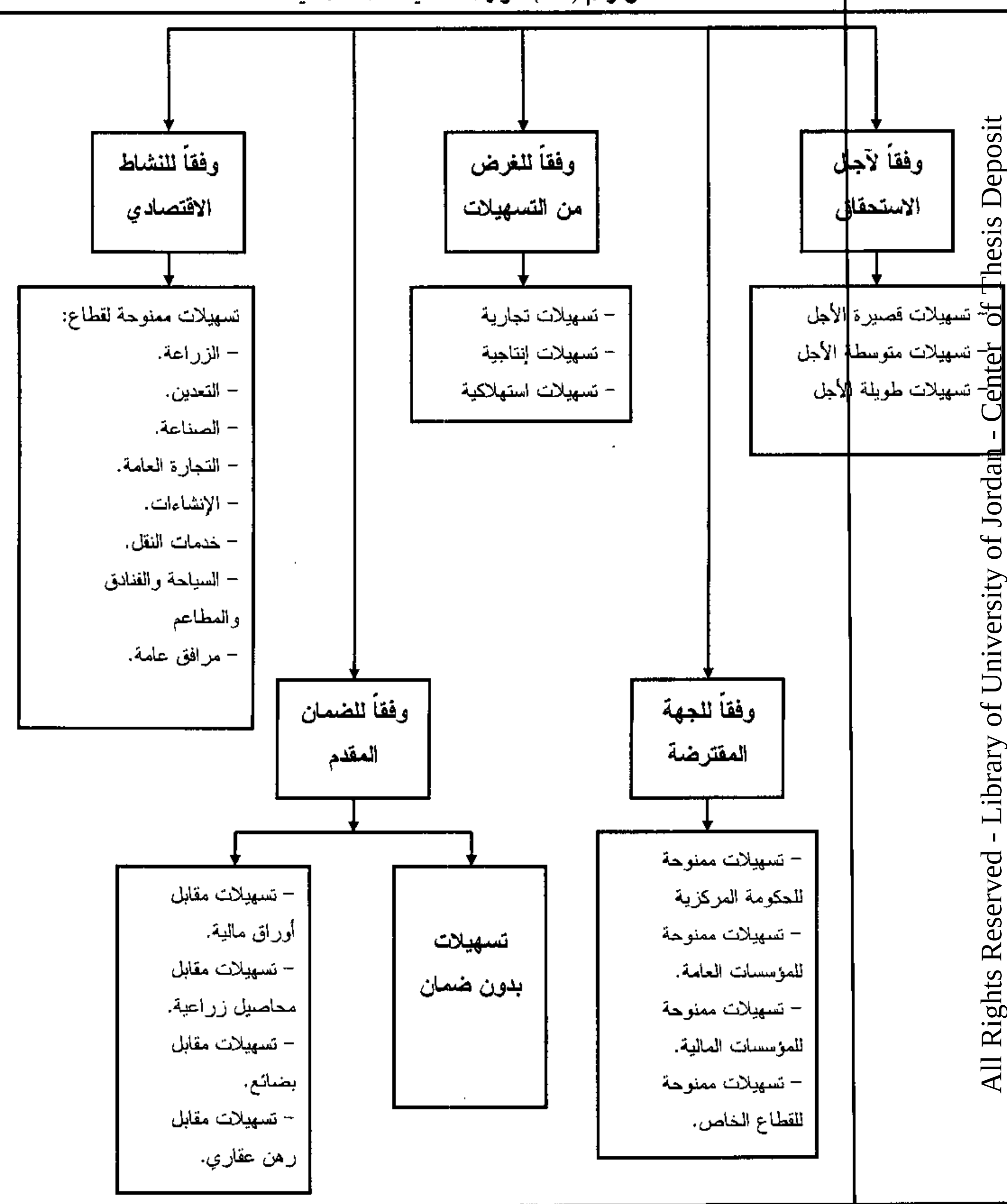
4- **خطابات الضمان:** هي تعهد من البنك بناءاً على طلب العميل، يتعهد فيه البنك بسداد قيمة الخطاب عند أول طلب من المستفيد وذلك خلال مدة سريان الخطاب، ويلاحظ هنا بأن البنك لايقوم بالدفع فوراً كما هو في حالة القروض النقدية وإنما يتعهد بدفع المبلغ بناءاًعلى طلب المستفيد ونجد هنا أن البنك قد اقرض توقيعه، ويستخدم الضمان في العمليات الإنشائية والمقاولات والتوريدات.[1]

---

(1) حياة شحادة، مخاطر الائتمان المصرفي، مرجع سابق، 1990، ص38.

والشكل التالي يوضح أنواع التسهيلات الائتمانية.

الشكل رقم (2-2) أنواع التسهيلات الائتمانية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى المراجع التالية: سويلم 1992، الزبيدي 2002، عبد الحميد 2008.

ويعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الإئتمانية خسارةً كبيرةً على البنك؛ لأنه في حالة الموافقة على منح التسهيلات الإئتمانية تكون نتيجته هي تعثر هذه التسهيلات، وفي حالة الرفض يكون فقدان لفرصة الكسب والنتيجة أيضا هي الخسارة، ولهذا السبب تستدعي عملية إتخاذ القرار الإئتماني دراسة وتحليل كافيين لجعل المخاطر في حدودها الدنيا، ومن هنا يأتي الدور الهام لجمع المعلومات وتوثيقها، فكلما كانت المعلومات صحيحة وموثق، كلما كان القرار الإئتماني أكثر صوابا ودقة. وهناك عدة معايير يجب أخذها بعين الإعتبار قبل أخذ قرار منح التسهيلات الإئتمانية، وهي:

2:3:2 معايير منح التسهيلات الائتمانية

أولا: توازن الأهداف:

تحاول البنوك دائماً إيجاد الموازنة والموائمة بين السيولة والربحية والضمان[1]، و تنص تعليمات البنك المركزي على أن البنك لا يستطيع أن يركز على الربحية مع إهمال السيولة؛ لأن ذلك سيؤدي إلى مواجهة المخاطر المرتفعة التي قد تتمثل أحيانا في نفاذ السيولة النقدية مما يعرض البنك إلى ضائقة مالية، وبالتالي لا يستطيع البنك التركيز على السيولة وإهمال الربحية، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الكثير من الفرص الإستثمارية وفقدان عوائدها، أما بالنسبة للضمان لا يستطيع البنك التركيز عليه بشكل كبير لأن حماية توظيفات البنك بضمانات متشددة يقلل من عملاء البنك، بسب وجود السوق التنافسي وبنفس الوقت لا يمكن إهمال الضمانات لان ذلك يعرض البنك إلى مشكلة الديون المتعثرة، لذلك يجب على البنك إتباع تشريعات وتوجيهات البنك المركزي لضمان النمو والتطور، ومن هنا فان الإدارة السليمة للبنك تعمل على إيجاد التوازن بين الربحية والأمان والسيولة وأخيرا الضمان.

ثانيا: الإحتفاظ بإحتياطي آمن للسيولة:

الودائع تعتبر عصب عمل البنك، حيث يجب توافرها تحت أي ظروف لضمان ديمومة البنك، مع أن توفر السيولة ليس بالأمر السهل لأنه يحتاج إلى أوجه إستثمار صحيحة، وكذلك مدخرات الأفراد أصبحت الآن تواجه العديد من الصعوبات منها: المنافسة الشديدة بين البنوك ومستوى الوعي المصرفي والإستثماري لدى الأفراد كذلك فإن الطلب على القروض والتسهيلات يتزايد دائما في الظروف الطبيعية، لذلك عملت إدارات البنوك على الإحتفاظ

(1) جميل الزايدانين، <u>إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، مرجع سابق</u>، 1999، ص41-43.

باحتياطي آمن للسيولة لكي يستطيع مواجهة أية طلبات من العملاء أو مواجهة أي ظرف طارئ مستقبلا.

3:3:2 **أركان التسهيلات الإئتمانية**:

1. الركن الوثائقي:

وهو تجميع كل الوثائق والمعلومات الضرورية التي تساعد في إتخاذ القرار، كقوائم التدفقات النقدية، الإستفسار عن العميل ومركزية المخاطر.....الخ.

2. الركن الضماني:

يهدف البنك إلى حماية أموال المودعين وضمان إسترجاعها ويكون ذلك عن طريق وجود ضمان مناسب وكاف.

3. الركن الإستثماري:

يعمل البنك على دراسة كيفية إستغلال الأموال الحرة القابلة للإقراض بشكل تسهيلات جيدة تعطي أفضل عائد ممكن (الجدوى الاقتصادية من العملية الاستثمارية).

4. السمعة التجارية للعميل:

يجب الإستفسار عن سمعة العميل التجارية، ومركزه المالي، وكفاءته الإدارية، لأن الضمانات لا تحل محل سمعة العميل التجارية.

5. الغرض من الائتمان:

يجب على البنك معرفة الغرض الذي من أجلِه تِم طلبُ التسهيلاتِ الإئتمانية، من أجل معرفة نوع وشروط الإئتمان الذي يمكن منحه للعميل، وما هو نوع التسهيلات المطلوبة هل هي سلفه مؤقتة أو جاري مدين أو أي تسهيلات أخرى، وتفيد معرفة التسهيلات المطلوبة على الهيكل المالي للعميل من جهة، وعلى سيولة العملية الإئتمانية من جهة أخرى.

6. الوضع الإقتصادي العام في البلد:

يجب مواءمة التسهيلات الإئتمانية للوضع الإقتصادي في البلد، وكذلك يجب أن تكون مواءمة لتعليمات البنك المركزي والظروف الخارجية، ويعكس الوضع الإقتصادي مقدرة العميل على السداد الناتج عن ربحية المشروع أو عن مدخراته إذا كان الإئتمان شخصي.

7. عَدَم مَركزيةِ التسهيلات:

هنا يجب على البنك أن لا يركز على نوع واحد من التسهيلات الإئتمانية أو عدد محدود من العملاء مما يعود بفوائد عديدة منها:

أ. تقليل المخاطرة: لأنه عند زيادة عدد العملاء تقلل المخاطر بشكلٍ واضح فمثلا إذا تم منح إئتمان قيمته 15 مليون لعدد كبير من العملاء فأن إفلاس واحد منهم أو أكثر لن يكون له أثرٌ كبيرٌ على العكس من ذلك في حالة منح الإئتمان لعدد محدود من العملاء.

ب. كلما وسع البنك قاعدة استثماره كلما زاد عدد عملائه: وذلك في النهاية يزيد من نشاط وحيوية ذلك مما يؤثر على إنتشار فروعة وبالتالي يزيد من إستقطاب العملاء.

ج. حينما تمنح التسهيلات الإئتمانية لأشخاص بمبالغ كبيرة يكون هؤلاء الأشخاص مثقلين بالإلزامات تجاه البنك واتجاه الدائنين؛ ونتيجة توسعهم التجاري الذي قد لا تصحبه الإدارة الشخصية أو التوسع في القدرة المالية ومن هنا تبدأ المشكلة مع هؤلاء العملاء.

4:3:2 **مخاطر التسهيلات الإئتمانية**:

تتمثل مخاطر التسهيلاتِ الإئتمانية في إمكانية تَعثر هذه التسهيلات لعوامل متعددة منها: ما يتعلق بالبنك ومنها ما يتعلق بالمتعامل، ومنها ما هو خارج عن إرادة البنك والمتعامل، لذلك يجب على المؤسسات المصرفية أن تقييم إستثماراتها بشكل عام، وعلى ضوء ذلك يجب أن تدرس التسهيلات الائتمانية جيدا قبل ان تقدم على منحها وذلك من خلال تقدير مدى رغبة المتعامل وقدرته على السداد، حيث أن بعض المشكل تظهر في بداية التسهيلات، وبعضها يظهر بعد عملية منح التسهيلات وبعضها يظهر فجأة دون سابق إنذار، وقد تصنف صنف بعض التسهيلات بأنها جيدة وتظهر بعد ذلك أنها غير جيدة، لذلك فقد تعددت المخاطر التي تتعرض لها التسهيلات الإئتمانية ومن أنواع مخاطر التسهيلات الإئتمانية التالية:

أولا: المخاطر الناجمة عن خطأ البنك Lenders Mistakes:[1]

وتنشأ هذه الأخطاء من جانب البنك عندما لا يقوم بمتابعة القرض أو الضمان المقدم من المتعامل متابعة دقيقة. وقد تحث هذه المخاطر خلال إعداد الدراسات الإئتمانية ومرحلة التنفيذ،

(1) محمد عيسى العبادي، <u>تعثر التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي</u>، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، 1995، ص45-49.

وخلال مرحلة الحصول على المعلومات، إضافة إلى التحيز الشخصي للقائم بالدراسة ومتخذ القرار الإئتماني ومن هنا يمكن التطرق الى نواحي عدة منها:

- ضعف الدراسات الإئتمانية.
- حداثة رجال الإستعلامات.
- تواطؤ بعض العاملين مع المتعاملين في بعض البنوك.
- القصور في إستفاء الضمانات الكافية في بعض البنوك.
- ضعف المتابعة من قبل البنوك التجارية.
- تغليب البنك عند اتخاذه لقرار المنح جانب الربح على جانب المخاطرة.
- السماح للمتعامل بإستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل إستكمال المستندات المطلوبة.
- عدم موافقة البنك غير المبررة على تقديم تسهيلات إضافية تظهر حاجة المتعامل إصراره على المتعامل بضرورة تسديد قيمة التسهيلات دون أخذ الظروف التي يمر بها بالإعتبار.
- عدم مراجعةِ ومتابعةِ حسابَ المتعامل شهرياً للوقوفِ على حَجم الإيداعات والسُحوبات ومدى تناسب ذلك مع المعدلات الطبيعية و إضافة لعدم المتابعة الميدانية للمشروع دورياً.
- إغفال إدارة البنك على التجاوزات التي يقوم بها بعض القائمين علںى مَنح التسهيلات الإئتمانية وهنا يتم التطرق لبعض الأسباب والظروف في هذا المجال **ومن أهمها**:[1]

1- سوءَ الإدارة ويتمثلُ بضَعفِ الترابُطِ والتنسيقِ مابين الرقابة الداخلية والمدققين الخارجيين، وتراكيز عملية منح التسهيلات بمتعاملٍ واحدٍ فقط.

2- ضعف الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية على قرارات متخذي القرار الإئتماني، مما يؤدي إلى وجود تجاوزات وانحرافات على الصلاحيات الممنوحة.

3- البيئة المصرفية غير الناضجة التي تعمل فيها البنوك، والتشريعات المصرفية المتشددة التي تراقب نشاطات البنوك.

4- عدم تحليل مخاطر الإئتمان تحليل موضوعي ومنهجي، وهذا يضم مخاطر الإدارة ومخاطر السوق، ومخاطر العملات الأجنبية وما إلى ذلك. وكذلك عدم تطبيق قاعدة تنويع المخاطر، ومخاطر الضمانات الموضوعية مقابل التسهيلات.

---

(1) النجار، ف. ج.ج.، نظام تصنيف مخاطر عملاء الائتمان، **مجلة البنوك الأردنية**، العدد (10)، المجلد (17)، عمان الأردن، ، 2000، ص24.

5- تجديد الجاري المدين دورياً دون مطالبة المتعامل بالتسديد عند الإستحقاق لوضع المتعامل موضع الإختبار.

6- ضعفَ مستوى القياداتِ والأجهزةِ التنفيذيةِ، وكذلك عدم وجود ضوابط وسياسات محددة للتوظيف وعدم توفر الخبرات الكافية.

7- العلاقة الشخصية التي تلعب دورا مهما وبارزا في تقديم التسهيلات الإئتمانية السليمة. والمقصود بالعلاقة الشخصية هي المعرفة الوثيقة بالمتعامل وظروف عمله.

8- اتخاذ القرار الإئتماني الخاطئ الذي يأخذ عدة إعتبارات منها: عدم إستكمال المعلومات عن سمعة العميل ورغبته بالتسديد، وكذلك التحط المتعاملين.وانخفاض التعاون مابين المؤسسات المصرفية نفسها، والتعاون في انجاز مشاريع التنمية.

ثانيا: المخاطر المتعلقة بالمقترض Borrower Risk:

وتتعلق هذه المخاطر بشخص المتعامل من حيث: سلوكه وقدرته ورأس ماله والحالة الإقتصادية والضمان المقدم.[1] وهذه المخاطر لها أثر واضح في تعثر التسهيلات الإئتمانية والمتمثلة بفشل وتعثر المشروعات الانتاجية.

ثالثا: المخاطر المتعلقة بالنشاط الذي يمارسه المتعامل Activity Risks:

وتتفاوت هذه المخاطر حسب النشاط الإقتصادي الذي يمارسه المتعامل، فجميع النشاطات تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية. فمثلا النشاط الزراعي يتأثر بالظروف ومعدل الامطار والآفات والأمراض الزراعية، والنشاط الصناعي يتأثر بإختلاف الطلب وهل السلعة ضرورية أم كمالية، إضافة الى المشاكل الأخرى من إرتفاع وإنخفاض في أسعار المواد الخام وتوافرها ومدى توفر الأسواق للمنتجات المتعددة.

رابعا: المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها Operation Risk:

تختلف المخاطر في هذا السياق حب طبيعة كل عملية من العمليات المراد تمويلها وبالظروف المحيطة بكل عملية. وأيضاً بنوعيةِ الضمانات المقدمة، حيثُ أن مخاطر الإقراض بضمان أوراقٍ تجاريةٍ يختلفُ عنْ مخاطر الإقراض بضمان بضائعَ وما إلى ذلك.

---

(1) حياة شحادة، **مخاطر الائتمان المصرفي**، منهج التكامل في التحليل والبحث، مكتبة القاهرة، 1990، ص32-35.

تتعرض هنا البنوك لمخاطر تقلبات سعر الفائدة. فإذا قبلَ البنك وديعة بفائدة ثابته لمدة محددة، وتغيرات أسعار الفائدة السائدة في السوق وإنخفضت فهنا تنخفض أرباح البنك تبعاً لذلك، ولكن هنا يدفع البنوك فوائد دائنة أكثر مما تحصل عليه من فوائد مدينةعلى الإئتمان الممنوح من قبلها والبنوك في هذه الحالة تكون حريصة على أن لاتقع في مثل هذه المخاطر.

سادسا: مخاطر السياسات الائتمانية:

وتنقسم هذه المخاطر الى قسمين رئيسيين هما.:أولا: السياسة الإئتمانية الخاصة بالخطة التي ينتهجها ويتبعها البنك نحو تجميع موارده وتنميتها وإختيار أوجه الإستثمار المناسبة لديه، وثانيهما: السياسة الإئتمانية العامة وهي الخطة التي تنتهجها الدولة نحو الإئتمان وتوجيهه نحو النشاطات المختلفة.

سابعا: وتتعرض البنوك التجارية لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وخاصة في حالة الإقراض الخارجي وذلك في حالة إنخفاض أو إرتفاع أسعار صرف العملة المحلية إتجاه العملات الأخرى.

ثامنا: مخاطر البيئة التي تعمل فيها البنوك التجارية[1]:

وهنا ركز بعض المختصين على أهمية البيئة الإقتصادية التي تعمل فيها البنوك وخطورة تقلبها، وإعتبارها بيئة قوية وذات تحركات سريعة وغير مستقرة، حيث أن البنوك تواجه مجموعةً من التحديات، منها: المحافظة على حجم معين من الودائع وضمان استقرارها ولذلك يجب أن تتوقع البنوك التذبذب الحاصل في حجم الودائع من قبل المودعين بإستمرار بالإضافة إلى مخاطر النشاط الإاقتصادي الذي يميل الى عدم الإستقرار.

تاسعاً: المخاطر ترجع الى الظروف العامة[2]:

يوجد أهمية بالغة للظروف العامة والتي تحيط بالبنوك أو المتعامل على حد سواء، ولها أثر أيضاً على تعثر التسهيلات الإئتمانية، وهذه الظروف تشمل الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية والمتقلبة وغيرالمستقرة في أكثر من الأحيان، والتي بدورها تؤثر على النشاط الإئتماني، ومن ناحية الظروف الإجتماعية، فقد تغيرت أذواق الناس وأصبحوا يبحثون عن وسائل الربح السريع، أما العوامل التشريعية فلها دورٌ بارزٌ في مشاكل الإئتمان

---

(1) محمد عيسى العبادي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، **مرجع السابق**، ص49-56.
(2) أبو قحف، **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**، **مرجع سابق**، ص 166.

وتعثره من حيث تغيرها بين الحين والآخر، فنجد قصور في القوانين من حيث عـدم شـمولها وتغطيتها لكثيرمن الأمور.

فهناكَ سياسة مُتشدِدَةٌ تارة ثم سياسة منفتحة تارة اخرى. وكلما كانت العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتشريعية غير مستقرة توفرت الفرصة لزيادة المخاطر التي يواجهها المتعاملين للنشاطات المختلفة.

2: 3: 5 نشأة وطبيعة عمل البنوك التجارية الأردنية:

يعد البنك العثماني أول البنوك التي عملت في الأردن، والذي باشر أعماله المـصرفية والمركزية عام 1925. وهو يمثل بداية الصناعة المصرفية في الأردن، وهذه الخطوة تبعتها خطوات أخرى، فقد فتحت الطريق إلى بنوك أخرى مثل البنك العربي الذي أنشأ فرعه الأول في عمان عام 1934[1]. وكان مجلس النقد الفلسطيني مسؤول عن البنك العربي ثـم تحـول هـذا المجلس بعد أحداث 1948 إلى مجلس النقد الأردني الذي تأسس عـام 1950 وذلـك بموجـب القانون المؤقت للنقد الأردني رقم (35) لسنة 1949.

وقد قام مجلس النقد الأردني بطرح الدينار الأردني للتداول لأول مرة في بدايـة شـهر تموز من عام 1950، وبقي المجلس هو الـسلطة الوحيـدة المخولـة باصـدار أوراق النقـد والمسكوكات في الأردن، وذلك لغاية الأول من أكتوبر عام 1964 عندما انتقلت هذه المهمة إلى البنك المركزي الأردني.

بعد ذلك بدأت البنوك تعمل ضمن الجهاز المَصرفي الأردني الذي كان بحاجة إلى توسع العمل المصرفي كماً ونوعاً، حيث بدأ التطور ملحوظاً في الجهاز المصرفي الأردني بعد تأسيس البنك المركزي الأردني الذي اعتبر سلطة نقدية تتمتع بصلاحيات واسعة فـي إدارة الـسياسات النقدية والإئتمانية للبلاد[2].

وقد تم تعديل قانون البنوك بقانون جديد رقم (28) لسنة 2000 وذلك بغرض تحقيـق السياسات الإقتصادية للمملكة، وذلك في تنظيم السياسة النقدية الإئتمانية والمصرفية بما يـساعد على دعم الإقتصاد الوطني والإستقرار النقدي، وكذلك تنظيم أعمال البنوك التجارية ومراقبتها،

---

(1) احمد الحوراني، **المؤسسات المصرفية في الأردن**، الطبعة الرابعة، البنك المركزي الأردني: دائرة الأبحاث والدراسات، 1985، ص11 – 12.

(2) جميل الزايدانين، **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**: الأردن حالة تطبيقية، عمان: دار الزهران للنـشر، 1995، ص10.

وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى[3]، وقد قطع الإقتصاد الأردني شوطا طويلا في مجال التنمية والتقدم حيث كان للتوسع في الجهاز المصرفي الأردني منذ مطلع الخمسينات إلى الآن دورا فعالا وهاما في هذا التقدم.

واستطاع الجهاز المصرفي الأردني مواجهة التحديات التي واجهت الأردن على جميع الأصعدة، وتمثلت تلك المواجهة في التوسع في مجال الخدمة المصرفية، حيث كانت البيئة المصرفية الأردنية بحاجة ماسة لذلك التغير، ففي ظل محدودية المصادر والتقلبات الإقتصادية، والتطور السكاني إضافة للعوامل البيئية الأخرى، إستطاع هذا الجهاز أن يعمل على تحقيق متطلبات المجتمع وتلبيتها من خلال تطوير نظام الخدمة المصرفية.

2: 3: 6 سياسة عمل البنوك التجارية الأردنية:

تعد البنوك التجارية إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة النقدية. وظيفتها الأساسية قبول الودائع الزمنية والجارية من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة و إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الإئتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية. بهذا المعنى **هنالك مظهران اقتصاديان رئيسيان للبنوك التجارية.**

المظهر الأول: يتمثلُ في توليها مهمة تعبئة مدخرات الوحدات الإقتصادية التي تفيض دخولها على إنفاقها (الوحدات ذات الفائض في مواردها)، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية المتعلقة بالتوظيفات المالية لهذه الوحدات والتحويلات والترحيلات المصرفية[1].

المظهر الثاني: تتولى تمويل الأفراد والمنظمات والمؤسسات إقتصادياً لإقامة المشاريع المختلفة[2].

وعندما تقوم بمنح القروض والسلف، فإنها تخلق نقداً جديداً بشكل ودائع جارية، وهكذا تؤدي والبنوك التجارية دور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين ودور الخالق للنقود، كما تمارس البنوك التجارية عمليات الإستثمار المالي في الداخل والخارج وتسهم في تكوين المشروعات والتوسط في تسويق الأوراق المالية العامة. وبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، والقيام بمهنة الضامن للعميل ودفع الإيجارات وأجور الكهرباء والهاتف. وتأجير خزاناتها للعملاء لحفظ الأشياء الثمينة والأوراق الهامة لقاء عمولة معينة.

---

(3) احمد الحوراني، المؤسسات المصرفية في الأردن، مرجع سابق، 1985، ص13.

(1) ممدوح الولي، إدارة البنوك المصرية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2000، ص167.

(2) عبد الغفار حنفي، أسواق المال: بنوك تجارية، أسواق، أسواق الأوراق المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص64.

الفصل الثالث

الجدارة الائتمانية

المبحث الاول: التحليل الائتماني.

المبحث الثاني:اهمية التحليل المالي.

المبحث الاول

مفهوم التحليل الائتماني ومؤشرات الجدارة الائتمانية

3: 1: 1 التحليل الائتماني:

يعتبر قرار منح الإئتمانية من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة البنك ولهذا يقوم البنك بتقييم عوامل مختلفة قد تؤثر على هذا القرار، وتسمى هذه العملية " التحليل الإئتماني" **(Credit Analysis)**، حيث تقوم إدارة الإئتمان بجمع المعلومات والتقارير والحسابات المالية اللازمة والخاصة بالعميل طالب الإئتمان، ثم يتم تحويلها الى القسم المختص بتحليل الإئتمان الذي يقوم بدوره بدراستها ووضع التقارير بحيث تكون متكاملة ودقيقه عن العميل[1] ويُعرَف التحليل الإئتماني بأنه (عملية تقدير احتمالية عدم قيام المقترض بالسداد خلال فترة الائتمان، حيث يقوم البنك اولا بجمع المعلومات عن العميل وكما يتوجب على البنك الاخذ بعين الاعتبار المنافع المباشرة وغير المباشرة التي يتوقع الحصول عليها من الإئتمان، فا المنافع المباشرة تتمثل في الفوائد على القرض، وأما المنافع غير المباشرة فتتمثل في تكوين علاقة مع المقترض بحيث يستفيد منها البنك في زيادة ودائعه.[2]

كما يعرف الإئتمان بأنه عملية تقييم درجة المخاطرة التي تصاحب العميل طالب الإئتمان، حيث يقوم المحلل الإئتماني باستعمال مجموعة من المؤشرات التي تساعده في تحليل المعلومات المتاحة والتعرف على نقاط الضعف والقوة للمقترض[3]، والمخاطر المحيطة بالعميل وذلك من خلال الوقوف على وضعه المالي وتحديد قدرته الاقتراضية وكذلك العمل على تقييم السياسات المالية التي يتبعها العميل في ادارة مشروعه والحكم على مدى كفاءته أيضاً.

3: 1: 2 مفهوم مؤشرات الجدارة الائتمانية:

تتصف مؤشرات الجدارة الإئتمانية بعموميتها على المستوى العالمي، إذ تستعملها البنوك التجارية عند تحليل طلبات الإئتمان ومن ثم تحديد مقدرة العميل وأهليته للحصول على التسهيلات الإئتمانية وتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بالتسهيلات الممنوحة للعميل، في البداية اقتصرت مؤشرات الجدارة الإئتمانية على ثلاثة مؤشرات وكانت تدعى (The Three C's of

---

(1) عبد الحميد، إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، مرجع سابق، 1987، ص147.

(2) سمير حمود، التحليل الائتماني، مرجع سابق، 1993، ص33-34.

(3) محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2003، ص377.

Credit)[1]، وكانت تحتوي على رأس المال، وشخصية العميل، ومقدرته على السداد، (Capital, Character, and Capacity) ثم أضيف إليها عنصر آخر الا وهو الضمانات (Collateral) وتم إضافة العنصر الأخير ألا وهو الظروف العامة المحيطة بالعميل (Conditions) ليصبح بذلك عددها خمسة مؤشرات، وبعد ذلك أضيف اليها عنصرا سادسا وهو الضوابط الرقابية (Control) وتعني مدى توافق القرض بالسياسة الإئتمانية للبنك المركزي، إلا أن هذا العنصر الأخير غير متعارف عليه في كافة البنوك.

واختلف الباحثين في تسمية هذه المعايير[2]، فمنهم من سماها بـ (المعايير الخمسة لتحليل الإئتمان) ومنهم من أطلق عليها إسم " عناصر القرار الإئتماني "وآخرون أطلقوا عليها إسم " عناصر منح الإئتمان، وكذلك سميت بـ " أركان تقدير المركز الإئتماني "

3: 1: 3 مؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5C's:

وتعتبر هذه المؤشرات أبرز منظومةٍ إئتمانية لقيت قبولا عاما لدى محللي ومانحي الإئتمان على مستوى عالمي لمنح القروض، والتي طبقا لها يقوم البنك مانح الإئتمان بدراسة هذه الجوانب عند عملية المقترح كمقترض او كعميل ائتمان وهي[3]:

- الشخصية **Character**
- القدرة **Capacity**
- رأس المال **Capital**
- الضمانات **Collateral**
- الظرف المحيطة **Conditions**

وتحليل هذه المعلومات بمجموعها تشكل نقطة ارتكاز مهمة لإدارة الائتمان بحيث تستطيع من خلالها ان تحدد ماذا كان العميل يقع في منطقة القبول او الرفض.

(1) محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، 2000، ص72.

(2) محمد كمال الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني واهم محدداته، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص179

(3) إيمان انجروا، **رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق**، 2007، ص39.

وفيما يلي استعراض لهذه المؤشرات:

3: 1: 3: 1 **شخصية العميل**:Character

تعد شخصية العميل الركيزة التي تؤثر تأثيرا كبيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بالتالي فهي تعتبر من أهم الأمور عند إجراء التحليل الائتماني.

فكلما كان العميل يتمتع بشخصيه أمينه ونزيهة وسمعه طيبه في الأوساط المالية وملتزم بكافة التعهدات وكذلك حريصا على دعم البنك له، ويعتبر قياس شخصية العميل عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجه دقيقه أمر محيط به بعض الصعوبات من الناحية العملية، ولكن يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له[1].

للتعرف من خلاله على المستوى المعيشي للعميل، وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، وكذلك معرفة مستواه الاجتماعي وسجل إعماله التي قام بها، وكذلك التعرف على ماضيه مع البنك ومع الغير وأيضا معرفة تصرفاته السابقة مع البنوك الأخرى، وذلك من خلال الاتصال مع المنشأة والعاملين بها وبمورديها والبنوك التي تعامل معها العميل.

وهناك مجموعه من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافه وهي:

أولا: مدى إنتظامه في سداد إلتزاماته مع البنوك الأخرى التي يتعامل معها من خلال الإستعلام عن العميل من هذه البنوك.

ثانيا: مدى إلتزامه بالتعهدات مع الشركات والمؤسسات والهيئات التي يتعامل معها العميل سواء كانت مورده لإحتياجاته أو مستخدمه لمنتجاته.

ثالثا: الإطلاع على سجلات المحاكم لمعرفة وجود او عدم وجود حجوزات وقعت عليه أو ألحكام وقعت عليه لإخلاله بإلتزاماته بعدم الدفع.وهل سبق إشهار إفلاسه ام لا.

رابعا: معرفة التصرفات الشخصية للعميل من خلال علاقاته الإجتماعية أو المحيطة بعمله ومدى تمتعه بإحترام المجتمع له.

---

(1) الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 2002، ص217.

وشخصية العميل لها ثلاثة أبعاد وهي:

البعد الأول: شخصيه قانونيه تتناول مدى أهليته القانونية ومدى أهليته للتعاقد مع البنك وإبرام إلتزاماته سواء كان العميل شخصاً طبيعيا أو شخصا معنويا.

البعد الثاني: شخصيه سلوكيه إجتماعيه تتناول تصرفات العميل وسلوكياته الخاصة، ومعرفة مدى تأثيرها الحالي والمستقبلي في قدرته ورغبته في سداد القرض الذي منح له.

البعد الثالث: شخصيه مهنيه وتنافسيه يتم التأكد منها من مدى حرص العميل على سداد إلتزاماته وإحترامه لتعهداته، ويتم ذلك من خلال الإستفسار عن تلك الجهات والمؤسسات التي يتعامل معها العميل من تُجار وموزعين وموردين وبنوك، ومدى حرصه على جودة منتجاته وسمعتها ومدى حرصه على التحسن والتطور المستمر.

3: 1: 3: 2 **قدرة العَميل**:Capacity

وقدرة العميل تعني مَدَى قدرَةِ العَميلِ على تحقيقِ الدخلِ، وأيضاً قدرَتهُ عَلى سَدادِ القرضِ، ويُعتبَرُ مِعيارَ القدرَةِ أحدِ اهَم المَعاييرَ التي تؤثرَ في مِقدارِ المَخاطِرَ التي يتعَرَضُ لها البنك عِندَ مَنح الإئتمان، وعلى الرغم من أنَ مِعيارَ القدرَةِ يُحَدِدُ مَقدرَةُ العَميلِ عَلى تحقيقِ الدخلِ والربح. وبالتالي يَعكِسُ قدرَةَ العَمِيلِ عَلى إعادةِ المَبلَغِ المُقترَض مَعَ الفوائِدَ والعُمولاتِ الى البنك، وهُناكَ عِدةِ آراءِ حَدَدَتْ ماهيةِ القدرَةِ كَمُتغيرِ هام في المُخَاطرَةِ.(1)

وَمِنْ أهَم تِلكَ الآراءِ هي:

الرأي الأول: يُفسرَ قدرةِ العَميلِ مِنْ خِلالِ إقترابِها مِنْ شَخصيةِ العَميلِ؛ فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض. وتهتمُ البنوك بتوفر الشروطِ القانونيةِ في الشَخص حتى يكونَ أهلاً للتعاقدِ والإقتراض.

الرأي الثاني: تُحددُ القدرةُ القابلية الإدارية للمقترض، بحيث يكون قادراً على مُباشرةِ أعمَالِهِ وأدائِها أداةً سليمة تضمَنُ للبنكِ سَلامَةُ إدارةِ الأموالِ المُقدَمَة لهُ في صورة قروض، ويشيرُ البعضُ بالقدرةِ إلى قدرةِ العَميلِ على إدارةِ أعمَالِهِ وخصائِصَ تِلكَ الأعمالِ ومَشروعيَتِها، وهلْ تحتوي على نوعاً من المُخَاطَرةَ المَاليةِ، وهل هي مستقرةٌ أو متقلبةٌ.

---

(1) الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص 142.

الرأي الثالث: وينصَبُ تركيز دُعاةِ هذا الرأي على مَقدرةِ المُقترض عَلى توليدِ عائدٍ مُتوقعٌ وكافٍ لضمانِ المُخَاطرَةِ وتسديدِ القروض، حيثُ يتمُ التركيزَ هنا عَلى الأمور المَاليةِ البَحتةِ للمُقترض. وقدرةُ المُقترض عَلى تسديدِ إلتزاماته؛ تعتمد على حجم التدفقاتِ النقديةِ لهُ(1).

الرأي الرابع: وينظرُ أصحابَ هذا الرأي إلى القدرةِ عَلى أنها تقاسُ بمقدار التدفَق النقدي للمقترض وقدرةِ المُقترض (العَميل) على السدادِ تعتمِدُ عَلى حَجْم التدفقاتِ النقديةِ السابقةِ والحَاليةِ والمُتوقعَةِ في المُستقبل.

ويجبُ عَلى البنكِ عند دِراسَةِ هذا المُؤشر، التعرفَ عَلى الخِبرَةِ المَاضيَةِ للعَميل المُقترض، والتعَرُفَ عَلى تفاصيل مَركَزهِ المَالي، وتعامُلاتِهِ المَصرفيةِ السابقةِ، وبذلكَ يُمكِنْ الوقوفَ عَلى كثيرٍ مِنَ التفاصيلِ التي تسَاعِدُ مُتخِذَ قرارَ الإئتمان، مِنْ خِلال إستقراءِ العَديدَ من المؤشرات التي تعكِسهَا القوائِمَ المَاليةِ الخاصَة بالعَميل، وهذا الجانب ينصرف الى الإطمئنان على توافر الخبرة والكفاءةِ الفنيةِ والإداريةِ والمَلاءَةِ المَالية للعَميل.

3: 1: 3: 3 **رأسمال العَميل**:Capital

يُعتبرُ رَاس مَال العَميل أحَدِ أهَم أسُس القرار الإئتماني، وعنصرٌ أساسي من عَناصِرَ تخفيضِ المَخَاطِرَ الإئتمانيةِ، لأنه يُمَثلُ مَلاءَةَ العَميلِ المُقترض، وقُدرَةِ حُقوقَ المِلكِيَةِ إلى تَغْطِيَةِ القرضِ المَمْنوح لهُ، ويُعتبرُ الضَمَانَ الإضافي في حَال فشَلَ العَميلِ بالتسديدِ، وتشيرُ الدراساتِ المُتخَصِصَةِ في التحليلِ الإئتماني إلى أنَ قدرَةِالعَميلِ في سدادِ إلتزامَاتِه تَعتمدُ بشكلٍ كَبيرٌ عَلى قِيمَةِ رأس المَال الذي يَمْلكَهُ، فكلما كانَ رَأسُ المالِ كَبيرِ كُلما إنخفضتْ المَخَاطِرَ الإئتمانية، ويَرتبطَ رَأسُ المَال بمصادِرَ التمويلِ الذاتيةِ للمنشأةِ والذي يَشملُ:(2)

رأسُ مَال المُستثمِروالإحتياطياتِ المُكونةِ منَ الأرباح المُحتجزة، ولابُد أن يكونَ هناكَ تناسُب بينَ مَصَادِرَالتمويلِ الذاتيةِ للعَميل وبينَ الإعتمادِ عَلى مَصَادِرَ التمويلِ الخارجيةِ، ويُفضل إنْ تكُونَ مَصَادِرَ التمويلِ الذاتيةِ للعَميل أكبرَ منْ مَصادِرَ التمويلِ الخارجيةِ؛ وذلكَ لِضَمان جديَةِ العَميلِ في تنفيذِ مَشروعاتِهِ، وتعَدُ قدرةِ العَميل على سدادِ التزامَاته منْ أكثر المُؤشراتِ التي تهتمُ بها البنوك لتقييمَ مَدى إمكانيةِ مَنح العَميل للإئتمان المَطلوب، ويجبُ على الباحث الإئتماني الحصولَ عَلى بياناتٍ ومَعلوماتٍ عنْ العَميل تكفي للتعَرُفَ عَلى النواحي التالية:

---

(1) سويلم، **إدارة البنوك والبورصات**، المنصورة، 1992، ص161.

(2) حسين التميمي، عبد الله السنفي، **أساسيات إدارة المصارف**، دار الحكمة اليمانية، 1995، ص196.

- حَجْم الإستثماراتِ المَطلوبَةِ لِمُمَارَسَةِ العَميلِ لنشاطِهِ.
- مَصَادِرَ تمويلِ هذه الإستثمارات وتناسُبِها مَعَ مَصادرَ التمويلِ الداخلي والخارجي.
- قِيمَةِ الأصولِ الخاصَةِ بالعَميلِ ومَدَى مُلاءَمَتِها الماليةِ وسرعَةِ تحويلِها.
- قِيام المسؤولِ الإئتماني بتحليلِ لقوائمَ الماليةِ للمنشأةِ لمعرفةِ مَدى سَلامَةِ مَركَزِها المَالي وَمدَى توَازن هيكلها التمويلي، وتحليلَ الميزانيةِ وحساب الأرباح وَالخسائر لعدةِ سنواتٍ سابقة.

3 :1 :3 :4 **الضمانات** : Collateral

يُقصدُ بالضمان (مَجموعَةُ الأصولِ التي يَضَعَها العَميل تَحتَ تَصرُفِ البنكِ كضمانٍ مُقابِلَ حُصولِهِ عضلى القرض، ولا يجوز للعَميلِ التصَرُفَ بهَذِهِ الأصول لأنها سَتُصبِحَ مِنْ حق البنك إذا لم يقوم العميل بالسداد).[1]

ويجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي:

1. أن يكونَ قابلاً للبيعِ أو التصفية، ولا يُمثِل الإحتفاظ بهِ عِبءً.
2. عَدَم تقلبِ قيمة الضَمان بشكلٍ كبيرٍ خِلالَ فترةِ الإعتمادِ عليه، لأن الضمان الذي يتعرض لتقلباتٍ شديدةٍ في قيمتِهِ لا يُمكنُ الإعتمادَ عَليهِ في إستردادِ حقوقَ البنك.
3. أنْ تكونَ مِلكيةِ العَميل لضمان مِلكية كاملة وليستْ محلَ نزاع.
4. أنْ يتوفرَ لَدَى البنكِ كافةِ المُستنداتِ القانونيةِ، التي تؤكدُ حقَ البنكِ بإستخدامِ هذهِ الضَمانات المُقدمةُ لِتغطيةِ قيمَةِ الإئتمان والفوائِدَ وَالعُمولات.

وقد يكونُ الضَمان شَخصياً ذا كفاءَةٍ مَاليةٍ وسُمعةٍ جيدةٍ، بحيث تعتمد عليه إدارة الإئتمان في تسديد القرض، ويمكن ان يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل.
وهناك العديد من الآراء تتفق على عدم جواز منح الإئتمان بمجرد توافر ضمانات يرى البنك انها كافية، اذاً الضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الإئتماني أو حماية لمخاطر معينة يتعرض لها البنك عندما يتخذ قرار منح الإئتمان.

---

(1) الزبيدي. <u>إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق</u>، 2002، ص148.

3: 1: 3: 5 الظروف المحيطة بالعميل:

Circumstances surrounding the customer

يَجبُ على مسؤول الإئتمان أنْ يَدْرُسَ مَدى تأثير الظروفِ العَامةِ والخَاصةِ المُحيطةُ بالعَميلِ طالِبِ الإئتمان على المشروع أو النشاط المطلوب تمويله؛ والظروفَ العَامَةِ يُقصَدُ بها المُناخ الإقتصادي العَام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل به المنشاة وما يتصل بالتشريعات النقدية والجُمركيةِ والتشريعاتِ الخَاصَةِ بتنظيم أنشطةِ التجارَةِ الخارجيَةِ استيراداً وتصديراً، لأن هذه الظروف العامة تؤثر على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي والظروف الخاصة بالعميل ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجاتِ المشروع والخضدماتِ التي يُقدِمَها، وَشكلِ المُنافسَةِ ودورةِ حياةِ المُنتج، أي هَلْ هوَ في مرحلةِ الولادَةِ أو في مَرحلَةِ النُمُو وَالتقدُم.

وهنا يجب على مسؤول الإئتمان تحديد ودراسة ما يلي[(1)]:

- نَوع الخِدمَةِ أو السلعَةِ التي يُقدمُها العَميل، ومواصفاتِها ومدى جودتها وقابليتها للتلفِ ومُتَوَسِطَ تكلفَةِ السلعَةِ أو الخِدمَةِ، وَسِعرها السائدِ في السوق ومِقدار هامِش الربح.
- حَجْمُ المُنافسَةِ الحَاليةِ في السوق وحَجم المُنافسةِ المُتوقعةُ مُستقبَلاً، والإنتشار الجغرافي ومن هنا يتم اتخاذ القرار الإئتماني، وتحديدَ مِقدار المُخاطرَةِ التي يَكْتَنِفُها قرارَ مَنح الإئتمان المَطلوب للعَميل.

فالدراسةُ المتعمقةُ لهذه المؤشرات يُمكنْ أنْ تُقدِمَ صورَةٍ واضِحَةٍ عن وَضع العَميل وَمراكزِهِ المالي، إلا أن هذه المؤشرات تتفاوتُ في أهَميتها النسبيةِ؛ فهناكَ بعضُ المَراجِعَ تَميلُ إلى التركيز عَلى مؤشراتِ الجَدارَة الثلاثةُ الأولى وهي: سُمعة العَميل، وَقدرَتِهِ عِلى السِداد، ورَاسمَالِهِ.

وكَما يُنظرُ إلى الضَمان عَلى أنه أول هذه المؤشرات أهمية، ومن الطبيعي أن لا تستوفي المؤشرات الخَمسة الحد الأمثل لها فالضَعفُ في أحَدِ المُؤشراتِ يُمكنْ أنْ يُعوض بقوةِ المؤشرات الأخرى على أن تكونَ الدراسة التي أجريت لهذه المؤشرات الخمسة بشكلٍ كاملٍ وَمتوازن.

---

(1) إيمان انجروا، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، 2007، ص38.

وتختلفُ أهَميةِ مُؤشراتُ الجَدارَةِ الإئتمانية مِنْ وَقتٍ لآخر. وقد اختلف الكُتابُ والبَاحثينَ حولَ أهَميةِ وَدور كلَ مُؤشِرٍ من مؤشراتِ الجَدارةِ الإئتمانية وأثرَهُ عَلى حَجْم المُخَاطَرَةِ التي يتعرَضُ لها البنك، وقد تمكنَ الزبيدي (2000) من صِياغَةِ جَدولٍ يُظهرُ الأهَمية النِسبية لكل مُؤشرٍ وفقاً لدرجة اتفاق الباحثين حول أهمية كل عنصر في عملية التحليل الائتماني.كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1)

الأهمية النسبية للعناصر الخمسة للتحليل الائتماني

الكاتب والسنة	الشخصية	القدرة على السداد	رأسُ المال	الضمان	الظروف العامة
Angelimi 1979	+	+	+	+	+
Austin 1985	+	+	+	+	
Bathory 1987	+	+	+	+	
Beckman 1969	+	+	+	+	+
Cox 1986	+	+	+	+	
Dewey 1980		+	+		+
Dunkman 1970		+		+	
Edmister 1980	+	+	+		+
E Hinger 1962	+	+	+		+
Hemple 1986	+	+		+	+
Herrik 1978	+	+	+		
Kent 1972	+	+	+		
Klise 1972	+	+	+	+	
Kniffin 1980	+	+	+		
Lawrence 1967	+				+
Parther 1957	+	+	+		
Pritchard 1958	+	+	+	+	
Reed 1989	+	+	+		+
Rose 1994	+	+	+		+
Rouse 1989	+	+	+	+	
Shapiro 1968	+	+	+	+	
Yeager 1989	+	+	+	+	
المجموع	**20**	**21**	**17**	**12**	**9**
الأهمية النسبية	**91 %**	**95 %**	**77 %**	**55 %**	**41 %**

المصدر: (حمزة الزبيدي 2000)

يتضح من الجدول أعلاه أنَ عُنصرَ القدرَةِ على السَدادِ قد احتلَ المرتبة الأولى بنسبةٍ (95 %) يليهِ عُنصرَ الشَخصيةِ في المرتبةِ الثانيةِ بنسبةٍ (91 %) أما المرتبةُ الثالثةُ فقد احتلها عنصر رأس المال بنسبة (77 %) ويأتي في المرتبة الرابعة عنصر الضَمَانات بنسبة (55 %) وأخيرا تأتي الظروفَ العامَةِ بالمرتبةِ الخامسة بنسبة (41 %).

3: 1: 4 **أساليب التحليل الإئتماني**:

تلجأ البنوك عادةً إلى إستخدام نظامين في التحليل الإئتماني، وهما:

- النظام التطبيقي " Credit Scoring System "
- نظام التمييز " Discriminate Analysis Technique " إضافة إلى ذلك قد تستخدم بعض البنوك طريقة التدرج في القروض.

3: 1: 5 **التحليلُ التطبيقي**:

يُستخدم هذا النظامُ لِتحليلِ طَلباتِ الإئتمانِ الخاصَةِ بالأشخاص أو المُستهلكين، وهوَ ما يُعرَفُ أيضاً بنظام تسجيلِ النِقاط "Credit Scoring System " وَيُساعِدُ هذا النظامُ البنكَ في الحُصولِ عَلى المَعلوماتِ اللازمةِ عنْ العَميلِ، كَما وَيُساعِدَهُ في عَمليةِ التنبؤ وَتقييمَ دَرجةِ مُخَاطَرة كُل عَميل.

وَيقومُ المُحلِلَ بتوقُع سُلوكِ العَميل، بإستعمالِ نموذج مُعين يقومُ عَلى تسجيلِ خصائِصَ كُل عَميل منْ العُملاء، وذلك بإعطاء نقطةٍ أو وزن لِكُل خاصيةٍ مُتوفرَةٍ لَدى طَالِبِ الإئتمان، ثم تضافُ هذهِ النِقاطُ لِبعضِها البَعض حَتى يَتِمُ الوصول إلى النتيجةِ النهائيةِ لِتجميعِ النقاطِ Credit Risk Score، التي تقيسُ إحتمالَ عدَم السَدادِ بالنسبةِ لِكلِ عَميل، ثم تقالُ أن هذهِ العَلامَةُ مَعَ عَلاماتٍ حَددَها البنكُ مُسْبَقا Predetermined Score وبناءاً على نتائج هذه المقارنةِ يتمُ مَنح العَميلِ التسهيلاتِ الإئتمانيةِ إذا كَان مَجموعَ عَلامَاتِهمْ أعلى من العَلامَةِ المُحددَةِ، وَأول َمنْ استعمَلَ أسلوبَ النظامَ التجريبيDavid Durand حيثُ قامُ David بتحليلِ عَينةٍ منَ القروضِ الجيدةِ وَالرديئةِ لأحَدِ البنوكِ التجاريةِ.

وبناءً عَلى نتائجِهِ قامَ بتطويرِ نموذجٌ يعتمِدُ عَلى تِسعة عَناصر هي:

- السن: يُعطى للعميل (0.01) نقطةٍ لكل سنةٍ أكثر من (20) سنة بحد أقصى (0.30) نقطة.
- الجنس: صفر للرجل، و(0.042) للمرأة.
- الإستقرار في مكان الإقامة: يُعطى للعميل (0.042) نقطة لكل سنة استقرار في السكن الحالي والحد الأقصى (0.042) نقطة.
- درجةِ المُخاطَرَةِ في الوظيفة: يُعطى للعميل (0.55) نقطة للوظائف الجيدة وصفر للوظائف ذات المخاطرة.

- نوع النشاطِ والصناعَةِ: يَحصُلَ العَامِلونَ في المَشروعاتِ العامَةِ والحُكوميةِ والبنوكِ وسوق المال (0.21) نُقطةٍ إضَافيةٍ.

الإستقرارَ في العَمل: يَحصُلَ العَميلِ على (0.059) نقطةٍ لكلِ سَنةِ إستقرارَ في عَمَلِهِ الحالي بحد أقصاه (0.59).

- إمتلاكُ حسابٍ في البنك: في حالةِ إمتلاك العَميلِ حسابٌ في البنك فأنه يحصل على (0.35) نقطة.
- العقاراتُ والأراضي: يحصلُ العَميلُ الذي يمتلكُ عقاراتٍ وأراضي على (0.35) نقطة.
- بوليصَة تأمينٍ على الحياةِ: يحصلُ العَميلُ الذي له بوليصة تأمين على (0.19) نقطة.

3: 1: 6 نِظامُ التَميير:

Credit of discrimination System:

يَتمُ إستخدامَ هذا النِظام لِتحليلِ طلباتِ الإئتمان للشركاتِ، وذلكَ منْ خِلالِ إستخدام نموذجٌ إحصائي للتفرقةِ والتمييز بينَ العَميلِ الجَيدِ وَالعَميلِ الرَديء (Good and Bad Clients) [1]، ويقوم هذا الأسلوب يقوم على أساس خبرة الائتمان في تحديدِ وتقييم قابليةِ العَميلِ ومقدرَتِهِ على سَدَادِ القرض، حَيثُ يَتمُ إستخدام البياناتش التاريخيةِ للعُملاء وَتقسيمِها إلى مجموعتين أو أكثر.

بحيثُ تحتوي المَجْموعَةُ الأولى الشركاتُ الجَيدَةُ، أمَا المَجْموعَةُ الثانيةُ فَهي تحتوي على الشركاتِ الرَديئةِ، وتُمثِلُ المَجموعَتين المُتغير التابع، بينما يتمثلُ المُتغير المُستقل في جَميع النِسَبِ وَالبياناتِ المَاليةِ التي تُستخدَمُ في التحليلِ المَالي، وَمِنْ ثُم يقومُ مُحَلِلَ الإئتمان بتحديدِ المُتغيراتِ المُستقلةِ التي لدَيها نِقاطُ قوَةٍ في التمييز وَالتفرقةِ بينَ العَميلِ الجيدِ وَالسيء، وينتهي هذا النموذج بتحديدِ عَددِ النِقاطِ التي تُستخدَمُ لِلمُقارَنَةِ بَينَ العُمَلاء ومنْ ثمَ يَتمُ التفرقةِ بينَهمْ.

أهم المُتغيراتِ التي يُمكنْ إستخدامِها في بناءِ نموذج لِلتميز بَينَ العُملاءِ وَتحديدِ دَرَجَةِ مُخاطرَتِهمْ: [2]

- أدَبياتِ وَسُمْعَةِ العَميل.
- تاريخَ التعَاملِ مَعَ البنكِ وَمَدى الإلتزامَ في السداد (Payment Record).

---

(1) أبو عزة، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق، 2004، ص38.
(2) المرجع ذاته، 2004، ص39.

- طبيعةُ التعَامُلِ مَعَ البنك: (Relationship Status) مِنْ أجلِ تحديدِ أهَميَةِ العَميلِ هَلْ هوَ عَميلٌ إستراتيجيٌ أو عَميلاً عاديا.
- عَدَدِ سَنواتِ تَعَامُلِ العَميلَ مَعَ البنكِ.
- الإدارة: (Management)من أجلِ تَحديدِ السياسَةِ في مَنشأةِ العَميل، وَهَلْ هي تعتمدُ عَلى سياسةُ الفَردِ الواحِدْ حَيثُ يَتمُ تحديدَ كَفاءَةِ الإدارَةِ العُليا والإدارَة الوُسْطى.
- النظامُ المُحاسَبي: (Accountancy System) ومِنْ خِلالِهِ يَتمُ تحديدَ مَدى قوَةِ أو ضَعْفِ النظامَ المُحاسَبي.
- حَرَكَةِ حِسابِ العَميلْ: حَيثُ يَتمُ مِنْ خِلالِهِ تَحديدِ مُعدَلِ دَوَرانِ الحِسابِ وَعَدَدِ الشيكاتِ المَرفوضَةِ وَالمُعادة وَالمَدى الذي يتحَرَكُ فيهِ الحِساب.
- صَافي ربْح الحِساب: لِتَحديدِ مَدى إمكانيةِ الإحتفاظِ بالعَميلِ مِنْ حَيثُ كَون حِسابهِ مَربَحا أو لا.
- الظروفَ السِياسيةِ: مَنْ خِلالِها يَتمُ مَعرفة قدرَةِ الشَركَةِ عَلى تَحَمُلِ مُخْتَلفِ الظروفِ السِياسيةِ التي يُمكن أن تُؤثِرَ عَلى مَبيعاتِ الشَركَةِ.
- مَدى التأثُرَ بالظروفِ الاقتصاديةِ وَالإقليميةِ وَالدوليةِ لأنَ طَبيعَةِ عَمَلَ بَعض الشركاتِ تَجْعَلها عُرْضَة لِلتأثُرِ بالظروفِ الإقتصاديةِ والإقليميةِ وَالعَالميَةِ.

ومِنْ خِلالِ تَحديدَ هذهِ المتغيراتِ يُمكنْ إجراءَ تحَاليلَ إحصَائيةٍ وَرياضيةٍ لِقياسِ أثرَ كُلٍ مِنها عَلى قُدرةِ العَميلِ عَلى سَدادِ اِلتزامَاتِهِ، حَيثُ يُمكن إختبارَ بَعضِ أو كُل هذهِ المُتغيراتِ إعتماداً عَلى قُدرَتِها في التنبؤ وَدَرَجَةِ الثقةِ بِقدْرَتِها عَلى التفسير، ومُستوى الثِقةِ المُختار يَقومُ عَلى مَدى أهَميَةِ هذهِ المُخَاطَرَةِ لدى البنك، وَمِنْ خِلالها يَتمُ تَحديدِ أوزانِ مُعَيَنَةٍ لِكُلِ مُتَغير وَمَجْموعِها النهائِي يَعْكِسُ دَرَجَة المُخَاطَرَةِ في نِظامِ تَصنيفِ مَخَاطِرَ الإئتمان.

ويمثل الجدول التالي درجات تصنيف مخاطر العملاء.

جدول رقم (2--3)

درجات تصنيف مخاطر العملاء

درجة التصنيف	معنى درجة التصنيف
1	تعتبر من أفضل درجات التصنيف وتندرج ضمنها الشركات والعملاء الرئيسيين الذين أظهرت نتائج أعمالهم قدرة على مواجهة الأزمات القصيرة والمتوسطة الأجل، حيث أن نسب خدمة الدين والمركز المالي للشركة والتدفقات النقدية قوية وممتازة بشكل عام والشركة لديها القدرة على الإقتراض.
2	تعكس هذه الدرجة مركزا إئتمانيا قويا، حيث أن المخاطر الإئتمانية منخفضة للغاية وتتميز ميزانية الشركة بقوة المركز وتدفقات نقدية لآخر ثلاث سنوات موجبة.
3	تعكس هذه الدرجة مخاطر منخفضة، حيث يتميز العملاء الذين تم تصنيفهم ضمن هذه الدرجة بمركز قوي، ونسب خدمة الدين وتغطية الديون عندها مرتفعة وإدارتها تتميز بالكفاءة.
4	تعكس هذه الدرجة مخاطر متدنية، حيث أن نسب خدمة الدين وتغطية الديون جيدة ولديها القدرة على الإقتراض ومواجهة الهبوط العادي في النشاط.
5	تعكس هذه الدرجة مخاطر مقبولة، حيث تتسم القوائم المالية ونسب خدمة الدين والتدفقات النقدية الظاهرة بأنها مقبولة بشكل عام.
6	تعكس هذه الدرجة مخاطر متوسطة، حيث يتميز العملاء بعدم التأكد من قدرتهم على توليد تدفقات نقدية مستقبلية كافية لتغطية الإلتزامات، وتعتبر النسب المالية مقبولة ويتطلب الأمر مراقبة حساب العميل.
7	تعكس هذه الدرجة مخاطر مرتفعة وإحتمال تعثر العميل كبير، وقد تكون التسهيلات معرضة للخطر، الأمر الذي يتطلب طلب ضمانات قوية وعدم التوسع في منح الإئتمان لمثل هؤلاء العملاء.
8	تعكس هذه الدرجة مخاطر عالية جدا، حيث يجب إتخاذ إجراءات لازمة من الإدارة عند تصنيف العملاء ضمن هذه الدرجة، وفي العادة يتم تعليق الفوائد والعمولات وأخذ المخصصات الكافية لهذا النوع من العملاء.

المصدر(النجار، 1998)[1]

(1) النجار، ف، ج، نظام تصنيف مخاطر عملاء الائتمان، مجلة البنوك الأردنية، العدد(10)، المجلد(17)، عمان، الأردن.

المبحث الثاني

اهمية التحليل المالي.

3: 2: 1 أهمية التحليل المالي في تحليل الائتمان

يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الإئتماني، فهو دراسة تحليلية للبنود المختلفة التي تتضمنها القوائم المالية للعميل، ويقوم على تجميع وتصنيف البيانات والمعلومات التي تعكسها تلك القوائم، ثم قياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط بينها بإستعمال نسب ومؤشرات مالية، بغرض الوصول إلى نتائج وقرارات صادقة تفيد عملية تحليل الإئتمان ومن ثم معرفة الوضع المالي للعميل، وتحديد مقدرته الإئتمانية، وكذلك يساعد على تحديد المبلغ الذي يمنح للعميل والفترة الزمنية لإسترداده.[1]

وفي الوقت الحالي تستعمل البنوك الحاسبات الآلية للقيام بعملية التحليل المالي، وذلك من خلال حزم التحليل الإحصائي التي يتم تشغيلها على كافة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية الخاصة بالعميل والمخزنة داخل الملفات الإلكترونية لقواعد البيانات، وتتضمن معظم تلك البرامج الإحصائية العديد من النسب المالية التي يختلف إستخدامها بإختلاف إهتمامات المحلل، حيث يقوم المحلل بإختيار ما يتناسب وإحتياجات التحليل الذي يقوم به، ويطلق على هذه التحليلات بتحليلات النسب (Ratio analysis) والتي تعرف بأنها أسلوب لتحليل العلاقات بين بنود القوائم المالية.[2]

وعند الشروع في عملية التحليل المالي يتوجب أولاً: النظر إلى مصدر المعلومات المالية التي تم الحصول عليها، فإذا كان المصدر العميل نفسه فمن المحتمل أن تكون المعلومات غير دقيقة، لذلك عادةً ما تطلب البنوك من العملاء تقديم قوائم مالية معدة بواسطة أحد المحاسبين القانونيين، أو معدة من قبل الإدارة المالية للمنشأة وتم مراجعتها من قبل هؤلاء المحاسبين الذين يرفقون تقريرهم معها، ويجب هنا على المحلل المالي الأخذ بعين الإعتبار عدة عوامل من أهمها:

---

(1) خالد وهيب الراوي، <u>ادارة العمليات المصرفية</u>، دار المناهج للنشر، 2001، ص331-340.
(2) طه، <u>ادارة البنوك</u>، <u>مرجع سابق</u>، 1999، ص 41.

المعرفة الدقيقة والواضحة، الفهم السليم لطبيعة نشاط منشأة العميل، إضافة إلى الوقوف عند كل رقم في البيانات المالية والعمل على تحليله.[1]

3: 2: 1 أهمية القوائم المالية في التحليل الائتماني

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات عن العميل طالب الإئتمان والتي تستخدم في التحليل المالي، حيث تهتم البنوك بأعداد وتحليل القوام المالية التاريخية Historical Financial Statements وإعداد وتحليل القوائم المستقبلية Pro- Forma Statements والميزانيات التقديرية Cash-Projectionsويتم الإستفادة من هذه القوائم في تقييم المركز الحالي والمستقبلي للعميل طالب التسهيلات الإئتمانية، وأيضاً تفيد في تقييم ربحيته، ومدى قدرته على توليد التدفقات النقدية اللازمة لسداد القرض، وتحديد مدى حاجة المقترض للتمويل، وتحديد الخسائر المتوقعة في حالة توقف العميل عن الدفع.[2]

3: 2: 2 أساليب التحليل المالي

تتكون أهم أساليب التحليل المالي بالنسبة للبنك فيما يلي:

التحليل المقارن للقوائم المالية، وتحليل النسب:

أولاً: التحليل المقارن للنسب المالية: يشتمل هذا التحليل على دراسة المركز المالي للعميل في وقت معين ومقارنته بالمراكز المالية في سنوات سابقه، بهدف التعرف على التغيرات التي تظهر في كل بند من بنود القوائم المالية من زيادة او نقصان، وأهم ما يميز هذا التحليل هو السهولة بالمقارنة السريعة للتعرف على التغيرات التي تطرأ على مختلف البنود من عام لآخر مما يشير إلى التقدم الذي تحققه النشأة على المدى الطويل.[3]

ثانياً: التحليل بالنسب المالية: ويعتبر من أهم أنواع التحليل التي يستخدمها المحلل الإئتماني لتقييم الوضع المالي للعميل، وفي هذا التحليل يستخدم تحليل بالنسب لإيجاد العلاقات بين بنود القوائم المالية المقدمة من قبل العميل طالب التسهيلات الإئتمانية، للكشف عن مدى قوة مركزه المالي وبالتالي معرفة إمكانية السداد.[4]

---

(1) الشواربي، ادارة المخاطر الائتمانية من جهتي النظر المعرفية والقانونية، مرجع سابق، 2002، ص315.
(2) سويلم، إدارة البنوك والبورصات، مرجع سابق، 1992، ص273-275.
(3) الراوي، إدارة العمليات المعرفية، مرجع سابق، 2001، ص242.
(4) طه، إدارة البنوك، مرجع سابق 1999، ص170-173

وتقسم النسب المالية المستخدمة لغرض التحليل الإئتماني إلى أربع مجموعات كل واحدة منها تتعلق بعنصر من عناصر التحليل الإئتماني؛ وهي تتمثل في النسب والمؤشرا الدالة على شخصية العميل، حيث يرتبط برغبة العميل بالسداد، ويتم التعرف على مدى توافر هذا العنصر من خلال دراسة متوسط فترة السداد للدائنين ومقارنته مع شروط منح التسهيلات الإئتمانية من قبل مورديه لمعرفة هل هناك تأخير من قبل العميل، أم أنه يلتزم بالسداد في الموعد المتفق عليه، وكذلك يجب أن يتم إستخدام النسب المعبرة عن كفاءته المالية والإدارية والفنية المتمثلة في المقدرة على السداد، ومركزه المالي، والظروف المحيطة بنشاطه، أما بالنسبة للضمانات يمكن للبنك أن يتأكد من توافرها وسلامتها من خلال دراسة جانب الأصول في المركز المالي ومقارنتها بعناصر الالتزامات.

الفصل الرابع

المبحث الاول: اختبار الفرضيات.

المبحث الثاني: مناقشة نتاشج التحليل.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

اختبار الفرضيات

4: 1: 1 اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات الجدارة الإئتمانية على التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية الأردنية من خلال تحديد أي مؤشر من هذه المؤشرات أكثر تأثيراً في جانب التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

الاختبارات الخاصة بأداة القياس(الاستبانة)

صدق الأداة **(Instrument validity)**

تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال التمويل والمصارف في الجامعات الأردنية المتمثلة في جامعة آل البيت وجامعة اليرموك.

وقد تم اخذ آراءهم بخصوص ما يلي:

- وضوح الفقرات وسلامتها لغوياً.
- مناسبة الفقرات للمستجيب الذي ستطبق عليه الأداة (القياس).
- إنتماء الفقرة للمجال الذي أعدت لقياسه.
- أي ملاحظات أو اقتراحات أخرى.

وقد تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وتم تعديل الأداة (الإستبانة) وقد إعتمدت نسبة التحكيم على الفقرة لمناسبتها للغرض الذي أعدت من أجل قياس ما نسبته (94%).

وبعد إيجاد دلالات الصدق للأداة، تم تعديل فقراتها وذلك بإسقاط بعضها وتعديل الآخر، وإضافة فقرات جديدة للصورة الأولية لتصبح بصورتها النهائية مكونة من (57) فقرة والملحق رقم (1) يوضح الأداة بصورتها النهائية.

ثبات الأداة (Instrument Reliability)

تم استخدام معامل المصداقية (ألفا) لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبانة، حيث يعتمد هذا التعامل على قياس مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة لمقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه فقرات الاستبيان.

حيث تم حساب معامل الثبات كرونباخ / ألفا (Cronbach – Alpha) فكان معامل الثبات كما هو مبين في الجدول رقم (6) حيث تشير نتائج الجدول إلى درجة موافقة عالية في أداة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل الاتساق الداخلي كرونباخ – ألفا 0.927 وأيضا كانت درجة موافقة عالية في مجالات الدراسة حيث تراوحت قيم معامل الاتساق الداخلي بين (0.729 – 0.873).

الجدول رقم (4-1)

المجال	معامل كرونباخ ألفا
شخصية العميل	0.729
قدرة العميل	0.873
رأس مال العميل	0.727
الضمانات المقدمة	0.750
الظروف الاقتصادية	0.797
الذاكرة المحدثة عن العميل	0.742
الأداة ككل	0.927

والجدول التالي يشير إلى تصنيف متوسطات إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (4-2)

تصنيف متوسطات إجابات أفراد العينة

التصنيف	الدرجة
2.5-1	ضعيف
3.5-2.5	متوسط
5-3.5	عالية

تم الإعتماد على مدى وجود أو عدم وجود المتغيرات حسب القاعدة المحددة وهي الموافقة نحو الفقرة التي تكون عالية إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أكبر أو يساوي (3.5)، والموافقة المتوسطة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة يقع بين (2.5-3.5)، والموافقة الضعيفة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أقل أو يساوي (2.5)

وبعد أن تم الإنتهاء من جمع الإستبيان من عينة الدراسة، أستخرج لكل مجيب على الإستبانة خمسة فئات لكل إجابة وهي دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، إطلاقاً، وتم تصنيف متوسطات إجابات أفراد العينة لكل فقرة كما يلي:

وتم الإعتماد على مدى وجود أو عدم وجود المتغيرات تحت القاعدة المحددة، وهي الموافقة نحو الفقرة تكون عالية إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أكبر أو تساوي (3.5)، والموافقة متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة يقع بين (2.5-3.5)، والموافقة ضعيفة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة اقل أو يساوي (2.5).

4: 1: 2 الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي.

لتحليل هذه البيانات إحصائياً إستخدمت الباحثة برمجية الرزمة الإحصائية (SPSS) ومن خلالها إعتمدت الأساليب الإحصائية والتحليلية التالية:

- معامل ألفا: بهدف قياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الإستبيان.
- المتوسطات والإنحرافات المعيارية: بهدف الكشف عن إتجاهات إجابات أفراد العينة على أسئلة الدراسة.
- إختبار T للعينة الواحدة.

المبحث الثاني

مناقشة نتائج التحليل

4: 2: 1 تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة:

تم إختبار فرضيات الدراسة بإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لمثل هذه الدراسة، وذلك بإستخدام مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، وتم تفسير النتائج المتعلقة بالفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية.

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر لعناصر القرار الائتماني5Cs في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

الجدول رقم (3-4)

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
شخصية العميل	3.8065	.49639	14.257	.000
قدرة العميل	4.1840	.45459	22.855	.000
راس مال العميل	3.8528	.47636	15.710	.000
الضمانات المقدمة	3.6741	.57313	10.322	.000
الظروف الاقتصادية	3.8889	.52488	14.860	.000
الذاكرة المحدثة عن العميل	3.9784	.41732	20.572	.000
الاداة ككل	3.9205	.39059	20.679	.000

تشير نتائج الفرضية بأن هناك أثر ذو إحصائية عند مستوى ($a \geq 0.05$) وهي دالة إحصائية عند مستوى عناصر القرار في منح التسهيلات الإئتمانية وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر لتحليل شخصية العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

تمت إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة والتي تكونت من (10) فقرات، للتعبير عن مدى إستخدام البنوك التجارية الأردنية لتحليل الشخصية في عملية التحليل الإئتماني قبل منح العميل التسهيلات الإئتمانية، ويوضح الجدول (4-1- أ) مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تعكس علاقة دراسة شخصية العميل وسلوكه في عملية منح التسهيلات الإئتمانية.

الجدول (4-1- أ)

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
شخصية العميل	3.8065	.49639	14.257	.000

بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرات هذا المجال 3.8065، كما بلغت قيمة (T) (14.257) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) وهذا يعني أن البنوك التجارية الأردنية تأخذ شخصية العميل وسلوكه بعين الإعتبار عند منح التسهيلات الإئتمانية.

الجدول (4-1- ب)

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1. يقوم البنك بالتأكد من مدى رغبة العميل على سداد إلتزاماته قبل منحه التسهيلات الإئتمانية المطلوبة.	4.54	0.81	عالية
2. يقدم العميل الضمانات الكافية التي تعبر عن إلتزامه بالإتفاقيات المبرمة مع البنك.	4.28	0.74	عالية
3. يعتمد البنك في منحه للتسهيلات الإئتمانية على العلاقات الشخصية.	2.34	1.01	ضعيفة
4. يهتم البنك بالمركز الوظيفي للعميل قبل منحه الائتمان.	3.59	0.78	عالية
5. يقوم البنك بجمع المعلومات اللازمة عن العميل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى التي يتعامل معها العميل.	4.02	1.06	عالية

6. يحلل البنك البيانات الخاصة بسمعة العميل المالي قبل منح الإئتمان.	4.10	0.94	عالية
7. يهتم البنك بالتعرف على سلوكيات وأخلاق العميل لأغراض منحه الإئتمان.	3.76	0.93	عالية
8. يقوم البنك بالتعرف على معاملات طالب الإئتمان من المؤسسات التجارية الأخرى التي يتعامل معها.	3.71	0.95	عالية
9. يعمل البنك على تنويع القروض الممنوحة للعملاء بناء على معلومات الشخصية يجمعها من مصادر مختلفة ومتاحة.	3.63	1.11	عالية
10. يأخذ البنك سمعة العميل المالية عند منح القرض بعين الإعتبار.	4.12	0.78	عالية

ويتضح لنا من الجدول (4-1- ب) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تتأكد من مدى رغبة العميل على السداد حيث بلغ المتوسط الحسابي له (4.5) وكذلك يتبن لنا من خلال النتائج أن البنوك الأردنية تطلب الضمانات الكافية من العميل قبل منحه التسهيلات الإئتمانية، ويقوم البنك أيضا بجمع المعلومات الكافية عن العميل من المؤسسات الأخرى التي يتعامل معها العميل حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.02)، كما تبين النتائج أن البنوك الأردنية لا تولي العلاقات الشخصية أهمية في قرار منح التسهيلات الإئتمانية ومن خلال النتائج يتبن بأن البنك يولي المركز الوظيفي عناية قبل منح التسهيلات، وكذلك يقوم البنك بتحليل البيانات الخاصة بسمعة العميل قبل منح الإئتمان. ونلاحظ أيضا بأن البنك يهتم بالتعرف على سلوكيات العميل حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.76)، ويقوم أيضا بالتعرف على معاملات طالب الإئتمان من المؤسسات التجارية الأخرى بمتوسط حسابي (3.71)، تبين من خلال النتائج أن البنك يقوم على تنويع القروض المنوحة للعميل بمتوسط حسابي (3.63) ويأخذ البنك سمعة العميل المالية بدرجة كبيرة عند منحه التسهيلات الإئتمانية، حيث بلغ متوسط الحسابي لها (4.12)، ومن خلال النتائج يتبن لنا بأن رغبة العميل في السداد والضمانات والمعلومات التي تم جمعها عن العميل والبيانات الخاصة بالعميل و سمعة العميل حصلت على درجة موافقة عالية.بينما العلاقات الشخصية حصلت على أدنى رتبة وهي (2.3) ويليها المركز الوظيفي حصل على (3.5).

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر لتحليل قدرة العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ولإختبار هذه الفرضية تم إستعمال إجابات أفراد العينة على فقرات الإستبانة وعددها (18) سؤال، ويوضح الجدول (4-2- أ) الإجابات على الفرضية، والتعبير عن مدى إستخدام عنصر مقدرة العميل في قرار منح التسهيلات الإئتمانية.

الجدول (4 -2 -أ)

المجال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
قدرة العميل	4.1840	.45459	22.855	.000

حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرات هذا المجال 4.1840 كما بلغت قيمة T (22.855)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) وهذا يعني ان البنوك الأردنية تأخذ مقدرة العميل بعين الإعتبار في منح القرار الإئتماني.والجدول(4-2- ب) يبين هذه النتيجة.

الجدول (4- 2- ب)

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
1. يمنح البنك التسهيلات الإئتمانية للعميل بعد التأكد من ملاءة العميل والكفلاء.	4.68	0.61	عالية
2. يقوم البنك بدراسة الموقف المالي للعميل قبل منحه التسهيلات الإئتمانية.	4.59	0.63	عالية
3. يهتم البنك بدراسة القوائم المالية للتعرف على مدى إحتمالية تحقيق العميل للأرباح المتوقعة.	4.33	0.86	عالية
4. يقوم البنك بدراسة وتحليل التدفقات النقدية السابقة والحالية المتوقعة للعميل.	4.24	0.76	عالية
5. يعتبر البنك خبرات العميل السابقة في مجال عمله مؤشراً هاماً في تحديد كفاءة العميل مالياً وإدارياً وفنياً.	4.13	0.76	عالية

6. يهتم البنك بتحديد إمكانية وحاجات العميل المستقبلية وربط عملية التسديد بهذه الإمكانات.	4.18	0.75	عالية
7. يمنح البنك التسهيلات الإئتمانية المطلوبة بعد التأكد من أهلية العميل للإقتراض.	4.61	0.56	عالية
8. يقوم البنك بالإطلاع على الكفاءة الإدارية للعميل لإكتشاف أية صعوبات في السداد.	4.06	0.84	عالية
9. يحرص البنك على متابعة القروض التي منحها للعميل.	4.68	0.51	عالية
10. يقوم البنك بمراقبة جهة إستعمال التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعميل.	4.12	0.92	عالية
11. يمنح البنك تسهيلات إئتمانية للعميل تتناسب وحجم النشاط التجاري الذي يمارسه.	4.38	0.72	عالية
12. يقوم البنك بدراسة تنبؤية للأوضاع المستقبلية لطالبي الإئتمان.	3.59	0.96	عالية
13. يقوم البنك بالإستعلام من البنوك الأخرى للتحقق من صحة البيانات والمعلومات التي قدمها العميل.	3.90	1.00	عالية
14. يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق مواعيد سداد القرض مع توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة مصادر الدخل والمصاريف المتوقعة للعميل.	4.40	0.71	عالية
15. يهتم البنك بالتعرف على مدى كفاءة إدارة مؤسسات العميل.	4.02	0.81	عالية
16. يوجد لدى البنك وحدات لتقييم الجدوى الإقتصادية لمشاريع العميل بغرض الوقوف بشكل دقيق على السداد ومدى توافر إدارة سليمة لها.	4.11	0.88	عالية
17. يسعى البنك للحصول على رأى البنوك الأخرى التي تعامل معها العميل سابقا.	3.07	1.14	عالية
18. يدرس البنك الغرض من الإئتمان وقانونيته قبل منحه للعميل.	4.27	0.99	عالية

يتضح لنا من الجدول (4-2- ب) بأن نسبة عالية من أفراد العينة أبدت موافقتها على وجوب التأكد من مقدرة العميل على السداد بعد التأكد من ملاءته المالية، وحيث نلاحظ بأن نسبة عالية من أفراد العينة وافقت على أن البنك يمنح العميل التسهيلات الإئتمانية بعد التأكد من ملاءته المالية بمتوسط حسابي 4.66، وبلغ متوسط حساب دراسة الموقف المالي للعميل على (4.59) ونلاحظ أيضا من خلال النتائج أن إهتمام البنك بدراسة القوائم المالية للعميل حصلت على درجة موافقة عالية بمتوسط حسابي (4.33) كما يتبن من الجدول (4-2- ب) بأن دراسة البنك وتحليل التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية حصلت على مرتبة عالية بمتوسط حسابي (4.24) ونلاحظ أيضا بأن خبرات العميل السابقة في مجال عمله حصلت على درجة موافقة عالية بمتوسط حسابي (4.18) أما فيما يتعلق بتحديد إمكانية وحاجات العميل حصلت على درجة موافقة عالية.

وكما يتبين من الجدول أن إطلاع البنك على أهلية العميل قبل منحه التسهيلات حصل على رتبة عالية بمتوسط حسابي (4.61)، أما فيما يتعلق بإطلاع البنك على الكفاءة الإدارية للعميل حصلت أيضا على درجة موافقة عالية بمتوسط حسابي (4.689)، بينما حرص البنك بمراقبة جهة الإستعمال فقد حصلت أيضا على مستوى عال من الموافقة بمتوسط حسابي (4.12) ويتبين من خلال نتائج التحليل بأن جميع فقرات الاسئلة حصلت على درجات موافقة عالية بنسب متفاوته تراوحت بين (3.07 – 4.68) وحصلت على أعلى رتبة الفقرة رقم (1) التي تقوم على التأكد من ملاءة العميل الكفلاء والفقرة رقم (9) التي تقوم بمتابعة القرض بعد منحها للعميل أما أدنى رتبة موافقة حصلت عليها الفقرة (17) التي تهتم بالتعرف من قبل البنك المقرض على رأي البنوك الأخرى التي تعامل معها العميل سابقا حيث حصلت على متوسط حسابي (3.077)، ومن النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن أن نستنتج أن هناك علاقة بين مقدرة العميل وقرار منح الائتمان ويؤكد ذلك الوسط الحسابي العام للفرضية الثانية (3.8065).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر لتحليل رأسمال العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام إجابات أفراد العينة على فقرات الإستبانة التي تكونت أسئلتها من (9) فقرات. ويوضح الجدول (4-3- أ) درجة موافقة أفراد العينة على الفقرات التي تعبر عن عنصر رأس المال وأثره على التسهيلات الإئتمانية في البنك.

الجدول (4- 3 - أ)

المجال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
رأس مال العميل	3.8528	.47636	15.710	.000

فكانت النتائج كما في الجدول (4-3- ب) حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرات هذا المجال3.8528 وبلغت قيمة (T) (15.710) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$)، وهذا يعني أن البنوك الأردنية تأخذ رأس مال العميل بعين الإعتبار في منح القرار الإئتماني. والجدول(1.2) يبين هذه النتيجة (15.710) مما يعني أن البنوك التجارية الأردنية تأخذ عنصر رأس المال بعين الإعتبار عند أخذ قرار بمنح التسهيلات الإئتمانية .

الجدول (4- 3- ب)

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.يقوم البنك بدراسة القوائم المالية للعميل بغرض التعرف على قدراته الإئتمانية.	4.49	.576	عالية
2. يقوم البنك بدراسة السوق الذي يتعامل معه العميل طالب التسهيلات الإئتمانية.	4.07	.72	عالية
3. يهتم البنك بالتعرف على الكفاءة الإدارية في المنظمة طالبة الإئتمان.	3.94	.91	عالية
4.يهتم البنك بالتعرف على جودة المنتجات التي تقدمها مؤسسة العميل الإنتاجية.	3.64	.97	عالية
5. تقوم إدارة الإئتمان في البنك بزيارة العميل في عمله للكشف على وضعه المالي وحركة المبيعات.	3.97	.95	عالية

6. يعتبر البنك رأسمال العميل المرتفع عاملا مشجعا على منح العميل التسهيلات الإئتمانية المطلوبة.	3.44	.92	متوسطة
7. تعتبر القوائم المالية مصدراً هاماً للمعلومات لإتخاذ القرار بشأن منحه التسهيلات الإئتمانية.	4.20	.67	عالية
8. يقوم البنك بمراجعة دراسة الجدوى المالية التي أجراها العميل قبل منحه القرض.	3.97	.79	عالية

ويلاحظ من الجدول رقم (4-3- ب) أن قيام البنك بدراسة القوائم المالية بغرض التعرف على قدرة العميل الإئتمانية كانت أعلى رتبة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.49)، ويليها قيام البنك بدراسة السوق التي يتعامل معه العميل طالب الإئتمان بمتوسط حسابي (4.07)، ويليها بعد ذلك إعتبار القوائم المالية مصدراً هاماً للمعلومات لإتخاذ القرار بشأن منحه التسهيلات الإئتمانية ب(4.20)، ويلاحظ أن الفقرة التي يطلب منها البنك من العميل الإحتفاظ بإحتياطي إستراتيجي للسيولة كان أدنى رتبه حصلت عليها بين فقرات أسئلة هذه المجموعة بمتوسط حسابي (2.96).

ومن خلال نتائج التحليل لهذه الفقرات نلاحظ بأن هناك علاقة قوية ما بين رأس مال العميل و قرار منح الإئتمان وتم التأكد من ذلك من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.8528).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر لتحليل الضمانات المقدمة من قبل العميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ولإختبار هذه الفرضية تم إستخدام لإختبار (T) للعينة الواحدة فكانت النتائج كما في الجدول (4-4- أ).

الجدول (4- 4 – أ)

المجال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الضمانات المقدمة	3.6741	.57313	10.322	.000

حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المجال 3.6741 وبلغت قيمة (T) 10.322 وهي دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) وهذا يعني ان البنوك التجارية الأردنية تراعي عنصر الضمانات في قرار منح التسهيلات الإئتمانية.

الجدول (4-4 – ب)

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
1.يتشدد البنك في طلب الضمانات الكافية عند منحه للتسهيلات.	3.74	1.10	عالية
2.يقوم البنك بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميلين للحصول على التسهيلات الإئتمانية.	4.31	.78	عالية
3. يسمح البنك للعميل بإستعمال التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له قبل إستكمال المستندات المطلوبة والحصول على الضمانات المقررة.	2.15	1.40	ضعيفة
4.يحلل البنك التقارير الإعلامية لمتابعة التغيرات التي قد تحصل على حقوقه المترتبة على العملاء كضمانات على القروض الممنوحة.	3.51	1.05	متوسطة
5. يخصص البنك ملفا ماليا يتضمن المعلومات الإئتمانية الخاصة بكل عميل من ضمانات.	4.28	1.07	عالية

6. تحرص البنوك على الحصول على تعهد كتابي من المؤسسات المقترضة بعدم قيامها بأحداث تغيرات هيكلية في تكوينها تؤثر على عملية السداد.	3.10	1.33	متوسطة
7. يطلب البنك العملاء تقديم ضمانات أضافية كالمباني والآلات والأراضي التي يتم رهنها لصالح البنك.	3.38	1.19	متوسطة
8. يلجأ البنك إلى التأمين ضد مخاطر الإئتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التأمين.	3.93	1.08	عالية
9. يطلب البنك من العميل إحضار جميع المستندات المالية التي تساعد في إتخاذ قرار منح الائتمان قبل منحه.	4.33	.68	عالية
10. يعمل البنك على تجنب أو التقليل من منح التسهيلات الإئتمانية الشخصية بضمانات شخصية.	3.76	.82	عالية
11. يطلب البنك من العميل ضمانات كافية لإسترداد أمواله عند تصفية تجارة العميل من موجودات التصفية.	3.87	1.03	عالية

يبين الجدول رقم (4-4- ب) أن الفقرة التي تنص على أن "البنك يطلب من العميل إحضار جميع المستندات المالية التي تساعد في إتخاذ قرار منح التسهيلات الإئتمانية قبل منحها للعميل"، كان أعلى مرتبة حصلت عليها في فقرات هذه الفرضية بمتوسط حسابي (4.33) مما يعني أن هذه الفقرة هي من الفقرات الأكثر تأثيرا في قرار منح الإئتمان وهي الفقرة رقم (9).

وحصلت الفقرة رقم (2) التي تنص على أن "البنك يقوم بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للحصول على التسهيلات الإئتمانية على درجة موافقة عالية" بمتوسط حسابي (4.31) مما يعني أن أفراد العينة تعتبر الضمانات المقدمة من العميل مصدراً أساسياً للسداد، وتشير الفقرة رقم (11) إلى ذلك والتي تنص على أن البنك يطلب من العميل ضمانات كافية لإسترداد أمواله عند التصفية او الإفلاس، حيث كان متوسط لحسابي لها (3.87) وحصلت الفقرة (8) وهي لجوء البنك ال الامين المخاطر عن طريق إبرام عقود مع شركات التأمين على درجة موافقة عالية بلغ المتوسط الحسابي لها (3.93).

وتشير النتائج أن هناك درجة موافقة عالية بين فقرات الجدول رقم (4-4- أ) بمتوسط حسابي تراوح بين(4.33) و (2.15) مما يعني أن أعلى مرتبة حصلت عليها الفقرة رقم (2) وهي قيام البنك بدراسة نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للبنك.

وأدنى مرتبة حصلت عليها الفقرة رقم (3) والتي تنص على أن البنك يسمح للعميل باستخدام القرض قبل إستفاء جميع البيانات المطلوبة للحصول على التسهيلات الائتمانية.

ونستنتج من خلال ما سبق ان هناك علاقة بين تحليل لضمات المقدمة من العميل وقرار منح الائتمان ويوضح ذلك المتوسط العام للفرضية الذي بلغ (3.6741).

الفرضية الخامسة:

لا يوجد أثر لتحليل الظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (T) للعينة الواحدة فكانت النتائج كما في الجدول (4-5- أ).

الجدول (4- 5 - أ)

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الظروف الاقتصادية	3.8889	.52488	14.860	.000

حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرات هذا المجال3.8889 وبلغت قيمة (T) (14.860) وهي دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) وهذا يعني أن البنوك التجارية الأردنية تأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل بعين الإعتبار عند أخذ قرار منح الإئتمان.

الجدول (4-5- ب)

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1. يقوم البنك بدراسة تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى مقدرته على السداد.	4.07	.77	عالية
2. يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الوضع الاقتصادي في البلاد	3.90	.93	عالية
3.يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.	4.05	.75	عالية

4. يقوم البنك بتنويع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لعملائه بناء على القطاعات الاقتصادية التي يعملون فيها	4.24	.87	عالية
5. يعتمد البنك أسلوب التخطيط والتنبؤ بالأوضاع الإقتصادية عند منحه التسهيلات الإئتمانية للعملاء.	3.77	.85	عالية
6. يبذل البنك جهودا كبيرة لمساعدة المقترضين على تجاوز المشاكل والمصاعب التي يواجهونها لتجنب حالات الإخفاق والإفلاس.	3.80	.94	عالية
7. يقوم البنك بدراسة الأوضاع الإقتصادية المستقبلية والتي تؤثر على نشاط العميل عند منحه التسهيلات الإئتمانية.	3.72	.85	عالية
8. يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث درجة المنافسة	3.77	.77	عالية
9.يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي ومدى التكيف العميل مع هذه التطورات.	3.62	.85	عالية

يبين الجدول رقم (4-5- ب) والذي يحلل الظروف الإقتصادية للعميل وأثره على قرار منح التسهيلات الإئتمانية.

يبين الجدول أن هناك درجة موافقة عالية بين فقرات هذ الفرضية حيث تراوح المتوسط الحسابي بين (4.0779) و (3.6234) ومن خلال الجدول رقم 05) نلاحظ بأن الفقرة رقم (1) والتي تنص على أن" البنك يقوم بدراسة تأثير الحالة الإقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى مقدرته على السداد"، ويليها الفقرة رقم (3) والتي يقوم البنك بتحديد حجم التسهيلات الإئتمانية التي ينوي البنك منحها للعملاء على ضوء الوضع الإقتصادي في البلاد حيث كان الوسط الحسابي لها (4.0519) هما من أعلى المراتب التي حصلت عليها من خلال التحليل الإخصائي لها؛ أما الفقرة رقم (4) فقد كانت درجة موافقتها عالية بمتوسط حسابي (4.2468) والتي تنص على قيام البنك بتنويع التسهيلات الإئتمانية المقدمة للعملاء في كافة القطاعات الاقتصادية، كما نلاحظ أن أفراد العينة الممثلين بضباط الإئتمان وافقوا بدرجة عالية على أن البنك يبذل جهداً

كبيراً لمساعدة المقترضين على تجاوز المشاكل والمصاعب التي تواجههم لتجنب حالات الإخفاق والإفلاس كما ظهر في الفقرة رقم (6) أما أدنى مرتبة حلت عليها الفقرات الخاصة بالظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل كانت الفقرة رقم (9) والتي تنص على "أن البنك يقوم بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من خلال نشاط منشأته من حيث التطور التكنولوجي ومدى تكيف العميل مع هذه التطورات".

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها من خلال إختبار الفرضية الفرعية الخامسة، نستنتج بأن هناك علاقة بين الظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل وقرار منح التسهيلات الإئتمانية، حيث يؤكد ذلك المتوسط الحسابي العام لهذه الفرضية والبالغ (3.8889). مما يعني أن البنوك التجارية الأردنية تأخذ الظروف الإقتصادية والمصاعب التي تواجه العميل، وأسلوب التخطيط والإستقرار الأمني والسياسي بالبلاد بعين الإعتبار عند أخذ قرار منح الإئتمان.

الفرضية السادسة:

لا يوجد أثر في الإحتفاظ بذاكرة ائتمانية عن العميل والحد من تعثر التسهيلات الائتمانية.

الجدول (4- 6 – أ)

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الذاكرة المحدثة عن العميل	3.9784	.41732	20.572	.000

حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لفقرات هذا المجال 3.9784 وبلغت قيمة (T) (20.572) وهي دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($a \geq 0.05$) وهذا يعني أن البنوك التجارية الأردنية تأخذ بعين الإعتبار الاحتفاظ بذاكرة ائتمانية عن العميل عن قرار منح الائتمان عند أخذ قرار منح الإئتمان.

تشير نتائج الفرضية الفرعية السادسة بأن هناك دلالة إحصائية عند المستوى ($a \geq 0.05$) على وجود أثر بين الإحتفاظ بذاكرة إئتمانية محدثه عن العميل و تعثر التسهيلات الإئتمانية. حيث بلغ مستوى الدلالة 0.000 (اقل من 0.001). و من خلال قيمة الوسط الحسابي حسب رأى أفراد العينة أن هذه العلاقة بلغت إلى مستوى عاليا.

الجدول رقم (4-6- ب)

1. يحرص البنك على متابعة القروض التي منحها للعميل.	4.68	0.51	عالية
2. يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق مواعيد سداد القرض مع توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة مصادر الدخل والمصاريف المتوقعة للعميل.	4.40	0.71	عالية
3. يهتم البنك بالتعرف على مدى كفاءة إدارة مؤسسات العميل.	4.02	0.81	عالية
4. يوجد لدى البنك وحدات لتقييم الجدوى الإقتصادية لمشاريع العميل بغرض الوقوف بشكل دقيق على السداد ومدى توافر إدارة سليمة لها.	4.11	0.88	عالية
5. يسعى البنك للحصول على رأى البنوك الأخرى التي تعامل معها العميل سابقا.	3.07	1.14	عالية
6. يدرس البنك الغرض من الإئتمان وقانونيته قبل منحه للعميل.	4.27	0.99	عالية
7.يقوم البنك بدراسة القوائم المالية للعميل بغرض التعرف على قدراته الإئتمانية.	4.49	.576	عالية
8. يقوم البنك بدراسة السوق الذي يتعامل معه العميل طالب التسهيلات الإئتمانية.	4.07	.72	عالية
9. يهتم البنك بالتعرف على الكفاءة الإدارية في المنظمة طالبة الإئتمان.	3.94	.91	عالية
10. يهتم البنك بالتعرف على جودة المنتجات التي تقدمها مؤسسة العميل الإنتاجية.	3.64	.97	عالية
11. تقوم إدارة الإئتمان في البنك بزيارة العميل في عمله للكشف على وضعه المالي وحركة المبيعات.	3.97	.95	عالية
12. يتشدد البنك في طلب الضمانات الكافية عند منحه للتسهيلات.	3.74	1.10	عالية

13. يخصص البنك ملفا ماليا يتضمن المعلومات الإئتمانية الخاصة بكل عميل من ضمانات.	4.28	1.07	عالية
14. تحرص البنوك على الحصول على تعهد كتابي من المؤسسات المقترضة بعدم قيامها بأحداث تغيرات هيكلية في تكوينها تؤثر على عملية السداد.	3.10	1.33	متوسطة
15. يطلب البنك من العميل إحضار جميع المستندات المالية التي تساعد في إتخاذ قرار منح الائتمان قبل منحه.	4.33	.68	عالية
16. يطلب البنك من العميل ضمانات كافية لإسترداد أمواله عند تصفية تجارة العميل من موجودات التصفية.	3.87	1.03	عالية
17. يقوم البنك بدراسة تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى مقدرته على السداد.	4.07	.77	عالية
18. يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الوضع الاقتصادي في البلاد	3.90	.93	عالية
19. يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.	4.05	.75	عالية
20. يعتمد البنك أسلوب التخطيط والتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية عند منحه التسهيلات الإئتمانية للعملاء.	3.77	.85	عالية
21. يبذل البنك جهودا كبيرة لمساعدة المقترضين على تجاوز المشاكل والمصاعب التي يواجهونها لتجنب حالات الإخفاق والإفلاس.	3.80	.94	عالية
22. يقوم البنك بدراسة الأوضاع الإقتصادية المستقبلية والتي تؤثر على نشاط العميل عند منحه التسهيلات الإئتمانية.	3.72	.85	عالية

يتضح من الجدول(4-6- ب) بأن البنك يحرص على متابعة القروض التي منحها للعميل حيث بلغ التوسط الحسابي له(4.6) وكذلك تبين لنا بأن البنك يقوم بدراسة القوائم المالية

للعميل بغرض التعرف على قدرته الائتمانيه وكذلك يقوم بالتأكد من مدى توافق مواعيد سداد القرض مع توفر السيولة لدلى العميل بمتوسط حسابي(4.4) ويقوم البنك بدراسة الغرض من الائتمان وقانونيته قبل منحه للعميل حيث بلغ المتوسط الحسابي له(4.27) كذلك تحرص البنوك على تخصيص ملفا ماليا يتضمن المعلومات الائتمانية الخاصة بكل عميل حيث بلغ المتوسط الحسابي له (4.2) ويقوم البنك أيضا بدراسة تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى مدى قدرته على السداد على درجة عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.7) وكذلك يقوم البنك بتحديد حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الاستقرار الامني والسياسي في البلاد بمتوسط حسابي (4.4) ومن خلال النتائج يتبين لنا بأن البنك يمنح التسهيلات الائتمانية للعميل بعد التأكد من ملائته وكفلائه حيث حصلت على أعلى درجة موافقة بمتوسط حسابي (4.6) بينما أدنى درجة موافقة كانت حصول البنك على رأي البنوك الأخرى التي تعامل معها العميل سابقا بمتوسط حسابي (3.07).

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

4: 3: 1 النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج بناءاً على التحليل الإحصائي لإختبار الفرضيات وأسئلة الدراسة، والتي يمكن الإستفادة منها للوصول إلى إستنتاجات من خلال النتائج.

تمثلت أهم النتائج فيما يلي:

1- أشارت النتائج أن هناك علاقة قوية ما بين شخصية العميل وقرار منح التسهيلات الائتمانية حيث تهتم البنوك التجارية الأردنية تهتم بشخصية العميل في عملية التحليل الإئتماني، عند دراسة طلبات الإئتمان المقدمة من قبل العملاء، حيث يقوم البنك بالتأكد من رغبة العميل في السداد، وكذلك يهتم البنك بجمع المعلومات اللازمة عن العميل من البنوك والمؤسسات الأخرى التي يتعامل معها العميل بعين الإعتبار عند أخذ قرار منح الإئتمان حيث بلغ المتوسط الحسابي لها ما بين (3.7) و (4.6).

2- من خلال النتائج تبين بأن هناك علاقة متوسطة بين ادارة التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الاردنية والمركز الوظيفي للعميل حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.5).

3- تعتبر قدرة العميل على السداد مهمة جداً بالنسبة للبنك حيث تبين بان هناك علاقة قوية بين البنك ودراسة طلبات الائتمان لتقييم مؤهلات العميل، فلا يقوم البنك بمنح التسهيلات الإئتمانية للعميل إلا بعد التأكد من ملاءته المالية ودراسة موقفه المالي والتأكد من مدى موافقة مواعيد السداد مع توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة مصادر الدخل والمصاريف المتوقعة للعميل والاطلاع أيضاً على الكفاءة الإدارية للعميل قبل أخذ قرار من التسهيلات الائتمانية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.6).

4- تبين من خلال النتائج هناك علاقة قوية ما بين ادارة التسهيلات الائتمانية ودراسة الغرض من القرض وقانونيته قبل اخذ قرار منح الائتمان وكذلك هناك علاقة قوية ما بين البنك ومتابعة القرض بعد منحه للعميل حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.2).

5- يقوم البنك بمراجعة دراسة الجدوى المالية التي أجراها العميل قبل منحه التسهيلات الائتمانية وتبين هناك علاقة قوية ما بين البنك ودراسة الجدوى المالية للعميل وكذلك دراسة السوق الذي يتعامل معه العميل حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.7).

6- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها تبين بان هناك علاقة متوسطة بين راس المال المرتفع للعميل حيث يتعبره البنك عاملا مشجعاً على منحه التسهيلات الائتمانية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.4).

7- أشارت إدارة التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية الأردنية بان هناك علاقة قوية ما بين الضمانات قبل منح الإئتمان لأنه يعتبر عنصرا أساسيا تلجأ إليه إدارة البنك في حالة عدم الوفاء من قبل العميل بإلتزاماته، من خلال الإحتفاظ بملفات مالية تتضمن المعلومات الإئتمانية الخاصة بكل عميل من الضمانات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.3).

8- هناك علاقة قوية ما بين الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل وقرار منحه التسهيلات الائتمانية حيث يقوم البنك بدراسة الاوضاع الاقتصادية السائدة وتاثيرها على نشاط العميل اخذة بعين الاعتبار الاستقرار الامني والسياسي حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.07).

4: 3: 2 **التوصيات:**

بناءً على نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

1. ضرورة قيام إدارة التسهيلات الإئتمانية بالحصول على تعهد كتابي من المؤسسات المقترضة بعدم إحداث تأثيراتٍ هيكليةٍ في تكوينه يؤثر فيما بعد على عملية منح التسهيلات الائتمانية وعلى عملية السداد.
2. ضرورة قيام البنك مانح الإئتمان بمساعدة العميل طالب الإئتمان في تجاوز المشاكل والمصاعب التي قد تواجهه لتجنب حالات الإخفاق وعدم السداد، والتاثير على التسهيلات الائتمانية لدى البنك.
3. على إدارة التسهيلات الائتمانية القيام بتحليل التقارير الإعلامية لمتابعة التغيرات التي قد تحصل على حقوقه المترتبة على العملاء كالضمانات على القروض الممنوحة.
4. ضرورة الإحتفاظ بذاكرة إئتمانية محدثة عن العميل من وقت لآخر خلال فترة منح التسهيلات الائتمانية للتاكد من مدى مقدرة العميل على السداد في الاوقات المحددة.
5. ضرورة قيام البنك بإبرام عقود مع شركات التأمين ضد مخاطر التسهيلات الإئتمانية.
6. تجنب إدارة التسهيلات الإئتمانية أو التقليل من منح الإئتمان الشخصي بضمانات شخصية.



بِسْمِ اللهِ الرَحمنِ الرَحيم

السيد / السيدة: ....

تقومُ الباحِثةُ بإجراءِ دِرَاسَةٍ بعنوان " أثرَ مُؤشِراتِ الجَدَارَةِ الإئتمانيــة عَلى التسهيلاتِ الإئتمانيةِ في البنوكِ التجاريةِ الأردُنيةِ"، وَذلِــكَ إسْــتِكمالاً لِلحُصولِ عَلى دَرَجَةِ المَاجِستير مِنْ جَامِعَةِ آلِ البيتْ، كُليَــةُ إدَارَةِ المَــال وَالأعمَال، قِسْمِ التمويلِ وَالمَصَارِف.

يُرجَى قِراءَةِ فِقراتِ الإستبانَةِ بِتأنٍ وَمِنْ ثَمَ الإجابَةِ عَلى فِقراتِها بوَضْع إشارَةُ (X) أمَامَ الفِقرَةُ التي تتوافَقُ مَعَ رَأيَك.

شاكِرَةً لكُمْ حُسْنَ تعَاونَكُمْ

الباحثة

خلود علي ظاهر الرشدان

الاستبانة

الفقرات المتعلقة بالمجال الأول (شخصية العميل) .

الفقرة	دائماً (1)	غالباً (2)	أحياناً (3)	نادراً (4)	إطلاقاً (5)
1. يقوم البنك بالتأكد من مدى رغبة العميل على سداد التزاماته قبل منحه التسهيلات الائتمانية المطلوبة.					
2.يقدم العميل الضمانات الكافية التي تعبر عن التزامه بالاتفاقيات المبرمة مع البنك.					
3. يعتمد البنك في منحه للتسهيلات الائتمانية على العلاقات الشخصية.					
4.يهتم البنك بالمركز الوظيفي للعميل قبل منحه الائتمان.					
5. يقوم البنك بجمع المعلومات اللازمة عن العميل من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى التي يتعامل معها العميل.					
6. يحلل البنك البيانات الخاصة بسمعة العميل المالي قبل منح الائتمان.					
7. يهتم البنك بالتعرف على سلوكيات وأخلاق العميل لأغراض منحه الائتمان.					
8. يقوم البنك بالتعرف على معاملات طالب الائتمان من المؤسسات التجارية الأخرى التي يتعامل معها.					
9. يعمل البنك على تنويع القروض الممنوحة للعملاء بناء على معلومات الشخصية يجمعها من مصادر مختلفة ومتاحة.					
10. يأخذ البنك سمعة العميل المالية عند منح القرض بعين الاعتبار.					

الفقرات المتعلقة بالمجال الثاني (قدرة العميل).

الفقرة	دائماً (1)	غالباً (2)	أحياناً (3)	نادراً (4)	إطلاقاً (5)
1. يمنح البنك التسهيلات الائتمانية للعميل بعد التأكد من ملاءة العميل والكفلاء.					
2. يقوم البنك بدراسة الموقف المالي للعميل قبل منحه التسهيلات الائتمانية.					
3. يهتم البنك بدراسة القوائم المالية للتعرف على مدى احتمالية تحقيق العميل للأرباح المتوقعة.					
4. يقوم البنك بدراسة وتحليل التدفقات النقدية السابقة والحالية المتوقعة للعميل.					
5. يعتبر البنك خبرات العميل السابقة في مجال عمله مؤشرا هاما في تحديد كفاءة العميل ماليا واداريا وفنيا					
6. يهتم البنك بتحديد إمكانية وحاجات العميل المستقبلية وربط عملية التسديد بهذه الإمكانات.					
7. يمنح البنك التسهيلات الائتمانية المطلوبة بعد التأكد من أهلية العميل للاقتراض.					
8. يقوم البنك بالاطلاع على الكفاءة الإدارية للعميل لاكتشاف أية صعوبات في السداد.					
9. يحرص البنك على متابعة القروض التي منحها للعميل.					
10. يقوم البنك بمراقبة جهة استعمال التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل.					

العبارة					
11. يمنح البنك تسهيلات ائتمانية للعميل تتناسب وحجم النشاط التجاري الذي يمارسه.					
12. يقوم البنك بدراسة تنبؤية للأوضاع المستقبلية لطالبي الائتمان.					
13. يقوم البنك بالاستعلام من البنوك الأخرى للتحقق من صحة البيانات والمعلومات التي قدمها العميل.					
14. يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق مواعيد سداد القرض مع توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة مصادر الدخل والمصاريف المتوقعة للعميل.					
15. يهتم البنك بالتعرف على مدى كفاءة إدارة مؤسسات العميل.					
16. يوجد لدى البنك وحدات لتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع العميل بغرض الوقوف بشكل دقيق على السداد ومدى توافر إدارة سليمة لها.					
17. يسعى البنك للحصول على رأي البنوك الأخرى التي تعامل معها العميل سابقا.					
18. يدرس البنك الغرض من الائتمان وقانونيته قبل منحه للعميل.					

الفقرات المتعلقة بالمجال الثالث(رأس مال العميل وقدرته على توليد الإرباح).

الفقرة	دائماً (1)	غالباً (2)	أحياناً (3)	نادراً (4)	إطلاقاً (5)
1.يقوم البنك بدراسة القوائم المالية للعميل بغرض التعرف على قدراته الائتمانية.					
2. يقوم البنك بدراسة السوق الذي يتعامل معه العميل طالب التسهيلات الائتمانية.					
3. يهتم البنك بالتعرف على الكفاءة الإدارية في المنظمة طالبة الائتمان.					
4.يهتم البنك بالتعرف على جودة المنتجات التي تقدمها مؤسسة العميل الإنتاجية.					
5. تقوم إدارة الائتمان في البنك بزيارة العميل في عمله للكشف على وضعه المالي وحركة المبيعات.					
6. يعتبر البنك رأسمال العميل المرتفع عاملا مشجعا على منح العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة.					
7. تعتبر القوائم المالية مصدراً هاماً للمعلومات لاتخاذ القرار بشأن منحه التسهيلات الائتمانية.					
8. يقوم البنك بمراجعة دراسة الجدوى المالية التي أجراها العميل قبل منحه القرض.					
9. يطلب البنك من العميل الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي للسيولة.					

الفقرات المتعلقة بالمجال الرابع(الضمانات المقدمة من العميل).

الفقرة	دائماً (1)	غالباً (2)	أحياناً (3)	نادراً (4)	إطلاقاً (5)
1. يتشدد البنك في طلب الضمانات الكافية عند منحه للتسهيلات.					
2. يقوم البنك بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للحصول على التسهيلات الائتمانية.					
3. يسمح البنك للعميل باستعمال التسهيلات الائتمانية الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة والحصول على الضمانات المقررة.					
4.يحلل البنك التقارير الإعلامية لمتابعة التغيرات التي قد تحصل على حقوقه المترتبة على العملاء كضمانات على القروض الممنوحة.					
5. يخصص البنك ملفا ماليا يتضمن المعلومات الائتمانية الخاصة بكل عميل من ضمانات.					
6. تحرص البنوك على الحصول على تعهد كتابي من المؤسسات المقترضة بعدم قيامها بأحداث تغيرات هيكلية في تكوينها تؤثر على عملية السداد.					
7. يطلب البنك العملاء تقديم ضمانات أضافية كالمباني والآلات والأراضي التي يتم رهنها لصالح البنك.					
8. يلجأ البنك إلى التأمين ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التأمين.					
9. يطلب البنك من العميل إحضار جميع المستندات المالية التي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان قبل منحه.					

10. يعمل البنك على تجنب أو التقليل من منح التسهيلات الائتمانية الشخصية بضمانات شخصية.					
11.يطلب البنك من العميل ضمانات كافية لاسترداد أموالـــه عنـــد تصفية تجارة العميل من موجودات التصفية.					

الفقرات المتعلقة بالمجال الخامس (الظروف الاقتصادية).

الفقرة	دائماً (1)	غالباً (2)	أحياناً (3)	نادراً (4)	إطلاقاً (5)
1. يقوم البنك بدراسة تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى مقدرته على السداد.					
2. يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الوضع الاقتصادي في البلاد.					
3.يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.					
4. يقوم البنك بتنويع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائه بناء على القطاعات الاقتصادية التي يعملون فيها.					
5. يعتمد البنك أسلوب التخطيط والتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية عند منحه التسهيلات الائتمانية للعملاء.					
6. يبذل البنك جهودا كبيرة لمساعدة المقترضين على تجاوز المشاكل والمصاعب التي يواجهونها لتجنب حالات الإخفاق والإفلاس.					
7. يقوم البنك بدراسة الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والتي تؤثر على نشاط العميل عند منحه التسهيلات الائتمانية.					
8. يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث درجة المنافسة.					
9.يقوم البنك بدراسة الظروف المحيطة بالقطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث التطور التكنولوجي ومدى التكيف العميل مع هذه التطورات.					

الفقرات المتعلقة بالمجال السادس(الذاكرة المحدثة عن العميل)

الفقرة	دائماً (1)	غالباً (2)	أحياناً (3)	نادراً (4)	إطلاقاً (5)
1. يحرص البنك على متابعة القروض التي منحها للعميل.					
2. يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق مواعيد سداد القرض مع توفر السيولة لدى العميل من خلال دراسة مصادر الدخل والمصاريف المتوقعة للعميل.					
3. يهتم البنك بالتعرف على مدى كفاءة إدارة مؤسسات العميل.					
4. يوجد لدى البنك وحدات لتقييم الجدوى الإقتصادية لمشاريع العميل بغرض الوقوف بشكل دقيق على السداد ومدى توافر إدارة سليمة لها.					
5. يسعى البنك للحصول على رأى البنوك الأخرى التي تعامل معها العميل سابقا.					
6. يدرس البنك الغرض من الإئتمان وقانونيته قبل منحه للعميل.					
7.يقوم البنك بدراسة القوائم المالية للعميل بغرض التعرف على قدراته الإئتمانية.					
8. يقوم البنك بدراسة السوق الذي يتعامل معه العميل طالب التسهيلات الإئتمانية.					
9. يهتم البنك بالتعرف على الكفاءة الإدارية في المنظمة طالبة الإئتمان.					
10. يهتم البنك بالتعرف على جودة المنتجات التي تقدمها مؤسسة العميل الإنتاجية.					
11. تقوم إدارة الإئتمان في البنك بزيارة العميل في عمله للكشف على وضعه المالي وحركة المبيعات.					
12. يتشدد البنك في طلب الضمانات الكافية عند منحه للتسهيلات.					
13. يخصص البنك ملفا ماليا يتضمن المعلومات الإئتمانية الخاصة بكل عميل من ضمانات.					
14. تحرص البنوك على الحصول على تعهد كتابي من المؤسسات المقترضة بعدم قيامها بأحداث تغيرات هيكلية في تكوينها تؤثر على عملية السداد.					

					15. يطلب البنك من العميل إحضار جميع المستندات المالية التـي تساعد في إتخاذ قرار منح الائتمان قبل منحه.
					16. يطلب البنك من العميل ضمانات كافية لإسترداد أمواله عند تصفية تجارة العميل من موجودات التصفية.
					17. يقوم البنك بدراسة تأثير الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى مقدرته على السداد.
					18. يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الوضع الاقتصادي في البلاد
					19. يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.
					20. يعتمد البنك أسلوب التخطيط والتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية عند منحه التسهيلات الإئتمانية للعملاء.
					21. يبذل البنك جهودا كبيرة لمساعدة المقترضين علـى تجـاوز المشاكل والمصاعب التي يواجهونها لتجنـب حـالات الإخفـاق والإفلاس.
					22. يقوم البنك بدراسة الأوضاع الإقتصادية المستقبلية والتي تؤثر على نشاط العميل عند منحه التسهيلات الإئتمانية.

المراجع العربية

- **الكتب**:

1. احمد زهير شامية، النقود والمصارف، عمان: مؤسسة الزهراء، 1993.
2. احمد النمري، مبادئ في العلوم المصرفية، دراسة تطبيقية، الطبعة الاولى، 1981.
3. أكرم الحوراني، النقود، سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 1995.
4. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مقدمة في النقود والبنوك، مصر، 1982.
5. جميل سالم الزايدانين، أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العملي، دار وائل للنشر، 1999.
6. جميل الزايدانين، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة: الأردن حالة تطبيقية، عمان: دار الزهران للنشر، 1995.
7. جعفر الجزار، البنوك في العالم: أنواعها وكيف تتعامل معها، بيروت، دار النفائس، 1984.
8. حياة شحادة، مخاطر الائتمان المصرفي، منهج التكامل في التحليل والبحث، مكتبة القاهرة، 1990.
9. حسين التميمي ، عبد الله السنفي، أساسيات إدارة المصارف، دار الحكمة اليمانية 1995.
10. حمزة، محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2002.
11. طارق طه، إدارة البنوك، الإسكندرية، 1999.
12. طلعت عبد الحميد، أساسيات إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، 1986.
13. مجدي شهاب، الاقتصاد النقدي، بيروت، الدار الجامعية، 1998.
14. محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني واهم محدداته، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
15. محمد سويلم، إدارة البنوك والبورصات، المنصورة، 1992.
16. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2003.
17. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، 2000.

18. ممدوح الولي، إدارة البنوك المصرية، القاهرة، مكتبة الآداب، 2000.
19. منير الهندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرار، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة 2006.
20. سمير سليم حمود، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1993.
21. عبد المطلب عبد الحميد. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. القاهرة: الدار الجامعية، 2008.
22. عبد الحميد الشواربي، ادارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، القاهرة: منشاة المعارف، 2002.
23. عبد الغفار حنفي، أسواق المال: بنوك تجارية، أسواق، أسواق الأوراق المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.
24. عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، بيروت، الدار الجامعية، 2002.
25. رمضان زياد، وجودة، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، 1995.
26. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر، 2001.

- **الأبحاث المجلات**:

1. منذر المومني، " التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية: أسبابها والعوامل المؤثرة فيها"، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (15)، العدد (6)، 2000.
2. عبد العزيز دغيم، ماهر الأمين وإيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي في التطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، 2006.
3. احمد الحوراني، المؤسسات المصرفية في الأردن، الطبعة الرابعة، البنك المركزي الأردني: دائرة الأبحاث والدراسات، 1985.
4. احمد عبد الفتاح، بيئة البنوك الأردنية، مجلة المصارف الأردنية، 1992.
5. النجار، ف، ج، ج، نظام تصنيف مخاطر عملاء الائتمان، مجلة البنوك الأردنية، العدد(10)، المجلد(17)، عمان، الأردن.

6. احمد، النمري، القروض المصرفية الصعبة بين البنوك المقرضة والفعاليات المقترضة، مجلة البنوك الأردنية، العدد الثالث، 1990.

7. عصام البحيصي وخالد الكحلوت، العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 5، العدد، 2، 2007.

8. مدحت الطراونة، التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية الأردنية، المجلد 32، العدد4، 2003.

9. منير لطفي، "مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسئولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 29، العدد 1، 2002.

10. منذر المومني، التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية: أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، مؤتة لبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد6، 2000.

11. سعد عنداري، المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1992.

المؤتمرات:

1. محمد خالد ابو الفحم، محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الفلسطينية، المؤتمر العلمي الاول، 2005، الجامعة الإسلامية.

2. نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس في جامعة فيلادلفيا، 2007.

رسائل الماجستير:

1. ليلى أبو عزه شارف، أهمية التحليل في عملية منح الائتمان لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2004.

2. منال، الخطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على احد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، 2004.

3. إيمان، انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض: المصرف الصناعي السوري نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، قسم المحاسبة، 2007.

4. محمد عيسى العبادي، تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، 1995.

المراجع الاجنبية

(1) Haward, C, Management Policy for Commercial Banks. Englewood: New Jersey, 2001.

(2) Moulton, B, Measurement of Banking Services in the USA National Income and Product Account: Recent Changes and Outstanding Issues, Washington DC: Government Printing office, 2000.

(3) Fixler, D and Zieschang, K, The Productivity of the Banking Sector, Canadian Journal of Economics. 2003.

(4) Prather, C, Money and Banking: NY: Irwin Press, 1986.

(5) Erwin, R, Money and Banking, Ed, CTO press, 1985.

(6) Zick, C, (2006). Equal Credit Opportunity and liquidly Risk. DOI Article, Ecl 32Alc.

(7) Greeo, H, Econometric Analyses. New York. Upper saddle Riven Inc.

(8) Mary, S, Credit Worthiness Requirements. NY: Printace Hall Inc, 2006.

(9) Robert O. Edmister,: Financial Institutions Market and Management , Second Edition. McGraw – Hill , Book Company, 1981.

(10) Richard, I, Money and Banking. 8th edit, Irwin press, 1985.

(11) APadoford ،(1988)"Credit Quality": Ceos Set The Bank Josef F. Tone" Magazine Administration، Jun ، U.S.A.

(12) Gisella, F & Mastrelo, G,A Fuzzy Way to Evaluate the Qualitative Attributes in Bank Lending Creditworthiness, Information Processing and Security Systems Journal. 2005. 10 (7).

(13) Al-gudah, Wesam "Evaluation of Credit Risk Management at Banking Sector In Jordan During The Period (2000-2004), Master Thesis, Yarmouk University.

(14) Benczur, P & Illut, C, Determents of spreads on Sovereign Bank loans, The role of Credit history, JEK Journal, F30, 1, 2006.

(15) Evrlyn, R., Marcellina, C., Erasmus, K., Christer, P and Hakan, B, Credit Risk Management System of a Commercial Bank in Tanzania, International Journal of Emerging Markets. Vol. 2, Issue3, 2008.

(16) Chaudhhary, M & Ishfaq, M, Credit Worthiness of Rural Borrowers of Pakistan, Since Direct Journal, Vol4,Issue3, 2004.

المواقع الالكترونية

1. www.ssrn.com

Abstract

" The Effect of Credit Worthiness on the Credit Facilities at Commercial Banks Working in Jordan "

" أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية
على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية ٦٧٧٧٩٦

Student: Kholud Ali Dahear Al-Rashdan

Supervisor: Dr. Jumah M. Mustafa Abbad

The current Study aimed at exploring the indicators and criteria known as 5C,s used by Jordanian Commercial banks in its Credit analysis in order to designate the qualifications of customers and their ability to pay bank the loans. Moreover, identifying the effect of those indicators on credit facilities in Jordanian commercial bank as well as identifying the percentage importance of those indicators and its usefulness for banks.

The results of this study showed that loans departments in Jordanian commercial banks use those indicators in analyzing their customers' credit worthiness and its importance vary in the process of analysis.

Furthermore, there was a positive and a significant statistical indication between the indicators of credit worthiness to evaluate the customer within his reputation and his ability to pay back the loan and his capital and guarantees offered to the bank Finally, the study suggested some recommendations that may enable Jordanian commercial banks to develop its Credit Policy.